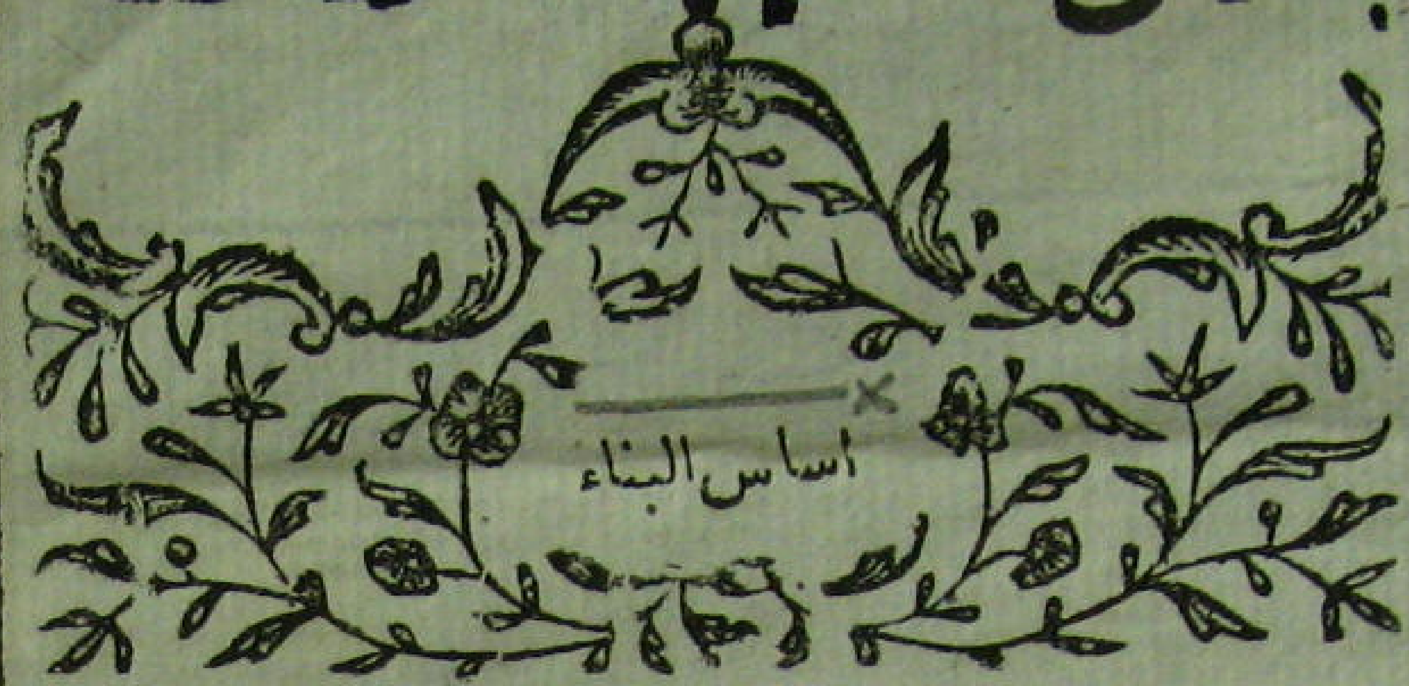

SÜLEYMANİYE
Seyyid Nazif Ef.
76



٧٦



****

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الانسان علمه البيان* وجعل التصريف ذريعة لمعرفة الاوزان* ووسيلة لعلم الشرايع وتفسير القرآن والصلاة والسلام على سيد الثقلين محمد المؤيد بصحيح البرهان* وعلى آله وصحبه المتصفين بتضاعف الاحسان الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر فى كل حين وآن (امابعد) فيقول الفقير الى الله العلى احمد رشدى المفتى القره اغاجى عامله الله بلطفه الخفى والجلى (لما كانت الرسالة الشهيرة بالبناء مرغوبة متداولة عند العلماء مع كونها مختصرة غاية الاختصار وموجزة نهاية الوجازة وكان اكثر من تصدى لشرحه لم يأت بشئ نافع لدى الافادة والاستفادة فسأل منى بعض من كان عندى من الازكياء ان اكتب له شرحا يكشف استارها عن اسرارها ويوضح غوامضها وعويصات افكارها فشرعته راجيا عموم نفعه على طالبيه بمن من على سائليه (وسميته) باساس البناء مصحوبا بنفايس الادباء ومشحونا بعرايس

افكار

افكار العلماء والى الله التضرع ان يهدينى سبيل الرشاد ويجعل ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد وهو الهادى الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل* بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان المؤلفين قدموا فى ابتداء تأليفهم التسمية على التحميد اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واقتفاء بما نطق به المقالة الاحمدية على قائلها الصلاة الاحدية لكن المصنف اقتصر على ماتضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة روما للاختصار الذى هو المط فى امثال هذه الرسالة وامثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز ان يستعان بالذكر والكتابة فى التسمية وبالذكر فقط فى التحميد ولاتنافى بين الامتثالين بحمل الباء فى الحديثين على الاستعانة اذ لاشك ان المبتدئ فى ابتداء المق يكون مستعينا بها فى ان واحد (ثم الباء فى بسم الله للاستعانة عند البيضاوى وللملابسة عند العلامة الزمخشرى فعليك بالامتثال بحكم القاضى لان الاستعانة وان كانت مشعرة للالية لكن للالية جهتين التبعية وتوقف نفس الفعل اوكماله عليه والمق هو الثانى لان كل فعل ذى بال لايكون معتدا به شرعا ولايكون واقعا على السنة مالم يصدر به فالالية ٧ مشعرة بان له زيادة مدخل فى الفعل ومشتملة على جعل الموجود لفوات مايعتد به شرعا بمنزلة المعدوم بخلاف كونها للملابسة فانه وان كان دالا على ملابسة جميع اجزاء الفعل باسم الله لكنه لايوجب التوقف والاشعار والاشتمال على ان باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه تع فى اجزاء الفعل وعدم دلالتها على

٧ اشار بذلك الى انه ليس آلة حقيقة بل شبيه بالالة من حيث توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليه فاندفع ماقيل انه لايصح جعل اسم الله آلة لقراءة الفاتحة عند من يجعل بسم الله جزأ من الفاتحة *

تلك الملابسة فى حيز المنع ثم ان الباء لكونه من الحروف
الجارة الموضوعة لافضاء معانى الافعال الى الاسماء لابد له
من متعلق مذكور اومقدر عام ان لم توجد قرينة الخصوص
اوخاص ان وجدت وههنا المقدر فعل خاص والقرينة
ما يتحقق بعد التسمية اى اءلف اواقرأ مثلا فهى جملة
فعلية وقيل اسمية اى تأليفى بسم الله والظرف لغو على
تقدير كون الباء للاستعانة ومستقر على تقدير كونه للملابسة
والاولى كون المقدر فعلا لانه اقوى ولان فى تقدير الاسم
زيادة الاضمار فى عدد الحروف ورجح العلامة الزمخشرى
كون المتعلق مؤخرا بوجوه الاول ان تقديم المعمول يفيد
الاختصاص مع الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدؤن باسم
آلهتهم الباطلة فوجب على الموحد ان يقصد قطع شركة
الاصنام فيكون قصر افراد على اعتبار حال المخاطب
المردود عليه والثانى ان تقديمه احسن وقوعا لكونه اسم
نصب عين المؤمن والثالث انه ادخل فى التعظيم لان فى تقديم
الاسم تعظيما للمسمى والرابع انه اوفق للوجود لان اسمه تع
فى نفسه وان كان مقدما فى الوجود على القرأة لكنه
اذا اخذ بوصف كونه معمولا يكون مؤخرا عنها لان وجود
المعمول من حيث انه معمول انما يكون بعد وجود العامل
فيكون التأخير موافقا للوجود الا ان التقديم اوفق لكونه
بالقياس الى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه
اونقول فى الاوفقية ان المسمى مقدم فى الوجود الخارجى
على جميع الاشياء كما هو المبرهن فى اثبات الواجب وكذا

فى الوجود

فى الوجود الذهنى لان معرفة اول المعارف عند العباد
المعتد بهم ولذا قيل ما رأيت شيئا الا ورأيت الله قبله
فالاوفق كون الاسم السابق فى هذين الوجودين سابقا على
جميع الاشياء فى الوجود الخطى واللفظى وان كان هذان
الوجودان مجازيين وايضا يرجح كون المتعلق مؤخرا جعل
الاسم آلة للقرأة عند من يجعل الباء للاستعانة اذ الآلة
مقدمة على الفعل لتوقفه عليها لا يقال ان تقدير المتعلق
مؤخرا ينافى ما فى الاية الكريمة من قوله تعالى (اقرأ باسم ربك)
لانا نقول لانم المنافات فان تقديم العامل فيه لكونه اول سورة
نزلت الى قوله تعالى (ما لم يعلم) على ما صرح به فى اول سوره
المدثر رواية عن الزهرى وهو الاصح والاسم من الاسماء
المحذوفة الاعجاز عند البصرية ودليلهم انه يجمع على اسماء
ويجمع جمعه على اسامى قال فى القاموس جمع اسم اسماء
وجمع الجمع اسامى كصابيح واصله عندهم سمو بكسر الفاء
وسكون العين مثل حمل وجمع فعل بكسر الفاء افعال كاحمال
فظهر انه مشتق من السمو بمعنى الارتفاع وناقص واوى
وحذف آخره لبس لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة
الاستعمال فلذا دار الاعراب على آخر ما بقى واجتلبت همزة
الوصل ليمكن الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف الواو
لانها لما حذفت بقى حرفان الاول متحرك والثانى ساكن
ولما جرى الاعراب على الثانى وجب تسكين المتحرك ليحصل ٩
الاعتدال وتفصيله انه لما كثر استعماله اريد تخفيفه فى الطرفين
فعمدوا الى الاخير فوجدوا واوا متعاقبة عليها الحركات

٩ واذ بدوران الحركات الاعرابية
على آخر ما بقى يحصل الثقلة
وتسكين الاول يحصل الخفة
فيكون الخفة الحاصلة فى الاول
معادلا للثقلة الحاصلة من الثانى
فيحصل الاعتدال ﻫ

الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة الى
الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا حركة السين دون السين
لئلا يلزم الاجحاف ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون وانما
جعلت الهمزة مكسورة لان الكسرة اصل فى تحريك
الساكن كما قالوا الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولان حركة
السين كسرة فى الاصل مطلقا لان ٧ من يضمها يجعل اصلها
كسرة على ما حققه بعض المحققين وعند الكوفيين انه
مثال واوى واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لانه كالعلامة
المعرفة للمسمى فاصله وسم حذفت الواو وعوضت تاء
التأنيث فى آخره كما فى زنة وعدة اصلهما وزن ووعد فهو
من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت همزة الوصل فى اوله
قيل ٦ للابتداء كما مر وقيل عوضا عنها والاول حق لانها لو كانت
عوضا لما حذفت ثم الحق هنا مذهب البصريين لان الاصل
كون التعويض فى غير محل الحذف فجعل همزة الوصل
عوضا عن اللام موافق لهذا الاصل ويرد على مذهب
الكوفيين بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره
فى كلامهم وبان حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل
وثمرة الخلاف بينهما انه على كونه من السمو بمعنى الرفعة
يلزم ان يكون علوه اى اسمه تع ثابتا فى الازل لا بتأثير الخلق
فيه وانه على تقدير كونه من الوسم يلزم ان لا يكون فى الازل
بل بجعل الخلق له اسما فاحفظه وههنا كلام لا يتحمله المقام
(والله) اصله اله فحذفت الهمزة على غير القياس فلذلك
عوض عنها الالف واللام لان ما حذف قياسا فى حكم المثبت

٧ اى لان من قال انه سمو بضم
السين يجعل اصل الضمة كسرة اى
يقرأ بالضمة بدل الكسرة فافهم

٦ اى لصحة الابتداء

فلا يعوض عنه شئ فلما كان حرف التعريف عوضا عن
الحرف الاصلى كان بمنزلته فلذلك يصح ان يقال يا الله
بالقطع وقيل اصله الاله حذفت الهمزة مع حركتها على
خلاف القياس للتخفيف وليكون الادغام على القياس فاجتمع
حرفان من جنس واحد واولهما ساكن وادغمت الاول فى الثانية
فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط على غير القياس
بمنزلة العدم بخلاف حذفها مع نقل حركتها الى اللام
قياسا اذ يكون التزام الادغام ح غير قياس لان المحذوف
القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة
واحدة من كل وجه وهذا عند العلامة الزمخشرى وتبعه
العلامة التفتازانى لكنه وان كان مرادهما ان حرف التعريف
ليس من الاصل اذ لا نزاع فى كونها خارجة عن الاصل
لكنه يوهم كلامهما كونه من الاصل فينافى التعويض
عنها واعلم ان العقول كما تحيرت فى ذاته تعالى تحيرت فى اللفظ
الدال عليه فقيل انه اسم عربى غير مشتق واليه ذهب
الخليل والزجاج وقيل انه سريانى معرب وقيل انه مشتق
لكن لا نعرف المشتق منه ولم نكلف بمعرفته وقيل انه صفة
مشتقة صارت علما بالغلبة وهو مختار البيضاوى حيث قال
فى انوار التنزيل والاظهر انه وصف فى اصله لكن لما غلب
عليه بحيث لم يستعمل ٧ فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق
٩ اجرى مجراه فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به
وعدم تطرق احتمال الشركة اليه انتهى واستدل عليه
بدلائل ثلثة حاصل الاول على ما ذكره المحقق السيلكوتى

٧ قوله بحيث لم يستعمل اشار
بصيغة الجحد الى ان غلبة لفظة
الجلالة تقديرية كالثريا يعنى كان
مقتضى القياس ان يستعمل
فى غيره الا انه لم يستعمل

٩ ولانهما وصفان فى الاصل صارا
علمين بالغلبة الا ان الغلبة فى
الاول تقديرية وفى الثانى تحقيقية
وفى القاموس الثريا تصغير
ثروى لامرأة متمولة مؤنث ثروان
كعطشان جعل اسم النجم لكثرة
كواكبه مع ضيق المحل

فی حاشیته علیه ان ذاته تعالی فی نفسه بلا اعتبار صفة
حقیقیة او اضافیة معه غیر معقول للبشر فلا یمکن ان یصیر
مدلولا علیه بلفظ لان الالفاظ انما تدل علی ما فی الاذهان
وذاته تعالی من حیث هو ذاته لیس کذلک فلا یکون موضوعا
لذاته تعالی سواء قلنا ان الواضع هو الله او البشر لاستلزامه
امکان الدلالة علیه وخلاصته انه لو کان لفظه موضوعا
لذاته المخصوصة لامکن الدلالة به علیه لکن التالی بط
والمقدم مثله اما الملازمة فلان الوضع تخصیص اللفظ
للمعنی بحیث متی اطلق فهم منه وهذه الحیثیة هو امکان
الدلالة به علیه واما بطلان اللازم فلان امکان الدلالة
علیه یتوقف علی تعلقه لان الالفاظ علی ما فی الاذهان
وذاته من حیث هو غیر معقول فان قلت امکان الدلالة انما
یتوقف علی امکان التعلق لا علی کونه معقولا بالفعل قلت
المراد بالامکان الامکان الوقوعی لانه الذی یستلزمه الوضع
ویتفرع علیه ولا شک انه متوقف علی التعقل بالفعل فلا یمکن
جعله مدلولا علیه بلفظه وحاصل الدلیل الثانی انه لو لم یکن
وصفا فی الاصل لکان علما دالا علی مجرد ذاته المعینة فیلزم ان لا
یفید ظاهر قوله تعالی (وهو الله فی السموات و فی الارض اله)
معنی صحیحا لان ظاهره ان یکون فی السموات متعلقا بلفظة الله
کما ذهب الیه اکثر المفسرین وذا انما یصح اذا کان فیه معنی
الوصفیة وحاصل الدلیل الثالث ان ثبوت معنی الاشتقاق
بین هذه اللفظة الجلیلة وبین الوجوه التی ذکرها العلماء
من انه مشتق من اله بمعنی عبد او من اله اذا فزع او من وله

اذا

اذا تحیر مثلا یدل دلالة ظنیة کافیة فی المباحث اللغویة
علی انها مشتقة من احدهما فلا یکون علما لذاته المخصوصة
ابتداء بل من الاعلام الغالبة ضرورة اختصاصه بذاته تعالی
فهو فی الاصل اسم او وصف والاظهر هو الثانی وهو مدعی
البیضاوی ولما کانت لفظة الجلالة دالة علی العظمة
والکبریاء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف
بالجلال دون الجمال ذکر بعدها وصفا دالا علی الجمال لیعلم
انه ذو الجلال والاکرام سبقت رحمته علی غضبه فقال
* الرحمن الرحیم * فیکون من باب الاحتراس وهو ان یؤتی
فی کلام یوهم خلاف المق بما یدفعه ویسمی هذا تکمیلا
اطنابیا علی ما تقرر فی علم المعانی فلا یرد ما قیل من ان لفظة
الجلالة اذا کانت اسما للذات المستجمع لسائر الصفات فما فائدة
ذکرهما بعدها هذا او هما اسمان بنیا لافادة المبالغة لا یقال هذا
ینافی کونهما صفتان لانا نقول لا نم المنافات کیف وان المراد
بالاسم ما یقابل الفعل والحرف فلا ینافی الصفة فان قیل
فالط ان یقال هما صفتان کما اشتهر قلت لم نقل هکذا
تنبیها علی ان کونهما من نوع واحد لیس بمتفق علیه
عند اهل العربیة فان الرحمن صفة مشبهة والرحیم اسم
فاعل بنی للمبالغة عند الزجاج و سیبویه فصیغته عندهما
صیغة مبالغة لا صفة مشبهة و عند الجمهور هما صفتان
مشبهتان مفیدتان للمبالغة لا بصیغتهما فان قیل اذا کان الرحمن
صفة مشبهة عند الزجاج وسیبویه والرحمن الرحیم کذلک
عند الجمهور فکیف تفید المبالغة قلنا افادة الصفة المشبهة

٩ قوله بدل خبران ٭

٤ ای خذ هذا ٭

٢ قوله هذا ای کونهما اسمان ٭

للمبالغة لدلالتها على الثبوت والاستمرار على ماذكر فى الاتقان
من ان المبالغة ضربان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد
الاستحالة منه قوله تعالى (ولايدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى
سم الخياط) ومبالغة بالصيغة كالرحيم فقول اكثر الشارحين
وهما صفتان مشبهتان ليس بصحيح على اطلاقه واعترض
بانه كيف يتصور المبالغة فى حقه تعالى والمبالغة عبارة
عن اثبات للشئ باكثر من ماله فى نفسه وصفاته تعالى
متناهية فى الكمال لايمكن المبالغة فيها وان المبالغة انما تتصور
فى صفة تقبل الزياده والنقصان وصفاته تعالى ليست كذلك
مثلا ان قديرا فى قوله تعالى (والله على كل شئ قدير)
من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة على معنى قادر وهو ممتنع
اذ الايجاد صفة لايمكن فيها التفاضل باعتبار كل فرد فرد
واجيب بان صيغ المبالغة فى صفاته تعالى مجاز يكون الكثرة
والزيادة بالنسبة الى فهم العقلاء وما هو مواهم يعنى ان رحمته
تعالى مثلا فوق مايخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راج
ويمكن ان يكون وجه المجاز بانه ليس معنى المبالغة فى صفاته
تعالى ما هو بحسب زيادة الفعل بل ماهو بحسب تعدد
المفعولات ولاشك ان تعددها لايوجب للفعل زيادة
ويمكن ان يجاب بكون الزيادة اضافيا على ماقاله الفاضل
العصام فى قوله البيضاوى لمن تاب فى تفسير قوله تعالى
(وهو الغفور الودود) وقيد لمن تاب راجع الى المبالغة فى غفور
انتهى واعترض بان الصفة المشبهة لاتجئ الامن فعل لازم
ورحم بكسر العين متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدى

واجيب

واجيب بانه انما كان بعد جعله لازما بمنزلة الافعال الغريزية
او بنقله الى رحم بضم العين من باب حسن وهذا معنى
قولهم بعد جعله لازما ابتداء او بعد النقل وهذا مطرد
فى باب المدح والذم صرح به فى المفتاح والفائق فان قيل
قد فسر الرحمة فى تفسير البيضاوى بالرقة والانعطاف
فهذا يدل على انه فعل لازم فلاحاجة الى النقل نعم الرحمة
بمعنى الاحسان متعد لكنه معنى مجازى لها قلت لم يستعمل
الرحمة الا متعديا فمعناها رقة القلب لاحد لارقة القلب
مطلقا وانما ترك مفعوله لعدم تعلق الغرض به فان قيل
اذا كان معناها رقة القلب فما المراد من القلب قلت المراد
منه الروح مجازا مرسلا بعلاقة الحالية والمحلية على ما
جرت العادة الالهية بذكر القلب فى الكلام المجيد وارادة
الروح لمابينهما من التعلق الخاص فان قلت مامعنى رقة
الروح قلت عبارة عن تأثره عن حال الغير والمراد به الميل
النفسانى اعنى الشفقة لاالميل الجسمانى لان ذالك ليس معنى
الرحمة وان كان مسببا عنه ومدلولا لبعض مايلاقى الرحمة
فى الاشتقاق اعنى الرحم فان قلت فعلى هذا يكون اطلاق
الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقى مستحيلا على الله تعالى
لكون معناه منه لكيفية المزاجية المستتبعة للتأثر والانفعال قلت
لانم الاستحالة كيف وقد بينوا ضابطة كلية فى اطلاق
الالفاظ التى لايمكن اتصافه تعالى بها كالاستهزاء والمكر
والغضب والتعجب والخداع والحياء والرحمة ونحو ذلك
وحاصله ان لهذه الاحوال اثارا تصدر عنها فى النهاية

مثلا الغضب اثره ايصال الضرر الى المغضوب عليه والحياء اثره الامتناع عن ارتكاب القبيح والرحمة اثره الاحسان الى المرحوم الى غير ذلك واسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات اى باعتبار هذه الاثار التى لايمتنع اطلاقها عليه تعالى اما على طريقة المجاز المرسل بذكر لفظ السبب وارادة المسبب واما على طريقة الاستعارة التمثيلية بان شبه حاله تع بالقياس الى المرحومين فى ايصال الخير اليهم بحال الملك اذا عطف على رعيته ورق لهم فاصابهم معروفه وانعامه فاستعمل الكلام الموضوع للهيئة الثانية فى الاولى من غير ان يتمحل فى شئ من مفرداته الا انه قد يكتفى فى الاستعارة التمثيلية من الفاظ المشبه به على ماهو العمدة فيها كما فى قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم) فظهر من هذا ان اسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التى هى افعال دون المبادى التى لايصح اتصافه تعالى بها سواء كانت انفعالات كالرحمة والحياء والغضب اولا كالاستهزاء والمكر والخداع هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام

* اعلم * امر حاضر من تعلم مبنى على السكون عند البصرية ومعرب مجزوم بلام مقدرة عند الكوفية ثم من دأب المصنفين ان يذكروا كلمة اعلم اعتناء بشان الكلام الذى يذكر بعده وايقاظا لغفلة السامع وتجديدا للبصيرة وهو اما مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الخطاب لمعين كما قاله الخطيب واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب

توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا واما غير مستعمل فى معناه الحقيقى فيكون مجازا مرسلا فيستعمل لغير معين كما قال الخطيب وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب على سبيل البدل نحو (ولو ترى) والمجاز المرسل هنا بتجريد المعين عن الخطاب فيستعمل الامر فى نفس الخطاب فقط بعلاقة التقييد والاطلاق والكلية والجزئية ويجوز ان يكون استعارة فيكون العلاقة مشابهة وما قاله الفاضل الكفوى وهو خطاب لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا فخاطبه فليس بوجه وجيه لان المقام مقام الاغراء والتحثيث للمتعلمين على ان قوله وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ يشهد بعدم صحة ذلك التوجيه وان هذا الاموجب للتنافى بين كلاميه * ان ابواب التصريف

ان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهى تدخل على المبتدأ والخبر فيسمى المبتدأ اسمالها وخبره خبرالها واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها صلة لان وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به قائمة مقام المفعولين لاعلم عند سيبويه ٩ هذا هو التحقيق فما قاله الشريف المحقق فى شرح الزنجانى من ان ان مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين لاعلم محمول على المسامحة لان المحققين جعلوا كلمة ان موصولا حرفيا والجملة الواقعة بعدها صلة لامحل لها فعلى هذا كيف يكون الجملة التى لامحل لها مفعولا به على ما حققه ابن هشام فى المغنى والابواب جمع باب اصله بوب قلبت الواو الفا وجمعه ابواب ويقال فى جمعه ابوبة

٤ وعند الاخفش مفعوله الاول ومفعوله الثانى محذوف منه

جمع قلة على وزن افعلة وتصغيره بويب والمراد النوع
والتصريف علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمح الوصفية وبيانه
ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام او الاضافة
وقسم يجوز استعماله مع اللام وقسم يمتنع استعماله معهما
القسم الاول علم اتفاقى وهو ما كان فى الاصل اسم جنس
خص لفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص ويسمى
علما غالبا ايضا وتلك الغلبة اما تحقيقية كالصعق بخويلد
وهو خالد اسم اب خديجة رضى الله عنها سمى به لانه اصابه
صاعقة وانما كانت الغلبة فيه تحقيقية لانه ثبت جنسيته
لفظا ويعرف منه المعنى الشامل للمسمى المعين واخواته واما
تقديرية وهى ثلثة انحاء الاول ما لا يتصور له معنى جنسى
ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران ٣ الخمسة كواكب
فى برج الثور ويقال لها سنام الثور وكذا العيوق لكوكب
مضئ مائل الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتجاوزه لمن لا يعرف
معنى الدبور والعوق والثانى ما يتصور له معنى جنسى ولكن
لم يثبت كالاربعا فانه يتصور له معنى جنسى هو الرابع لكن
لم يثبت لهذا اللفظ يعنى لا يقال له الرابع والثالث ما يتصور
ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى لكوكب
مخصوص فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه واما ما يكون
بالاضافة من العلم الاتفاقى فكابن عباس وابن الزبير والقسم
الثانى وهو ما يجوز استعماله مع اللام ولم يكن علما غالبا فاما
ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا يكون منقولا منهما
والاول وهو المنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين

والفضل

وفى ذكر جمعه وتصغيره دلالة
على انه واوى اذ القاعدة متى
لم يعرف اصل الكلمة اهو واوى
او يائى ينظر الى اربعة اشياء
الامكنة فيعرف باحدهما والباب
منه فى اللغة اسم لمدخل
وفى الاصطلاح ما يتوصل
الى المق ※

ع الدبران بفتحتين والعيوق بفتح
العين وتشديد الياء المضمومة ※

والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة
لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد جزئيها
بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم
محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح
المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه
ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم ولو سمى بها فكانك
اخرجت عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا
والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض ما يصلح له
كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وليس
جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر
مطردا الا يرى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى
بل يجوز دخول اللام فى اكثرها والثانى وهو ما ليس منقولا
من احدهما فان كان فى الاصل المنقول عنه معنى المدح
والذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد
والكلب فى المسمى بكلب قالوا بنوا الليث فى بنى ليث ابن
بكر بن منات وان لم يكن فى الاصل المنقول عنه ذلك
لم تدخله اللام وهو القسم الثالث الذى يمتنع استعماله
مع اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فح اما ان تضيف العلم نحو
زيدنا خير من زيد كم او تجعله معرفا باللام كما فى قول الشاعر
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا وان كان فى الاصل فعلا وليسا
بمطردين قياسيين اذا عرفت هذا فالتصريف من القسم
الثانى لانه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة
وعروضها للمح الوصفية وبالجملة ان العلم قسمان الاول

اتفاقى وهو الذى يصير علما لا بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال
مع الاضافة او اللام لشئ بعينه والثانى علم قصدى وهو ما
وضع لشئ مع جميع مشخصاته والمراد من المشخصات
امارات الشخص لا موجباته لان التشخص حالة يتبعه او يقارنه
فالاعراض والصفات كالشكل٩ والكرة والكم امارات يعرف
بها الشخص على ما حقق فى محله فتبدل المشخصات لا يوجب
تبدل الشخص وانما قالوا مع جميع مشخصاته دون تشخصه
لانه انما يتم على القول بكون التشخص زائدا على الماهية
ووجوديا واما اذا كان نفسه او امرا عدميا فلا يوجد المقارنة
فى الاول ويلزم انعدام التشخص فى الثانى على ما حققه
بعض المحققين فالتصريف على هذا من الاعلام القصدية
لانه فى اصل الوضع مصدر جعل علما لهذا الفن وهو علم
يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لما بينهما من
المناسبة وهى ان التصريف التغيير وهذا العلم تغييرات الكلمة
فعلى هذا يكون معنى قوله ان ابواب التصريف ان انواع
الكلمات المبنية فى علم التصريف ويحتمل ان يكون المراد
من التصريف معناه الاصطلاحى الاخر وهو تحويل الاصل
الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها
اى لا تحصل تلك المعانى الا بتلك الامثلة المختلفة ويحتمل
ان يكون المراد معناه٦ الاصلى المنقول عنه وهو المصدر فعلى
هذا يكون المعنى ان انواع الكلمات المتصرفة على ان يكون
التصريف مجازا من قبيل ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل
بعلاقة الحالية والمحلية عند بعض المحققين لان المصدر لكونه

عبارة

٩ والشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد او حدود بالمقدار

٭ الكرة جسم يحيط به سطح واحد فى وسطه نقطة بحيث يكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه سواء

٭ الكم هو العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته وهو على قسمين لانه اما ان ينقسم الى اجزاء لا تشترك فى حد واحد او ينقسم الى اجزاء تشترك والاول هو المنفصل وهو العدد كالعشرين والثلثين والثانى هو المتصل وهو اما قار الذات وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والجسم التعليمى ٭ او غير قار الذات وهو الزمان ٭

٦ اشار بقوله معناه الاصطلاحى الاخر الى ان للتصريف معنيين اصطلاحيين لاهل هذا الفن احدهما اسم لهذا الفن والثانى تحويل الاصل الواحد آه ٭

عبارة عن الحدث حال واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات
وحدث محل او الكلية والجزئية عند بعضهم لان المصدر
لكونه عبارة عن الحدث فقط جزء واسم المشتق لكونه عبارة
عن ذات وحدث معا باعتبار تعلق النسبة من جانب الذات
الى الحدث كل او الشرطية والمشروطية عند بعضهم لان
اسم المشتق مشروط لكونه عبارة عن ذات وتقييد بحدث
والحدث خارج كما يقال التقييد داخل والقيد خارج فيكون
المشتق مشروطا والحدث شرطا والاول اصح على ما ذكره
الاستاد٧ روح الله روحه لان ذكر الجزء وارادة الكل يكون
فى الاعيان الموجودة كذكر الرقبة وارادة شخص واحد
وههنا ليس كذلك فان قيل اذا كان المعنى الكلمات المتصرفة
فالمراد منها قلت المتحولة من الاصل الواحد فهو المصدر
على المذهب المنصور الى تسعة اشياء الماضى والمضارع
والامر والنهى واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان
والالة٤ بطريق الاشتقاق ووجه الحصر على التسعة هو
ان المشتق لا يخ اما ان يكون اسما او فعلا فان كان الاول فلا يخ
اما ان يكون انشائيا او اخباريا فان كان اخباريا فلا يخ من ان
يوجد فى اوله احدى الزوائد الاربع اولا والثانى هو الماضى
والاول المضارع وان كان انشائيا فلا يخ اما ان يدل على
طلب الفعل او على تركه الاول الامر والثانى النهى هذا اذا كان
المشتق فعلا واما اذا كان اسما فلا يخ اما ان يدل على صدور
الفعل من الشئ او على وقوعه عليه بلا واسطة شئ او على
وقوعه بواسطة شئ او على وقوعه فيه والاول اسم الفاعل

٧ محمد امين الاسلامبولى ٭

٤ احترازعن الافعال التى لا تشتق مثل نعم وبئس وعسى ٭

والثانى اسم المفعول والثالث اسم الالة والرابع اسم الزمان والمكان ونقض الحصر بالنفى والجحد واجيب بان النفى يشبه النهى صورة والجحد يشبه معنى ثم اعلم ان الفعل باعتبار مفهومه مشتمل على نوعين احدهما اصلى وهوما تجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما ذو زيادة ٩ وهو ما اشتمل ماضيه على الزيادة فالاصلى على ضربين احدهما ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف وهو ستة ابواب ومازيد عليه اثنى عشر بابا وثانيهما رباعى وهو ما كان على اربعة احرف كلها اصول وهو باب دحرج فقط والملحق له ستة ابواب ومازيد على الرباعى ثلثة ابواب والملحق لتدحرج خمسة ابواب والملحق لاحرنجم اثنان فالمجموع خمسة وثلثون بابا لمقتضى ترتيبه * ستة * بالرفع مبتدأ وخبره قوله للثلاثى * منها اى من الابواب الخمسة والثلثين الجار والمجرور ظرف مستقر ٧ وفاعله الضمير المنتقل من متعلقه المحذوف الراجع الى المبتدأ وهو مع فاعله جملة فعلية اومركب مرفوع محلا صفة مخصصة لستة فان قيل هل لايجوز ان يكون حالا من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور او بلا تأويل عند ابن مالك قلنا لا لانه لوكان حالا من المبتدأ لزم ان يكون المبتدأ نكرة محضة فلا يصح وقوعها مبتدأ ولوسلم كون الحال مخصصا ففيه مانع آخر وهو عدم تقدم الحال على ذى الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قول صحيح صرح به العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص * للثلاثى المجرد * منسوب الى ثلاث بضم الاول من غير اعتبار التكرار على مذهب سيبويه فلا يخالف القياس

٩ والاظهر ان يبين اقسام الاصلى واقسام الذو زيادة على حدة لكنه ترك رعاية الترتيب المص منه

٧ ثم اعتبار الضمير فى الظرف المستقر الواقع خبرا او صفة او حالا قول طائفة من النحاة واختاره الفاضل الرضى ومن تبعه وذهب السيرافى الى ان الخبر والصفة والحال نفس الظرف لان الضمير حذف مع المتعلق المحذوف وصححه ابن هشام فى التوضيح منه

ولايحتاج

ولايحتاج الى الحكم بالشذوذ او منسوب الى ثلاث الذى فيه تكرار على مذهب غيره فيكون مجازا مرسلا بعلاقة الاطلاق والتقييد او الكلية والجزئية لان معنى ثلاث هو الثلاثة المقيدة بمثله ويحتمل ان يكون حقيقة لكونه اسما لكلمات متعددة ركبت من الحروف الثلثة لا لكل واحدة منها فلا يجوز اصلا ويحتمل ان يكون مجرد اصطلاح ونسبة لفظية كالكرسى وكذا اخواته والمجرد صفة للثلاثى ويرد عليه ان الثلاثى ماكان حروفه الاصلية ثلثة بحيث لازيادة فيه فكيف يعتبر التجريد فلا يصح كونه صفة له ودفع بان التجريد بمعنى التجرد والخلو او مبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما فى فلان ضيق فم البئر وفى سبحان الذى صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وكذا الحال فى الرباعى واخواته وانما انحصرت فى الستة لان عين الماضى منه اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فلايخ اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما والاول الباب الثالث والثانى الباب الثانى والثالث الباب الاول وان كان مكسورا فلايخ اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما والاول الباب الرابع والثانى السادس والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين فى باب وان كان مضموما فلايخ اما ان يكون عين مضارعه مضموما او مكسورا او مفتوحا والاول الباب الخامس وكل من الثانى والثالث ساقط لان فعل بالضم لما اختص بافعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرضوا بمخالفة عين مضارعه ايماء الى ذلك فاذا سقط ثلثة من التسعة

المحتملة فبقى ستة * الباب الاول * اللام حرف تعريف عند
سيبويه وهو مختار ابن الحاجب وتبعه المحققون والهمزة زائدة
لتعذر الابتداء بالساكن اذ اللام حرف مبنى على السكون
وعند الخليل بمجموع الالف واللام فالهمزة عنده قطع لكنه
لما كثر استعماله عومل معاملة همزة وصل فتسقط فى الدرج
وعند المبرد الهمزة فقط زيدت اللام للفرق بين اداة التعريف
وهمزة الاستفهام ثم المعرف باللام ان اشير بها الى حصة
معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد الخارجى
وان اشير الى مفهومه فهو المعرف بلام الجنسى واما
الاستغراق والعهد الذهنى فليس لشئ منهما معنى مستقلا
وامرا مغايرا بالذات لمعنى المعرف بلام الجنس وهو المختار
عند المحققين فخلاصة ما ذكروا فى بيانه ان ضم النشر وتقليل
الاقسام بقدر الامكان واجب تسهيلا للضبط فنظروا
فى العهد الذهنى والاستغراق فلم يجدوا فى شئ منهما امرا
مغايرا بالذات والحقيقة لمعنى المعرف بلام الجنس بل ان وجد
تغاير فليس ذلك التغاير الا فى الاسم والاعتبار لا فى الذات
والحقيقة فقالوا ان المعرف باللام فى كل من العهد الذهنى
والاستغراق اريد به المفهوم وحضوره وتعينه فى الذهن
كما ان فى المعرف بلام الجنس لكن غايته ان ذلك المفهوم
ان اخذ من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه فى الذهن
من غير اعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له معنى المعرف
بلام الجنس ٧ وان اخذ من حيث تحققه ووجوده فى الخارج
بمعونة القرائن والمقام فهى ان دلت ايضا على تحققه فى بعض

٧ وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على
الحقيقة باعتبار وجودها فى
الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
اولبعضها اذ لا واسطة بينهما فى
الخارج فاذا لم يكن للبعضية
لعدم دليلها وجب ان يكون
للجميع كذا فى المطول *

غير

غير معين يقال له معنى المعرف بلام العهد الذهنى والا تقول
ان ذلك المفهوم متحقق فى الجميع لئلا يلزم الترجيح
بلا مرجح ويقال له معنى المعرف بلام الاستغراق فالمأخوذ
فى كل من الثلثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعين
فالاختلاف الواقع فى المعانى الثلثة اختلاف بالاعتبار
والاخذ فقط لا بالذات والحقيقة واورد بانه لم لم يجعل العهد
الخارجى كالذهنى والاستغراق راجعا الى الجنس واجيب
بان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراده
بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى فان قيل معرفة الجنس
فى العهد الذهنى والاستغراق ايضا غير كافية فلم لم يجعل قسما
للجنس قلنا المط فى العهد الخارجى الحصة المعينة ومعرفة
الجنس لا تكفى فيه واما العهد الذهنى والاستغراق فالمطلوب
فيهما الحقيقة ومعرفة الجنس كافية فيه وعدم كفايتها
بالنظر الى المستفاد من القرينة وهذا القدر يكفى فى جعل
العهد الخارجى قسما للجنس وجعلهما راجعا الى الجنس
اذا عرفت هذا فاللام فى الباب للعهد الخارجى وهو لام قصد به
الاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخوله ثم الحصة المعينة
المداولة بلام العهد لا يجب ان يكون شخصية وجزئية بل
قد يكون نوعية كما فى ارادة الرومى من الانسان اذ الحصة
بمعنى الاخص من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا
حقيقيا ثم تعين تلك الحصة بين المفيد والمستفيد مثلا بسبق
ذكره كناية فى قوله ستة منها للثلاثى المجرد فوجه الكناية
ان المراد منه ستة ابواب منها او المعنى ستة من الابواب

الخمسـة والثلثين والابواب جمع وهو مايدل على المجموع
والفرد فى ضمنه فان قيل اذا حمل اللام على العهد الخارجى
واريد من مدخوله حصة معينة من مفهومه يلزم ان يكون
لفظ البـاب وكذا كل مادخل عليه لام العهد مجازا من باب
ذكر العام وارادة الخاص ولاقائل به قلنا قدصرح السيد
السندقدس سره فى بحث اللام فى حاشيتـه على المطول
بان للاسماء مع لام العهد وضعا اخر نوعيـا بازاء الحصص
المعينة فيكون حقيقة باعتبـار هذا الوضع ثم فى استعمال
الباب فى النوع استعارة مصرحة اصلية وقوله الاول ترشيح
وتجريد والاول فى اللغـة نقيض الاخر اصله وول ادغمت
الواو الاولى فى الثـانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة
فى اوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان احدهما بمعنى
قبل ويكون منصرفا وثانيهما ان يكون صفـة او افعل
تفضيل بمعنى الاسبق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن
الفعل وفى الاصطلاح مايكون سابقا على الغير غير مسبوق
بالغـير والسبق هنا بالذكر فلايستغنى اللام عن قيد الاول
لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد لايشـار بها الى اوصاف
المعهود بل الى ذاته ولوكان الاوصاف لازما لانه فرق بين
ملاحظة الشئ وحصوله على ما حققه الفاضل العصـام
فان قيل اذا كان الباب عبارة عن النوع فالمراد من النوع
هل هو محمول على المعنى المنطقى وهو كلى مقول على كثيرين
مختـلفين بالعوارض لا بالحقيقـة فى جواب ما هو بحسب
الشركة والخصوصية او على المعنى اللغوى وهو كلى مقيد

بالاخص

بالاخص وهو يشمل الاصنـاف كالرومى والزنجى والانواع
كالانسان والفرس قلنا الظ انه على المعنى اللغوى لان الابواب
الخمسة والثلثين بمنزلة الجنس والابواب الستة بمنزلة النوع
منه والباب الاول كلى مقيد بالاخص *فعل يفعل* يرد عليه
ان البـاب الاول٧ عبارة عن مجموع٨ كلمات متصرفة خالية
عن ماض معلوم مضموم العين او مكسورها ومضارع معلوم
مفتوح العين او مكسورها ومايشتق منها ومايشـتقان منه
ومجهولها وكان كل منها مشـاركا للاخر فى الاصول وكان
المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم
العين من غير تداخل اللغتين فبيان البـاب الاول بقوله فعل
يفعل غير صحيح واجيب بان المراد بهما مجموع موزونيهما
ومايشتق منهما ومايشتقان منه والمراد من موزونيهما ماكان
على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشـاركين فى الاصول
والتوجيه الاصوب ان يجعـل مجموع فعل يفعل علما لذلك
المجموع فان قيـل اذا كان فعل يفعـل علما فمن اى قسم
من اقسام الكلمة قلت هو من قسم الاسم فان قيـل اذا كان
اسما لزم اثبـات وضع اخر فى الافعال قلت نعم ان للافعـال
وضعين نوعيين احدهمـا وضع اعلام اجنـاس الصيغ
من فعل يفـل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطاريان
على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة
هى بها وانما كان الوضع نوعيا لان الافعـال لما لوحظت
حين الوضع بعنوان كل ما يطرأ على تركيب ف ع ل فوضع
كل منهـا فى ضمن ذلك العنوان علمـا لجنس ما يوزن به

٧ وهذا باعتبار الوجه الثانى من النصر ينفظ *

٨ ويدل على ماقلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول *

من الصيغ فالوضع فى كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لاينافى الوضع النوعى لان العموم فى الوضع النوعى فى جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو بملاحظة المعنى حين الوضع على وجه الخصوص وثانيهما ان الواضع وضع عامة الافعال وضعا نوعيا بملاحظة عنوان كلى شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بتلك العنوان الكلى فالوضع عام والموضوع له خاص * وموزونه * المراد بالوزن هنا تصريفى وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه لا الوزن التصغيرى وهو ما يعتبر فيه مجرد المقابلة بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام ويقال له وزن عروضى ايضا ٧ على ما صرح به الفاضل العصام والضمير اما راجع الى الموزون به او الى الباب الاول والاول اقرب لفظا ومعنى وقيل المراد بموزونه ما يوازنه ومايشابهه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف او ما يقابله والمراد بالمقابلة ان يقابل حرف الموزون بحرف الميزان مثل ان يقابل النون فى الموزون بالفاء فى الموزون به والصاد بالعين والراء باللام وفيه شئ فتدبر * نصر ينصر * مثلا فنصر مشابه لفعل فى الحركات وعدد الحروف وينصر مشابه ليفعل فى الحركات والسكون وعدد الحروف وانما قلنا مثلا لان الموزونات كثيرة ونصر ينصر واحد منها الا ان يوجه بان اضافة الموزون للعهد الخارجى فان قيل

٦ اى كما يقال له وزن التصغيرى *

لم لم

لم لم يذكر المصدر قلت تنبيها على ان مصدر الثلاثى غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعيا فان قلت لانم عدم اندراجه تحت الضبط كيف وانهم بينوا ان المصدر المتعدى من الباب الاول يجئ على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين كنصر ينصر نصرا والمصدر اللازم منه على وزن فعول بضم الفاء كدخل يدخل دخولا والمصدر المتعدى من الباب الثانى يجئ على وزن المصدر المتعدى من الباب الاول كضرب يضرب ضربا والمصدر اللازم منه كالمصدر اللازم من الباب الاول مثل جلس يجلس جلوسا والمصدر المتعدى من الباب الثالث كالمصدر المتعدى منهما مثل قطع قطعا واللازم منه كاللازم منهما يجئ على فعول مثل خضع يخضع خضوعا والمصدر المتعدى من الباب الرابع يجئ على وزن فعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين مثل فهم يفهم فهما وعلم يعلم علما والمصدر اللازم منه يجئ على وزن فعل بفتح الفاء والعين نحو طرب يطرب طربا وقد يجئ على فعالة كسلم سلامة ومصدر الباب الخامس قد يجئ على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حسن حسنا وقد يجئ على فعالة بفتح الفاء مثل ظرف ظرافة وقد يجئ على فعولة بضم الفاء كسهل سهولة والمصدر المتعدى منه السادس على فعل بفتحتين كحسب حسبا واللازم منه على فعالة بفتح الفاء كورث وارثة قلت بيانهم مبنى على الغالب على ما ذكره ائمة اللغة وانما جاء من هذا الباب الصحيح والاجوف والناقص الواويان والمضاعف المتعدى واما المثال واويا او يائيا

مطلب المصادر

واللفيف مطلقا والاجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام فلا يجئ منه على ما قالوا* وعلامته* الواو اما استينافية او عاطفة او اعتراضية والضمير راجع الى الباب الاول اى ما يعلم به الباب الاول ٢ فان قيل لم لم يقل وخاصته فهل بينهما فرق قلت قد يفرق بينهما بان العلامة قد تطلق على ما يوجد فى الشئ وفى غيره و يمتنع انفكاكه عنه والخاصة تطلق على ما يوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره ويجوز انفكاكه ولما امتنع انفكاك كون عين الماضى مفتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الاول عبّر عن ذلك الكون بالعلامة والتفصيل ان للخاصة معنيين احدهما الخارج المحمول على الشئ وهو قسمان لازم ومفارق والثانى الامر المختص بالشئ محمولا كان او غيره يعنى الامر الذى ينفرد به ويمتاز وانما ذكرت الخاصة يتبادر منه المعنى الاول فلو قال وخاصته ان يكون آه لكان كون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومضموما فى المضارع محمولا على الباب الاول ويحتاج فى الحمل الى تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى وايضا ٤ يجوز انفكاك ذلك الكون عن الباب الاول لان كون الخاصة لازمة غير لازمة وايضا يكون الخاصة شاملة وغير شاملة وشمول ذلك لجميع افراد الباب الاول لازمة واما المعنى الثانى للخاصة فهو ملايم للعلامة لكنه غير متبادر فلذا قال وعلامته دون وخاصته * ان يكون عين فعله * وكلمة ان مصدرية ناصبة و يكون فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوب بان وعين فعله اسمه والضمير راجع الى الباب الاول

٢ اذ العلامة فى اللغة الامارة كالمنارة للمسجد على ما بيّنه ابن الملك فى شرح المنار منه

٤ يعنى لو قال وخاصته آه يلزم ان يكون مشعرا لجواز الانفكاك آه منه

وقوله

وقوله مفتوحا وما عطف عليه خبره والجملة فعلية لا محل لها صلة ان وهى فى تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ والجملة اسمية لا محل لها استيناف او معطوفة على جملة سابقة او اعتراضية والمراد من الفعل اصطلاحى وهو كلمة دلت على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو اما علاجى ان احتيج فى حدوثه الى تحريك عضو كضرب وشتم واما غير علاجى ان لم يحتج فى حدوثه الى تحريك عضو كعلم وظن واعلم ان معرفة حقيقة هذا المقام تستدعى بسطا فى الكلام وهو كل معنى يصدر من محل او يظهر فيه لابد له من لفظ دال عليه كالضرب والحسن مثلا واذا اريد الاخبار عن حصوله فى الزمان الماضى او لا حصوله فلابد من لفظ آخر كضرب ولم يضرب واذا اريد الاخبار عن حصوله فى الزمان الحالى او الاستقبالى او لا حصوله فلا بد له من لفظ آخر كيضرب وما يضرب ولا يضرب واذا اريد طلب فعله من احد فلابد له من لفظ آخر كاضرب او طلب تركه كلا تضرب وقس عليهما حسن يحسن وغيرهما ٧ واذا اريد من صدر عنه او ظهر منه فلابد له من لفظ اخر كضارب وحسن واذا اريد من وقع عليه ان وجد فلابد له من لفظ اخر كمضروب وكذا لموضعه وزمانه واٰلته لابد من الفاظ اخر كمضرب ومضرب فاصحاب الضبط نظروا فى الالفاظ الموضوعة والاقوال المجموعة فلاحظوها اجمالا لتحصل قاعدة كلية اى مسئلة تحتها كثير من الاحكام الجزئية نحو قولنا ما يفيد معنى سابقا فعل ماض قاعدة كلية وقولنا

٧ اى واذا اريد الاخبار عمن صدر او ظهر او عمن وقع منه

نصر ماض من جزئياته قسموا مايفيد الحدث فقط مصدرا لما انه اصل يصدر منه الغير ومايفيد اثبات معنى الحدث على المقارنة بالزمان السابق ماضيا لمضى معناه ومايفيد معنى الحدث على المقارنة بالزمان الواقع فى الآن حالا وعلى المقارنة بالزمان الواقع فى الاستقبال مستقبلا لاستقبال الفاعل اليه وايضا قالوا لهذين القسمين مضارعا لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا ومايفيد معنى الحدث على الطلب امرا اومايفيد معنى الحدث على الترك نهيا ومايفيد خلاف الماضى جحدا ومايفيد خلاف الحال نفى الحال ومايفيد خلاف المستقبل نفى الاستقبال و مايفيد مظهر الحدوث اسم الفاعل ومايفيد موقعه اسم المفعول ومايفيد موضعه اسم المكان ومايفيد زمانه اسم الزمان ومايفيد آلته اسم الالة وانما قلنا مظهر الحدث دون فاعله لان زيد فى حسن زيد فاعل والاسم المأخوذ منه حسن اسم فاعل فى اصطلاحهم مع ان زيدا لافعل له فى حسنه الذى اوجده الله تعالى فيه والتفصيل فيه ان الاثار الواقعة على قسمين اما بمحض خلق الله تعالى من غير صنع للعبد اصلا كما فى الموجودات التى لاصنع فيها له واما بخلق الله وكسب العبد كالافعال الاختيارية للعبد ولصعوبة فهم هذا المقام افترق اهل اللسان فرقا منهم من قال ان اسناد الافعال مطلقا الى الله حقيقة والى العبد مجاز على حسب مايضاف الشئ الى محله وهو مذهب جهم بن صفوان الترمذى ومن تابعه من الجبرية وهو مخالف للعرف واللغة ومناف للضرورة

مطلب

والنصوص القطعية ومنهم من قال ان اسناد الافعال الاختيارية الى العبد حقيقة قطعا ولا مجاز فيه اصلا لافى الظ ولافى الحقيقة وهذا ناش من قولهم بكون العبد موجدا لافعاله وهو مذهب جمهور المعتزلة وهو ايضا ٤ مخالف للضرورة ومناف للنصوص القطعية وعند اهل الحق ان اسناد الافعال مطلقا الى العبد حقيقة فى الظ بمدخلية كسبه وباعتبار القيام به واتصافه لابحسب الحقيقة ٣ وهذا المذهب موافق للعرف واللغة ومؤيد بالادلة العقلية والنقلية على مافى شرح المواقف وغيره وماقاله حجة الاسلام الاسلام من اوجد معنى قائما بمحل فالموجد هو الفاعل الحقيقى والمحل هو الفاعل المجازى فالجلاد قاتل بالتجوز والله قاتل فى الحقيقة ولذا نسب الله تعالى الافعال الاختيارية فى القرأن تارة الى نفسه واخرى الى عباده كما قال عز وجل (ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى) فبنى على الواقع بحسب الحقيقة وكلامنا بحسب العرف ٦ واللغة دون ماهو بحسب الحقيقة ٩ وتفصيل الكلام فى الكلام اذا عرفت هذا فاعلم انهم لما ارادوا ضبط الكلمات من الاسماء والافعال قصدوا الى وضع ميزان ومعيار فاختاروا لذلك لفظ الفعل المركب من ف ع ل لمناسبة جميع الكلمات المستعملة لفظا ومعنى اما لفظا فلاشتماله على الحروف الثلثة المذكورة الصادرة عن المخارج الثلثة التى هى المبدأ والوسطى والمنتهى الدائرة عليها جميع الكلمات واما معنى فلما ان معناه الحدث الذى لايكون الكلمات المقصودة علمها خالية عن دلالته

٤ ولذا قالوا الكاسب ليس بمؤثر بل متصف والخالق مؤثر وليس بمتصف منه

٣ فانه فى الافعال الاختيارية بمدخلية كسبه وقيامه به وفى الاضطرارية باعتبار القيام به منه

٦ لانه اذا صدر من العبد فعل فصدوره وان كان بكسب العبد وايجاد الحق فاسناده الى كل منهما حقيقة اذ ليس الصدور الحقيقى مختصا بالايجاد بل شامل للكسب ايضا والا لم يكن اسناد شئ من افعال العباد اليهم اسنادا حقيقيا وذلك بط على ما عند الاشاعرة منه حقيقه الكلنبوى

٩ واعلم ان المعتزلة اوردوا على الاشاعرة من انه لوكان افعال العباد مخلوقة له تع يصح اسناد القائم والقاعد والاكل والشارب اليه تع واللازم بط واجابوا عنه بان المشتقات انما تسند حقيقة الى من قامت به لا الى من اوجدها الا يرى ان اوصاف الجمادات كالابيض والاسود مخلوقة لله تع ويمتنع اسناد الابيض والاسود اليه تع وفاقا منه

فاخرجوا منه اوزانا شتى على ما وجدوا فى استعمال العرب
حتى يفيد بها العالم المتعلم ابواب الكلمات ومعانيها على
اوزانها اجمالا ثم اصطلحوا على كل حرف من حروف الكلمات
المقصودة علمها اجمالا باسم ما يقابله تلك الحروف مثلا
قالوا لنون نصر فاء الفعل ولصاده عين الفعل ولراءه لام
الفعل وان زيد عليها حرف او حرفان او حروف مثل
ينصر ومنصور وينصرون واستنصر وغير ذلك وسموا
المجموع المقابل بالحروف الاصلية ثم اعتبروا تلك الحروف
الاصلية المقابلة فى الضبط وتقسيم الاقسام ووضع الاسماء
والاحكام فقالوا مثلا ينصر صحيحا ثلاثيا مع ان فيه حرف
علة وهى الياء وان حروفه اربعة لكون حروفه الاصلية
صحيحا ثلاثيا وقس عليه غيره ثم اعلم ان النسبة بين الاول
وفاء الفعل عموم من وجه لصدقهما فى ضاد ضرب وصدق
الاول فى همزة اكرم وصدق الثانى فى خاء استخرج وكذا
بين الوسط وعين الفعل لصدقهما فى راء ضرب وصدق الوسط
فى قاف انقطع وصدق عين الفعل فى طائه وكذا بين الاخير
ولام الفعل لصدقهما فى باء ضرب وصدق الاخر فى نون
ضربن وصدق لام الفعل فى بائه وكذا بين الاول وعين
الفعل لصدقهما فى عين عدة وصدق عين الفعل فى عين
وعد وصدق الاول فى واوه وكذا بين الاول ولام الفعل
لصدقهما فى همزة اشياء على من يقول فى تقديره شيئاء
لان وزنه ح لفعاء ٩ وصدق الاول فى نون نصر وصدق لام
الفعل فى رائه خذ هذا الكلام فى هذا المقام فانه ينفعك

٩ عند الخليل وسيبويه حيث
قالا اصلها شيئاء على وزن فعلاء
فقدمت اللام وهو الهمزة الاولى
الى موضع الفاء كراهة اجتماع
الهمزتين بينهما الف وهو حاجز
غير حصين فيكون اسم جمع
لا جمع شئ *

فى

فى غير هذا المقام * مفتوحا فى * الفعل * الماضى * وهو
الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى واثبت عليه
الدور ودفعه العلامة التفتازانى بان الماضى المعرف صناعى
والماضى الواقع فى التعريف لغوى فلا يلزم تعريف الشئ
بنفسه ولا تقدم الشئ على نفسه واعترض عليه بعدم
المانعية اذ يصدق على لم يضرب انه دل على معنى وجد
فى الزمان الماضى مع انه ليس بماض وبعدم الجامعية لعدم
صدقه على قولنا ان ضربت ضربت لان قولنا هذا لم يدل
على معنى وجد فى الزمان الماضى بل يدل على معنى وجد
فى الزمان المستقبل مع ان المعرف وهو الماضى صادق عليه
واجيب بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية ودلالة
لم يضرب ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم ودلالة ان
ضربت ضربت على زمان الاستقبال ليست بوضعية ايضا
بل بواسطة دخول حرف الشرط فلا ينتقض التعريف
لا جمعا ولا منعا لا يقال انه غير جامع ايضا لعدم صدقه
على نعم وبئس وليس وعسى لانا نقول المراد من الماضى
ليس مطلقا بل الماضى الحاصل من التصريف والكلمات
المذكورة من الجوامد ولو سلم ان المراد من المعرف مطلق
الماضى لكن لا نم عدم صدق التعريف عليها كيف وانها
افعال ماضية فى الاصل وتجردها عن الزمان الماضى عارض
فلا اعتداد به كما فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت على ما
ذكره العلامة التفتازانى * ومضموما فى * الفعل * المضارع
وهو ما كان فى اوله احدى الزوائد الاربع وهى حروف اتين

واعترض على هذا التعريف بانه غير مانع لدخول ما لبس بمضارع فيه نحو يزيد ويشكر ويعوق ويغوث لوجود احدى الزوائد فى اول كل منها واجيب بان كلا منا فعل مضارع فى اصل الوضع لكن يعدل عنه الى الاسمية وجعل علما فباعتبار الوضع الاصلى كان كل منها فعل مضارع وداخل فى تعريفه وغلبة الاسمية لا يضر اذ المراد بما كان فى اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع الاصلى واعترض بعدم المانعية ايضا لصدق التعريف على نصر لكون النون من الزوائد الاربع مع انه لبس بمضارع واجيب بان المراد بما كان فى اوله احدى الزوائد فعل ماض زيد فى اوله احدى الزوائد ونون نصر لبست كذلك بل من نفس الكلمة فان قيل فعلى هذا يصدق التعريف على نحو اكرم وتكسر وتباعد لان كل منها فعل ماض زيد فى اوله احدى الزوائد مع انه لبس بمضارع قلنا المراد بما كان فى اوله احدى الزوائد ما زيدت فيه لقصد المضارعة وكل من المذكورات لبس كذلك اذ الهمزة للمتكلم وحده والتاء للغائبة المفردة ولمثناها وللمخاطب مفردا او تثنية او جمعا مذكرا او مؤنثا والياء للغائب مفردا او تثنية او جمعا ولجمع المؤنث الغائبة والنون للمتكلم مع الغير فلا محذور اصلا ثم ان المضارع يصلح بحسب الاستعمال لاحد الزمانين الحال والاستقبال ويحتملهما الاشتراك بينهما بالوضع لانك اذا قلت زيد يفعل فانه يحتمل ان يفعل فى الساعة التى انت فيه ويحتمل ان يكون فى ساعة اخرى فلا بد فى استعماله فى احد الزمانين من قرينة مثل الآن ولام الابتداء كاللام

فى قوله تع (انى ليحزننى) وما فانها قرينة الحال ومثل غدا ولن والسين وسوف فانها قرينة للاستقبال فاذا لم يوجد قرينة واحد منهما لم يجز للسامع حمله على احد الزمانين قطعا لاحتمال غيره على ما حققه الشريف المحقق فالاشتراك لفظى عند الشريف قدس سره ومعنوى عند التفتازانى لانه عنده يطلق عليهما اطلاق كلى مشترك على افراده وقيل حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وقيل بالعكس والاصح الاشتراك اللفظى فهذا المقام وان كان لتحقيقه مقام آخر ولفهمه مخاطب آخر لكنه لا بد من التوضيح فى الجملة لئلا يكون نظر المتعلمين مقصورا على الامور السهلة فاحتاج الى ثلث مقدمات (المقدمة الاولى) ان الزمان موهوم لا وجود له فى الخارج عند المتكلمين وموجود عند الحكماء واحتج المتكلمون بانه لو كان موجودا فى الخارج لكان اما قار الذات فيلزم اجتماع الحاضر والماضى فح يلزم ان يكون الحادث اليوم حادثا يوم الطوفان وفساده ظ واما غير قار الذات فيلزم تقدم اجزائه على بعض تقدما لا يتحقق الا مع الزمان اذ يحكم العقل ح بان جزء منه كان موجودا ولم يبق الآن وان جزء منه حصل الآن فالماضى والآن هو الزمان فيلزم منه وقوع الزمان فى الزمان ويلزم التس وهو مح ايضا واجيب بان تقدم الماضى على الحال بذاته لا بزمان آخر فلا يلزم ان يكون للزمان زمان ولا يلزم التس وتوضيحه ان القبلية والبعدية اللتين لا يجتمع القبل فيهما مع البعد تعرضان لاجزاء الزمان اولا وبالذات

وللامور الواقعة فيهـا ثانيا و بالواسطـة يشهد بذلك انه
اذا حكم بتقدم واقعة على اخرى يتوجه عند العقل ان يقال
لم كانت متقدمة عليها فلو اجبت بانها كانت مع خلافة زيد
وخلافة فلان متقدمة على خلافة زيد توجه ايضا السؤال
فاذا قيل لان خلافة فلان كانت امس وخلافة زيد اليوم
انقطع السؤال فلو كانت القبلية والبعدية عارضتان للخلافة
الواقعـة فى اجزاء الزمان اولا و بالذات لم يحتج الى السؤال
الاخير وجوابه اصلا واحتج الحكماء على وجوده بوجهين
والمشهور منهما ان كون الاب قبل الابن معـلوم بالضرورة
فتلك القبلية ليست وجود الاب ولا عدم الابن لتعقل وجود
الاب وعدم الابن مع الغفلة عن تلك القبليـة فتعين كون
تلك القبليـة زائدة على وجود الاب وعدم الابن وليست
تلك القبلية امرا عدميا لانها تقتضى اللاقبلية التى هى
عدم محض فان اللاقبلية صادقة على العدم فتلك القبلية ح
زائدة ثابتة لان احد النقيضين اذا كان عدميا يكون الآخر
وجوديا والا لزم ارتفاع النقيضين وهو مح واجيب عنـه
بان القبليـة من الامور العقلية كاللاقبلية ولا استحـالة
فى ارتفـاع النقيضين بحسب الوجود الخـارجى فلا يلزم
وجود الزمان فى الخارج (المقدمة الثانية) فى تعيين حقيقته
وفيه مذاهب خمسة الاول مذهب بعض قدماء الفلاسفة
حيث قالوا انه جوهر مجرد لا يقبـل العدم لذاته واستدلوا
عليه بانه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجـامع
البعد القبل وذلك هو البعدية بالزمان اذ البعـدية لا بالزمان

يجـامع فيها البعد القبل فيلزم وجود الزمان حال ما فرض
معـدوما هف والثانى مذهب بعض الفـلاسفة وهو انه
الفلك الاعظم واستدلوا عليـه بانه محيط بكل الاجسام
المتحركة المحتاجة الى مقارنة الزمان والزمان محيط بالاجسام
المتحركة المحتاجة الى مقارنته فينتج من الشكل الثانى الفلك
الاعظم زمان والثالث لبعض آخر منها وهو انه حركة الفلك
الاعظم واستدلوا عليه بان حركة الفلك الاعظم غير قارة
والزمان غير قارة فينتج من الثـانى ان حركة الفلك الاعظم
زمان وكل من هذين الاستدلالين استـدلال بموجبتين من
الشكل الثانى وهو غير منتج كما علم فى موضعه والرابع ما ذهب
اليه ارسطو من انه مقـدار حركة الفلك الاعظم واستدل
بانه لتفـاوته كم ولامتناع تألفه من الانات متصل ولعـدم
استقراره مقدار لهيئة غير قارة هى الحركة ولامتنـاع فنائه
مقـدار الحركة المستديرة ولتعذر جميع الحركات به مقدار
لاسرعهـا واسرع الحركات هى الحركة اليومية التى هى
حركة الفلك الاعظم فالزمان مقـدار حركة الفلك الاعظم
ومبنى هذا الدليل على اصول الفلاسفة والخامس ما ذهب اليه
الاشاعرة وهو انه امر متجدد معلوم يقدر به امر متجدد مبهم
ازالة لابهامه يقـال طلع الشمس عند مجئ زيد وجاء زيد
عند طلوع الشمس فالتعاكس بحسب ما هو متصور ومعلوم
للمخاطب جائز فيه ومن اراد تفصيل كل من المذاهب بما له
وما عليـه فليرجع الى المواقف وشرحه (المقدمـة الثـالثة)
فى بيان حقيقة الماضى والمستقبل والحـال اما الماضى فهو

الزمان الذى قبل زمانك اى زمانك الذى انت فيه واعترض عليه بان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضى زمان آخر وجد فيه او يكون الشئ ظرفا لنفسه واجيب عن الاول بان المراد بالقبلية مجرد التقدم والمعنى هو الزمان المتقدم على زمانك وايضا يجوز ان يكون مبنيا على مذهب المتكلمين فان الزمان عندهم على ما عرفت آنفا عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر مبهم فلا استحالة فى ان يكون للزمان زمان واجيب عن الثانى بانه يجوز ان يكون الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض يعنى ان الزمان السابق على زمان التكلم زمان ممتد وكل وله اجزاء وكل جزء ماض فحاصله اشتمال الكل على الجزء ووجود الجزء فى ضمن الكل فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه بل يلزم ان يكون الكل ظرفا لجزئه فلا محذور واما المستقبل فهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان واعترض عليه من وجوه اما اولا فلان كلمة يترقب لو حملت على الاستقبال يلزم ان لا يكون الزمان المستقبل حاصلا بعيد زمان التكلم اذ لا وجود للمترقب حال الترقب فيلزم خروج الزمان الحاصل عقيب الحال عن اقسام الزمان وقيد وجوده بعد هذا الزمان يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الحاصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما واما ثانيا فلان يترقب ان حمل على المستقبل يلزم ترقب وجود المستقبل فى المستقبل لان المستقبل الذى

هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل ايضا فيكون المستقبل ظرفا لمستقبل فيلزم احد المحذورين وهو ان يكون للزمان زمان او يكون الشئ ظرفا لنفسه وهذا مع ما بعده هو الذى اورده الشريف المحقق فى حاشيته على المطول واما ثالثا فلان يترقب ان حمل على الحال كان كل من الحال والاستقبال مأخوذا فى تعريف الآخر فيلزم الدور وهو مح وقد اجاب بعض المحققين عن الثلثة بجواب وهو ان الافعال المذكورة فى التعريفات منسلخة عن الزمان فلا محذور واجاب الشريف المحقق قدس سره بان انقسام الزمان الى الماضى والحال والاستقبال والتميز بين اقسامه الثلثة معلوم لكل احد يتحاورون بها فى كلامهم والتعريفات المذكورة تنبيهات قصد بها ازالة الخفاء لا تحصيل المجهول ويفهم المق منها كل احد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها واما تدقيق النظر فى تحقيق ماهية تلك الاقسام فيستفاد فى علوم آخر يلاحظ فيها جانب المعنى فيعبر فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد ويقال الماضى الزمان المتقدم على ما انت فيه تقدما لا يجامع المتقدم للمتأخر سواء كان بالذات كما فى اجزاء الزمان او بواسطة كما فى الزمانيات ولذا قال قدس سره والحق انها منها مناقشات واهية واما الحال فهو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا معنى عرفى على ما قاله العلامة التفتازانى يعنى تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل

واجاب بعضهم بان التغاير الاعتبارى وكاف للظرفية فى الجملة منه

ويمشي ويحج ويكتب القرأن وكذا يقال زيد يصلي والحال
ان بعض صلاته ماض و بعضها باق فجعلوا الصلات الواقعة
فى الانات الكثيرة المتعاقبة فى الحال ولاشك فى اختلاف
مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين
بان الزمان موهوم محض لاوجود له واما عند الحكماء القائلين
بان الزمان موجود متصل على ما عرفت آنفا فالحال عندهم
وهو الان عرض حال فى الزمان لاجزء منه فالان بحسب ظ
مقالاتهم عرض موجود فى زمان موجود وقال المحقق الكاشى
والتحقيق فى هذا ان الزمان متصل لاجزء له بالفعل وانما
ينقسم الى الماضى والمستقبل بحسب فرض العقل المشترك
بينهما وهو الحال فالحال ليس جزء من الزمان بل هو ظرف
لاجزاء الزمان المفروضة وهو بمنزلة النقطة المفروضة
فى الخط انتهى ولقد اطنبنا الكلام فى هذا المقام ليحيط
الناظر باطراف المرام لكونه مما تزل فيه اقدام الافهام و بعد
بقى ابحاث طويناها لئلا يتضجر قلب المتعلمين ويتصغر حد
المحصلين والله الموفق وهو نعم الوكيل * وبناؤه *
الواو كالواو فى وعلامته والبناء مبتدأ مضاف الى الضمير ٧
الراجع الى الباب الاول والاضافة معنوية وهى اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى فى لان المضاف اليه فيها اما ان يصح
حمله على المضاف اولا فان صح فالاضافة بمعنى من
فوجه كونها بمعنى من لانها مقدرة فيها ووجه كونها مقدرة
لان المضاف اليه من جنس المضاف فتفيد اضافته البيان
فلابد من من البيانية نحو خاتم فضة فان حمل الفضة على

الخاتم

الخاتم يصح واضافته اليها تفيد البيان وان لم يصح حمل
المضاف اليه على المضاف فاما ان يكون المضاف اليه ظرفا
للمضاف اولا فالاول اضافة ظرفية سواء كان ظرفا حقيقيا
وهو اما ظرف زمان كضرب اليوم اوظرف مكان كجلوس
الخلف اوظرف وعاء كماء الكوز اوغير حقيقى مثل نجاة
الصدق وهلاك الكذب فظرفية كل منهما مجاز باعتبار
المحل المعنوى بعلاقة الظرفية والثانى هو مالايكون
المضاف اليه ظرفا للمضاف اضافة لامية فوجه كونها لامية
لان اللام مقدرة فيها ووجه كونها مقدرة لان المضاف
عام والمضاف اليه خاص فيفيد اضافة العام الى الخاص
تخصيص المضاف اليه فلابد من تقدير لام الاختصاص
ولايلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال
بل يكفى صحتها بحسب الوضع قال الفاضل الجامى قدس سره
السامى واعلم انه لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام
كقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولايصح اظهار اللام فيه و بهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولايحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد انتهى وقال الفاضل
العصام فى حاشيته عليه الانسب بحسب المعنى ان هذه
الاضافات بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف الا ان
ائمة العربية جعلوها لامية ولايظهر ما دعاهم اليه وكذا
كل رجل فالاظهر فيه ان تكون الاضافة بمعنى من

٧ واعلم ان المضاف اما مباين للمضاف اليه او مساو له او اعم مطلقا او اخص مطلقا او اعم من وجه فان كان مباينا وح ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى فى والا فبمعنى اللام وان كان مساويا له كلبث اسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة وان كان اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة بمعنى اللام وقد يسمى هذا القسم بيانية لايضاحه وكشفه وان كان اعم من وجه فح ان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فبمعنى من والا فبمعنى اللام ايضا كاضافة خاتم الى فضة بيانية وعكسها لامية *

اى كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه يتناول للمتعدد على سبيل البدل وانت اذ ٧ اتقنت اساليب الكلام فقوله و بناؤه الخ ان اضافته لامية كغلام زيد وعلم الفقه فان البناء هنا عام ٧ لكونه عبارة عن عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع وشامل لانواع كثيرة والمضاف اليـه الذى هو عبارة عن الباب الاول خاص ونوع معـين منها كما ان الغلام عام للغلمان وزيد علم خاص لشخص معـين وكذا العـلم عام على فنون العلم والفقه خاص لفن مخصوص فاضافة العام الى الخاص لامية فلا يصح حمل الباب الاول عليه والمعنى و بناء مخصوص للباب الاول فان قيل يلزم من هذا مساوات البناء مع الباب الاول لان البناء المخصوص على مقدار الباب الاول فلا تكون الاضافة من اضافة العـام الى الخاص قلت هذه المساوات بعد اضافة البنـاء الى الباب الاول واما قبل الاضافة اليـه فعام له ولغيره من الابواب كائن * للتعدية * اى لان يتعدى او يجئ له بان يكون فهم معنـاه موقوفا على ذكر المتعلق ثم المراد من قوله و بناؤه للتعدية تقسيم هذا النوع باعتبار معناه لانه بذلك الاعتبـار على قسمين متعد ولازم لانه لا يخ من ان يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق اولا فان كان موقوفا فهو البنـاء المتعدى وان لم يكن موقوفا فهو البنـاء اللازم لكن افراد القسم الاول اكثر واليه اشار بقوله * غالبا حال من فاعل الظرف وافراد القسم الثانى اقل بالنسبـة الى القسم الاول واليـه اشار بقوله * وقد يكون * اى بناء

٧ اى عام للباب الاول ولغيره من الابواب *

الباب

الباب الاول * لازما * اى غير متعد بان لا يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق هذا ما بينـه الشريف المحقق فى وجه الحصر وله اعتبـار آخر على ما سيذكره المص وكلمة قد هنا للتقليـل وهو ضربان تقليل وقوع الفعـل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل اى قلما يصدق وقلما يجود وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى (قد يعلم ما انتم عليه) اى ماهم عليه اقل معلوماته تعالى على ما فى المغنى فكلمة قد هنا يجوز ان يكون لتقليل الفعـل فيكون المعنى قلما يكون بناء البـاب الاول لازما و يجوز ان يكون لتقليل متعلقـه فيكون المعنى ان ما هو البنـاء اللازم اقل بناء البـاب الاول والاول اظهر والثـانى انسب عند من هو عارف باسلوب الكلام فافهم خذ هذا فان الشـارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق فى هذا المقـام ووجهوا بما لا يرضى به المص (واعلم انه قد يوجد لغة فى باب واحد متعديا ولازما كالنقص فانه يقال نقص الشئ نقصا من هذا الباب ونقصته ايضا يتعدى ولا يتعدى على ما فى الصحاح وغيره وكذا الزيادة يتعـدى ولا يتعـدى على رواية يعقوب عن الكسائى يقال زاده الله خيرا) وقول الشاعر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا ويقـال زاد الشئ يزيد زيدا وزيادة وزاد فيما عنـده من الباب الثانى وقد يكون فى بابين يكون من احدهما متعـديا ومن الآخر لازما مثـل حزنه بالضم فهو محزون من الباب الخـامس وحزن بالكسر فهو حزين من البـاب الرابع فمن الاول قوله تعالى (لا يحزنهم الفزع الاكبر) ومن الثانى

قوله تعالى (ولاهم يحزنون) وفى الحديث الشريف (من ضيع سنتى حرمت عليه شفاعتى) وفى الحديث الآخر (من شرب الخمر فى الدنيا ثم لم يتبها حرمها فى الاخرة) فان حرمت فى الحديث الاول من الباب الخامس لازم بمعنى يكون حراما والمراد عدم الحصول وحرمها فى الحديث الثانى من الباب الثانى يتعدى الى مفعولين اولهما ضمير المفعول القائم مقام الفاعل فى حرم الثانى والضمير المنصوب راجع الى الخمر* مثال* الفعل* المتعدى* المثال هو الجزئى الذى يذكر لايضاح القاعدة الكلية وايصالها الى فهم المستفيد واما الشاهد فهو الجزئى الذى يذكر لاثبات القاعدة الكلية لكونه من القرأن اوالحديث او من كلام من يوثق به فهو اخص من المثال على ما بينه العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص واعترض عليه ان المأخوذ فى حد المثال الذكر للايضاح وفى الشاهد الذكر للاثبات فلوكان الشاهد اخص والمثال اعم لزم ان يستلزم الشاهد المثال وليس كذلك لان كونه مذكورا للاثبات لايستلزم كونه للايضاح فلايكون اخص فلايستقيم ان يقال كل شاهد مثال وليس كل مثال شاهد واجيب بان المراد من الذكر فى الحدين صلاحية الذكر بطريق ذكر المطلق وارادة المقيد على ان يكون مجازا بعلاقة الاطلاق والتقييد وهذا كقولهم قصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافين اولا فكل مثال يصلح ان يكون لقصر الافراد والقلب يصلح ان يكون لقصر التعيين من غير عكس

فعلى

فعلى هذا يصح ان يقال كلما يصلح ان يكون شاهدا يصلح ان يكون مثالا من غير عكس كلى والا فالجزئى المذكور بالنظر الى وضعه الاصلى لايلزم ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا اوشاهدا فكونه مذكورا للايضاح اوللاثبات امر خارج عرضى مفارق ولايمكن اعتباره فى حقيقتهما اذ لو اعتبر ذلك فان اعتبر فى الحدين الذكر للايضاح فى الجملة فربما يتباينان وربما يتصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئى وان اعتبر فى الاول الذكر للايضاح فقط دون الاثبات وفى الثانى الذكر اللاثبات فقط دون الايضاح فهما بذلك الاعتبار متباينان تباينا كليا وقد اجيب عن اصل الايراد بجواب آخر ذكره التفتازانى فى حاشيه على المطول انه يعتبر فى حد الشاهد قيد كونه من القرأن اوالحديث اومن كلام من يوثق به دون حد المثال فبهذا القيد يكون الشاهد اخص من المثال ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له وابرازه فى معرض الشاهد* نحو نصر زيد عمرا* والنحو له خمسة معان غالبا يجمعها قول الشاعر (نحونا نحو دارك يا حبيبى) لقينا نحو الف من رقيبى) وجدناهم جياعا نحو كلب) (تمنو منك نحوا من شراب) معنى الاول القصد ومعنى الثانى الجهة ومعنى الثالث المقدار ومعنى الرابع المثل ومعنى الخامس النوع وقد يجئ بمعنى الصرف نحو نحوت بصرى اليه اى صرفته اليه ويجئ اسم قبيلة يقال لهم بنو نحو وهم قوم من العرب ويطلق على فن مخصوص على ما ذكره السكاكى فى قسم النحو من المفتاح وهو معرفة كيفية

التركيب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقا بمقايس
مستنبطة من استقراء كلام العرب والمراد هنا المعنى الرابع
وهو معنى المثل فعلى هذا يرد عليه ان لفظ النحو بعد ذكر
لفظ المثال زائد لا طائل تحته بل هو قيد مفسد يقتضى ان لا يكون
نفس نصر زيد عمرا مثالا للمتعدى بل نحوه وشبهه ولبس كك
لا يقال ان كون نحو الشر مثالا للمتعدى يستلزم كون ذلك الشئ
مثالا له لانا نقول قد يمنع الاستلزام والجواب بمنع الصغرى
بانه يقال لا نم انه زائد وقيد مفسد كيف وهو قيد لازم يستعمل
فى تكثير الامثلة بمثل هذا المقام فاصل التركيب مثال المتعدى
نصر زيد عمرا ونحوه بطريق عطف النحو واثبات المضاف
اليه بعده ثم حذف المضاف اليه فبقى ونحو ثم حذف حرف
العطف وقدم المضاف الذى هو النحو على التركيب وشاع
ذلك بين المؤلفين لتلك الاشارة حتى كانه حقيقة عرفية على ما
حققه الفاضل الاستاد روح الله روحه وتوضيح المثال
ان نصر فعل ماض وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولا شك ان
فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه ٧ فبذلك الاعتبار كما سيجئ

*٧ لان الضرب يقتضى المضروب **

تفصيله انشاء الله تعالى فان قلت اذا قلنا نصر فعل ماض
فنصر مبتدأ وفعل ماض خبره فكيف يصح ان يكون
نصر مبتدأ مع انه فعل وكونه مبتدأ من خواص الاسم
على ما بين فى النحو قلت باعتبار انه مراد لفظه واورد عليه
انه ان اريد مجرد اللفظ لا يكون اسما بل لا يكون كلمة لانها
اللفظ الموضوع لمعنى مفرد واجيب بان المراد انه دال على
معنى هو لفظه فان قيل فعلى هذا يكون اسما ولا يصح الحكم

عليه بانه فعل ماض قلنا قد حقق الشريف المحقق ان الحكم
على ثلثة انواع احدها الحكم على اللفظ فقط كقولك ضرب
مركب من ثلثة احرف فالمحكوم عليه نفس ضرب لانه دال
على شئ هو المحكوم عليه وثانيها الحكم على اللفظ بالقياس
الى ما وضع بازائه كقولك ضرب فعل ماض فالمحكوم عليه
هو ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له
من غيره لان الفعلية حاصلة بالقياس الى الدلالة على المعنى
والمق انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعنى فلبس هناك
دال هو اسم ومدلول هو فعل وثالثها الحكم على مدلولات
الالفاظ بعد استعمالها فى معانيها كقولك ضرب زيد
وما نحن فيه من قبيل الثانى ثم ان الالفاظ كلها متساوية
الاقدام فى النوع الاول من الحكم حتى المهملات بصحة قولك
جسق مركب من ثلثة احرف ويوجد الثانى فى غير المهملات
ويختص الثالث بالاسم ولذا قيل الاسناد الى معنى الاسم من
خواص الاسم فان قيل هلا يجوز ان يكون علما لنفسه بوضع
غير قصدى على ما قاله العلامة التفتازانى لان الالفاظ اذا
وضعت لمعانيها قصدا وضعت لانفسها بلا قصدى فالوضع
عنده اعم من القصدى وغير القصدى حيث قال الا تراك
تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد
اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلثة محكوما عليه لكن
هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم
بذلك معنى مسماه انتهى قلت قد انكره الشريف المحقق
قائلا بان للالفاظ دلالة على انفسها من غير وضع لا قصدا

ولا ضمنا لان الوضع لتحصيل الدلالة وحيث توجه ذهن السامع الى نفس اللفظ بمجرد سماعه ضرورة استغنى عن عبارة الوضع فان قلت ان المحققين من النحاة قد صرحوا فى مواضع عديدة من كلامهم بان ضرب ومن واخواتهما اسماء للالفاظ الدالة على معانيها واعلام لها كما قال المحقق الاسترابادى حيث قال اعلم انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره ولا شك ان الاسمية مستلزمة للوضع فلا يصح انكار الشريف قلنا قد اجيب عنه من طرف الشريف بان الثابت هناك هو الدلالة بدون الوضع اذ لا حاجة الى اعتباره لانه يعتبر لاجل تحصيل الدلالة وقد حصلت بدونه فلا يمكن اثبات الوضع ههنا لوجود الدلالة واعترض من طرف العلامة التفتازانى بان اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون منحصر فى الحقيقة والمجاز ولابد فيهما من الوضع لان الحقيقة هى اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له ولا ريب فى ان استعمال مثل ضرب وامثاله استعمال صحيح مقبول عند الكل وليست بمجازات فيلزم ان يكون لها وضع لما استعملت فيه اعنى انفسها من حيث انها دالة على معانيها وكفى بهذا مستندا فى الامور اللغوية واجيب من طرف الشريف بان الحقيقة والمجاز قسمان من اللفظ الموضوع المستعمل فحيث لا يوجد الوضع يكون خارجا عن المقسم فلا يبطل الحصر بخروجه ثم

ان

ان اللازم فى الحقيقة والمجاز كون استعمالهما استعمالا صحيحا مقبولا لكن لا يلزم منه كون كل استعمال صحيح مقبول داخلا فى الحقيقة والمجاز على ان اثبات وضع غير قصدى امر لا يساعده عقل ولا نقل واعترض من طرف العلامة ايضا بان الالفاظ اذا ثبت وضعها لا نفسها لا يمكن وضعها لها قصدا واصالة لئلا يلزم كون الالفاظ مشتركة بين انفسها ومعانيها فتعين القول اضطرارا بوضعها لها وضعا غير قصدى فعلى هذا ليس اثباته امرا لا يساعده عقل ولا نقل بل اثبات امر بمقتضى قواعد اللغة واجيب بانه ان اريد بالوضع الغير القصدى فهم السامع نفس اللفظ عند الاطلاق من غير تعيينه له فذلك هو الدلالة وتسميته وضعا غير قصدى مجرد اصطلاح وان اريد ان هناك تعيينا من طرف الواضع فيكون وضعا قصديا كسائر الاوضاع وكون الموضوع له الفاظا لا يضر فى كون الوضع قصديا والا لزم كون مصطلحات اهل الادب من الاسم والفعل والحرف والحقيقة والمجاز كلها وضعا غير قصدى ولم يقل به احد هذه مباحث نفيسة يجب على المحصلين حفظها ومما ينبغى ان ينبه عليه ان عمرا الواقع مفعولا هنا لم يكتب بالواو لان الواو الواقعة فيه للفرق بين عمرو وعمر والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لان عمرا اذا كان منصوبا ومفعولا يكتب بالالف منونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر يكتب بلا الف ولا تنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديرى والعلمية فلا يحتاج الفرق بينهما الى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه

ويكتبونه بالواو فى الاحوال الثلثة كما لم يفهم المعلمون حرف لا
الواقعة فى حروف الهجا ٧ ويقولون عند تعليمهم للصبيان
لام الف وهذا خطاء منهم لانها فى الاصل الف ساكنة
زيدت اللام عليها لاجل التلفظ على ما نقل عن سر الصناعة
لابن جنى * ومثال * الفعل * اللازم خرج زيد * وتوضيح
المثال ان خرج فعل وزيد فاعله ولاشك ان فهم المعنى لم يتوقف
على شئ غير الفاعل اذ الخروج معنى لم يتوقف على غير زيد
ولم يتجاوز اياه فبذلك الاعتبار يكون لازما وسيجئ تفصيله
انشاءالله تعالى واعترض عليه بان هذا التركيب على مامر
مسوق للتكثير الامثلة وقد اشير فيما سبق بقوله وقد يكون
لازما الى تقليل افراده وان هذا الا موجب للتنافى بين
كلاميه (واجيب بان التقليل المستفاد مما سبق بالنسبة
الى التعدية والتكثير المستفاد هنا بالنظر الى نفسها فلا تنافى
المتعدى * اى جنس الفعل المتعدى (فان قيل لم لم تعطف
هذه الجملة على ما قبلها (قلت لوجود شبه كمال الاتصال
بينهما لان هذه الجملة جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى
لانه لما قال وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما فكانه قيل
وما المتعدى واللازم فاجاب بقوله المتعدى آه (ولذا فصل
هذه الجملة عما قبلها كما يفصل الجواب عن السؤال على
ماقرر فى علم المعانى ثم لما كان مفهوم المتعدى وجوديا ومفهوم
اللازم عدميا قدمه على اللازم لشرف الوجودى * هو ما
اى الفعل الاصطلاحى وانما كنى الموصول عنه بقرينة المقام
يتجاوز * لم يقل يتعدى كما قال الزنجانى اذ هو يوجب الدور

٧ وفى كتاب علم الحروف لعبد
الرحمن البسطامى قدس سره
روى عن ابى ذر الغفارى انه قال
قلت يارسول الله كل نبى مرسل
بم يرسل قال بكتاب منزل قلت
يارسول الله اى كتاب انزله الله
على آدم عليه السلام قال كتاب
المعجم قلت اى كتاب المعجم قال
ا ب ت ث ج ح خ آه قلت يارسول
الله كم حرف قال تسعة وعشرون قلت
يارسول الله عددت ثمانى
وعشرين حرفا فغضب رسول
الله عليه الصلوة والسلام حتى
احمرت عيناه فقال يا اباذر والذى
بعثنى بالحق نبيا ما انزل الله على آدم
الا تسعة وعشرين حرفا فقلت
يارسول الله البس فيها لام الف
فقال عليه الصلوة والسلام لا الف
حرف واحد قد انزله الله على آدم
فى صحيفة واحدة ومعه الف ملك
من خالف لام الف فقد كفر بما
انزل الله على من لم يعد لام الف ٤

وان

وان ورد على تعريف المص ايضا بانه تعريف الشئ بمرادفه
لكنه مدفوع بانه جائز عند كون احد المترادفين اجلى
من الاخر لقولهم القضنفر الاسد * فعل الفاعل * والمراد
هنا الفعل اللغوى ثم الموصول لابد من صلة وهى جملة
خبرية معلومة للسامع ولابد فى تلك الجملة من ضمير عائد
الى الموصول عند ٩ المحققين وان قال الامام البركوى
فى الامتحان بان العائد عام كعائد المبتدأ ويجوز حذفه عند
قيام قرينة حذفا كثيرا اذا كان مفعولا وقليلا اذا كان
مبتدأ او مجرورا كما هنا والتقدير ما يتجاوز فعل الفاعل فيه
كقوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) اى به ووجه الفاضل الكفوى
بان التقدير فعل فاعله على ان يكون اللام عوضا عن
المضاف اليه ثم قال بعد السطر ان المراد بالفاعل والمفعول به
هنا ليس ما هو المصطلح فى علم النحو بل المراد بالفاعل
ذات يقوم به الفعل وبالمفعول ذات يقع عليه الفعل اقوى
بين كلاميه تناف لان الفاعل المضاف الى ضمير الفعل
الاصطلاحى لا يكون الا فاعلا اصطلاحيا فهذا ناش
من قلة التدبر بسياق الكلام وسياقه نعم حمل الفاعل
على غير ما هو المصطلح صحيح بتقدير فيه ثم التعريف الاولى
ان يقول المص هو ما يجاوز عن الفاعل الى المفعول به
لوضوحه لفظا ومعنى لان الموصول ح يكون كناية عن
الفعل اللغوى الذى هو المجاز فى الحقيقة ولا يلزم اخذ
اللغوى والاصطلاحى معا فى الحد ولا اسناد المجاوزة الى
غير ما حمل على المحدود الذى كانت المجاوزة صفته ولاخلو

٤ حرفا فهو برئ منى وانا برئ منه
ومن لم يؤمن بالحروف وهى
تسعة وعشرون حرفا لايخرج
من النار ابدا انتهى الحديث
فظهر منه ان اللازم هو الايمان
بكونه حرفا مستقلا واما التعبير
يجوز بلا الف ولام الف وما
فى سر الصناعة لابن جنى
يخالف بنوع مخالفة فتأمل
منه

٩ ولايجوز غير الضمير عند سيبويه
وابى على وقال الفاضل العصام
والاصل كون الضمير غائبا
لان الظواهر باسرها غيب
منه

الموصول عن العائد الا بتقدير بعيد كما ترى وكذا القول في تعريف اللازم كذا قيل فان قلت المتعدى والمتجاوز ليس الا الفعل اللغوى فلم جعلوا الفعل الاصطلاحى متعديا قلت جعلهم اياه متعديا باعتبار تضمنه اللغوى كتسميتهم اياه فعلا لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازا بعلاقة الكلية والجزئية والا فالمجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوى وكذا الحال في اللازم * الى المفعول به * وانما قيد المفعول بقيد به لان المتعدى وغيره سياق في ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير في السوق اجتماعا لتأديب زيد على ما قاله العلامة التفتازانى في شرح الزنجانى ويسمى الفعل المتعدى في عرفهم واقعا ومجاوزا ايضا اما تسميته متعديا فلتعدى الفعل عن الفاعل الى المفعول به واما تسميته واقعا فلوقوعه على المفعول به واما تسميته مجاوزا فلتجاوزه عن الفاعل فان قيل لا يتجاوز الضرب في ما ضربت زيدا لان تجاوزه فرع صدوره ولا صدور هنا فلا يكون التعريف جامعا قلنا التجاوز المعتبر هنا تجاوز الذهن وانتقاله اليه وفهم ضرب في ما ضربت زيدا موقوف على فهم زيد في الذهن ويمكن ان يجاب بان تجاوز الضرب في صورة الاثبات امر اصلى وعدم تجاوزه في صورة النفى امر عرضى والمراد من التجاوز المستفاد التجاوز الاصلى فلا اشكال وبه يندفع بنحو ذهبت بزيد لان التجاوز بسبب العارض وهو الباء ولقائل ان يقول الفعل اللغوى هو الحدث وهو التأثير ولذلك التأثير شئ وهو الاثر فاذا انتقل ذلك من

الفاعل انتقل الضاربية مثلا الى المفعول فيوجب كون عمرو ضاربا وزيد غير ضارب والجواب ان المحققين قالوا ٧ ان الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدى لا بد هناك من حصول اثر حسى او معنوى ناش من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتأثير من الفاعل قائم من حيث الصدور بالفاعل ويقال له الضاربية ومن حيث الوقوع بالمفعول ويقال له المضروبية والمنتقل هو بالاعتبار الثانى لا الاول فلا يلزم كون عمرو ضاربا وزيد غير ضارب ثم ٩ اعلم ان المفعول به الذى يتعدى اليه فعل الفاعل هل يجب ان يكون موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه اولا ففيه مذهبان الاول مذهب ابن هشام حيث قال في المغنى خلق الله السموات قولهم فيه ان السموات مفعول به والصواب انها مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما قلت زيدا مفعول به لم يصح اذ المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا آخر والمفعول المطلق ما كان الفعل الفاضل فيه هو فعل ايجاده انتهى اقول الوجه في جعلهم السموات والارض في قوله تعالى (خلق الله السموات والارض) مفعولا مطلقا لا مفعولا به ما قاله بعض محقق الاشاعرة من احتياج بعض الصفات الى بعض آخر حيث قالوا ان الله تعالى يجعل

٧ فالتعريف جامع على الاول ومانع على الثانى *

٩ ويمكن ايضا ان يقال ان الافعال المتعدية موضوعة للتأثير في جسم آخر والا لكان كل لازم متعديا لان التحرك والخروج وامثالهما تأثير الفاعل في جسمه ايضا *

الماهيــة المتميزة فى علمه موجودة فى الخارج ومبدأ الآثار
خارجية فالفعل الذى هو الايجاد متأخر لذلك الفعل لكونها
مترتبة عليه ترتب الحــاصل بالمصدر على المصدر ولذا
جعلوا مفعولا مطلقا لامفعولا به والثانى مذهب المحققين
وهو انه لايجب ان يكون موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه
بل يجوز ان يكون له وجود قبل تعلق الفعــل به اولايكون
بل يوجد مع الفعــل نحو خلق الله العقل لان العقل وجد
مع الخلق والحاصل ان الفعل هو التأثير وايجاد الاثر والاثر
هو المفعول المطلق وان المفعول به هو محل الاثر الحــاصل
ومتعلقه فتعلق على انواع مختلفة على مايقتضيه خصوصيات
الافعال بحسب معانيها المختلفة فتبصر فان فى هذا امتحان
الاذكياء وبالجملة ان لكل فعل اذا نظر وتؤمل فيــه لابد له
من شئ يقوم به يقال له الفــاعل كما سبق فان اقتضى بعد
الفــاعل مفعولا اى شيئا يتجاوز الفعل من فاعله اليه ويقع
عليه فهو المتعدى وهو اما متعد الى مفعول واحد كخلق
الله العــالم او الى مفعولين نحو علم المؤمنون الله واحــدا
او الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله السعداء العلم نافعا وان لم يقتض
بعد الفاعل مفعولا بل ينحصر فى فاعله ويلزمه فهو اللازم
* واللازم * اى الفعل اللازم * ما * اى الفعل الاصطلاحى
الذى * لم يتجاوز * فيه * فعل الفاعل * اى الاثر الحــاصل
بتأثير من الفــاعل * الى المفعول به * الذى هو محل الاثر
الحــاصل ومتعلقه على ما سبق * بل وقع * ذلك الاثر
* فى نفسه * اى فى نفس الفاعل الذى يقوم به الفعل ولزمه

بان لاينفك اصلا فان اثر الخروج الحاصل بتأثير من الخــارج
لاينفك عنه ولاينتقــل منه الى آخر فظهر من هذا وجه
التسميــة اعلم ان للمتعــدى معنيين احدهمــا مامر من انه
مايتجاوز فيه فعــل الفاعل الى المفعول به وهو المقابل للازم
والمراد عند الاطلاق وثانيهما ما يتعلق معناه بغيره بواسطة
حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متنــاول للازم
والمتعدى الى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر ثم المتعدى
بغيره اما ثلاثى اوغيره والاول اما مجرد اومزيد فيــه فان كان
ثلاثيا مجردا فتعديتــه اما بالتضعيف او بالهمزة اوبحرف
الجر مثال التضعيف نحو فرحت زيدا ففرح فعــل ماض
والتــاء فاعله وزيدا مفعول به واصله فرح فثقــل حشوه
واتصل به ضمير الفــاعل فتعدى الفعل بواسطة ثقل الحشو
الى زيد فقلت فرحت زيدا فصار ما كان الفاعل مفعولا
والمفعول شيئا آخر لايقال لوكان اللازم متعــديا بالتضعيف
لوجب ان يكون موت فى قولهم موت الابل متعديا وليس كذلك
لانا نقول التضعيف ليس بشرط ولاعلة للتعــدية بل سبب
مفض الى الشئ فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه
اذ لواضيف اليــه الوجود يسمى شرطا ولواضيف اليــه
الوجوب يسمى علة الاترى ان التضعيف فى نحو علم غير مفض
الى تعديته اصلا فلايكون فيه سببا للتعدى لحصول التعدية
قبــله وان كان مطلق التضعيف سببا لمطلق التعــدى
لافضــائه اليه فى الجملة ومثــال الهمزة نحو اجلست زيدا
فاجلس فعــل ماض والتاء فاعله وزيدا مفعول به واصله

جلس زيد فزيدت الهمزة فى اوله واتى بضمير الفاعل متصلا بالفعل فقلت اجلست زيدا فصار ما كان الفاعل فى الاول مفعولا فى الثانى والفاعل شيئا آخر ثم الهمزة ايضا سبب مفض الى التعدية فى الجملة فلا يرد مثل اصبح الرجل واورق الشجر على ما سيأتى فى بابه ان شاء الله ومثال حرف الجر كقولك ذهبت بزيد فذهب فعل ماض والتاء فاعله و بزيد المجرور فى محل النصب بانه مفعول به واصله ذهب زيد زيدت الباء للتعدية والحقت باول زيد الذى هو الفاعل واتصل بالفعل ضمير الفاعل وعدى بواسطة الباء الى زيد فقلت ذهبت بزيد فصار ما كان الفاعل فى الاصل مفعولا والفاعل شيئا آخر هذا فى الثلاثى المجرد واما مثال الغير من المزيد الذى لا يكون متعديا الا بحرف الجر فنحو انطلقت بزيد فانطلق فعل ماض والتاء فاعله فبزيد المجرور فى محل النصب بانه مفعول به ثم اعلم ان تعدية اللازم بالجار على وجهين احدهما بتضمين معنى التصيير لذلك الفعل اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما مجرد توصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وما يقال فى امثاله من ان الجار والمجرور فى محل النصب مبنى على التسامح اتكالا على ما تقرر فى القواعد كذا فى شرح الكشاف للشريف المحقق ولقد ارتكب هذا المحقق بهذه المسامحة فى شرح الزنجانى فى هذا البحث ثم هذا التوصل يحصل باى حرف جر كان واما الهمزة والتضعيف فتعديتهما بالمعنى الاول لا غير ومن اسباب

التعدية سين استفعل نحو استخرجت الحجر والف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان وهذا الذى ذكرناه هو السبب الوجودى واما السبب العدمى فى صيرورة اللازم متعديا فحذف التاء من تفعلل مكررة اللام وتفعل مشددة العين كما فى تدحرج وتكسر فانهما لازمان بتاء المطاوعة فى الاكثر وهو مانع التعدية فاذا حذف ذلك المانع عادا الى تعديتهما نحو دحرجت الحجر وكسرت الزجاج على ما سيجئ فان قيل هل يجوز ان يجعل المتعدى لازما كما يجعل اللازم متعديا اولا قلنا يجوز بان ترد الفعل المتعدى الذى تريد ان تجعله لازما الى باب الانفعال والافتعال ان كان ثلاثيا كقولك قطع زيد ماء النهر وانقطع الماء بنفسه وجمع زيد القوم واجتمع القوم بانفسهم وسلق زيد عمرا واسلنقى زيد بنفسه وان كان رباعيا نقل الى باب التفعلل نحو دحرجت الحجر فانه متعد بنفسه فتقول تدحرج الحجر فصار لازما وبالجملة ان كل متعد كان فيه اسباب التعدية المذكورة اذا حذفتها يصير لازما فان قلت ان الفعل قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا بنفسه وقد يتعدى بحرف الجر فيسمى متعديا بالغير وذلك عند تساوى الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له فاذا حذفت اللام التى بها يصير الفعل متعديا بالغير لا يصير لازما فكيف يصح ما ذكر من ان كل متعد كان فيه اسباب التعدية اذا حذفتها يصير الفعل لازما قلت الحق ان كلا منهما متعد واللام زائدة مطردة لان معناهما مع اللام هو المعنى بدونها والتعدية

والزوم بحسب المعنى فان قلت ان الباء كما يكون من اسباب
التعدية يكون من اسباب اللزوم كما فى قوله تعالى (آمن الرسول
بما انزل اليه) فيكون سببا للمتقابلين لان الايمان لكونه بمعنى
التصديق متعد بنفسه والحال انه يصير متعديا بالغير بسبب
الباء قلت ليس تعديته بالباء باعتبار معنى التصديق فانه
متعد بنفسه كما قلت بل لتضمينه معنى الاعتراف والاقرار
فانك اذا صدقت شيئا فقد اعترفت به ثم انه قيل فى معرفة
المتعدى واللازم ضابطة وهى انه مايفعل بجميع البدن
فهو لازم كقام وذهب ودخل وخرج ومايفعل بعضو
واحد اوقلب اوحس فهو متعد نحو ضرب وعلم وزاق
لكن هذا استقراء جائز التخلف والحق ان متعلق الفعل
ان كان ممايستغنى عن تصريحه فلازم والا فمتعد خذ هذا
المقام على هذا المنوال * الباب الثانى * اى النوع الثانى
من الابواب الستة * فعل * بفتح العين * يفعل * بكسرها
قد تبع المص فى هذا الامام البيهقى والزوزنى جعلا ما كان
عين ماضيه مفتوحا وعين مضارعه مضموما بابا اول
وما كان على هيئة هذا بابا ثانيا فان قيل لم جعلاهما كذلك
قلت وجهه ان ما كان على هيئة فعل بفتح العين ويفعل
بضم العين ادل على المعنى واكثر اشتقاقا واختاره العصام
ايضا فى ميزان الادب واما العلامة الزمخشرى فقد عكس
الامر نظرا الى ان المخالفة بين الفتحة والكسرة اتم من
المخالفة بين الفتحة والضمة اذ الفتحة علوية والكسرة
سفلية والضمة بينهما ولذا قدم الثانى على الاول ويرد عليه

ان

ان هذه العلة جارية فى باب علم اذ المخالفة فيه بين الفتحة
والكسرة ايضا فجعل باب ضرب بابا اول دونه تحكم
واجيب بان باب ضرب اكثر استعمالا من باب علم ولان الابتداء
بفتح العين فى الماضى اسهل من الابتداء بكسره وعلل
الفاضل الكفوى تقديم هذا الباب بكونه من دعايم الابواب
حيث قال فى شرح هذا المقام قدمه على الباب الثالث
لكونه من دعايم الابواب اقول الباب الرابع ايضا من دعايم
الابواب فلو كان مطلق الكون من دعايم الابواب سببا
لتقديمه لصح تقديمه ايضا مع انه اخر عن الباب الث بل
الوجه كثرة لغاته ووفرة استعماله فان قيل كم الابواب التى
يطلق عليها الدعايم وما معناها المعتبر ههنا قلت ان دعايم
الابواب ثلثة نصر ينصر وضرب يضرب وعلم يعلم
وان المراد منها ٧ اصول الابواب لان الاختلاف يدل على
الاصالة اذ معنى الماضى مخالف لمعنى المضارع فينبغى
ان يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا
للمعنى وبهذا ظهر وجه تسمية الابواب الثلثة بدعايم الابواب
واعترض عليه سيد المحققين بان المغايرة بين الماضى والمضارع
بحرف المضارعة فلم يكن للحركة مدخل فيها ولا لانتفت
مخالفة المعنى ٩ عند انتفاء مخالفة اللفظ اقول المخالفة المعتبرة
بالحركة لاجل تطابق اللفظ للمعنى لا للدلالة على تغاير المعنى
والا فالمؤثر فى تغاير المعنى هيئات الافعال ولا مدخل لحرف
المضارعة فقط بل الحركات والسكنات والحروف كلها
لها دخل فى التغاير فان قلت ٤ فعلى هذا ينبغى ان يقدم باب

٧ اى من دعايم الابواب *

٩ وكما فى الثالث والخامس والسادس *

٤ اى على تسمية الابواب الثلثة دعايم الابواب واصولها *

علم على باب فتح كما فعله بعض الصرفيين قلت نعم لكنه انما قدم باب فتح لمناسبة ماقبله من البابين فى كون عين ماضيه مفتوحا وان لم يدخل فى الدعايم لانعدام اختلاف الحركات فى عين الماضى والمضارع ولبعض الافاضل كلام تركناه مخافة الملال * موزونه * اى موزون الباب الثانى * ضرب يضرب * يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب فى الارض ضربا اذا سار فى ابتغاء الرزق قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى (اذا ضربوا فى الارض) اى سافروا وابعدوا للتجارة اوغيرها وضرب مثلا كذا اى وصف و بين وضرب على يد فلان اذا حجر عليه ومنع وضرب البعير فى جهازه اى نفر كل النفرة وضربت فيه فلانة بعرق ذى اشب اى نسبت والاشب بفتحتين بمعنى الالتباس اى ولدت فلانة ابنها بنسبة عرق مشتبه وقد يجئ بمعنى الطل ۷ و بمعنى السكة يقال دراهم مضروبة ۹ و بمعنى خفيف اللحم و بمعنى الصيغة و بمعنى النوع يقال على ضربين اى على نوعين واطلق بعض اهل اللغة على السير السريع هذا * وعلامته * اى الامر المختص به * ان يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع وبناؤه ايضا * اى مثل بناء الباب الاول فى كون اكثر افراده للتعدية و بعضها للازم قال ابن السكيت قولهم ايضا مصدر بمعنى العود يقال آض يئيض ايضا من الباب الثانى اى عاد انتهى و يقال آض فلان الى اهله اذا رجع و يستعمل ايضا بمعنى دفعة و يقال آض بمعنى صار فيكون من الافعال الناقصة وهنا

مصدر

۷ الطل المطر الضعيف
۹ اى مسكوكة

مصدر مفعول مطلق محذوف عامله وجوبا سماعا وهو لا يستعمل الا مع الشيئين اللذين وقع بينهما توافق بحيث يمكن استغناء كل منهما عن الآخر * للتعدية غالبا وقد يكون لازما * تذكر ماسبق ومما يجئ من هذا من بناء واحد ما يكون متعديا ولازما نحو رجع فانه يجئ متعديا مثل قوله تعالى (فان رجعك الله الى طائفة) فح يكون من الرجع و يجئ لازما مثل قوله تعالى حكاية (ارجعوا الى ابيكم) فح يكون من الرجوع * مثال المتعدى * من هذا الباب * نحو ضرب زيد عمرا * فان الضرب الصادر من زيد واقع على عمرو بتأثير من فاعل الفعل المتعدى * ومثال اللازم منه * نحو جلس زيد * فان الجلوس صادر من الفاعل قائم به وواقع فى نفسه بحيث لا ينفك عنه اصلا وهو معنى اللزوم * الباب الثالث * اى النوع الثالث منها * فعل يفعل علما لجنس ما يوزن به من الصيغ * موزونه فتح يفتح * وانما قدم هذا الباب وان كان باب علم من دعايم الابواب لمشابهته للاول والثانى فى كون عين ماضيه مفتوحا ومغايرة باب علم لهما فى حركة عين الماضى والمضارع وتقديم المشابه اولى من المغاير وماقيل ۷ فى وجهه من ان الفتحة علوية واصل والكسرة سفلية وفرع فلبس بوجه وجيه ثم الفتح يقال لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد الغلق وفتح الامير البلدة قهر اهلها وغلبها وفتح اى نصر وظفر و بمعنى الحكم يقال فتح فتاحة وفتوحة كما فى قوله تعالى (ربنا افتح بيننا و بين قومنا بالحق) اى احكم بيننا والفتاح القاضى والفتوحة

۷ رد الفاضل الكفوى

الحكومة ويقال فتح المشكل اذا بينه وفاتحة كل شئ اوله
* وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى والمضارع
لكن لامطلقا بل * بشرط ان يكون عينه اولامه احدا
من حروف الحلق * وبيان ذلك ان القياس يقتضى ان يكون
بين الماضى والمضارع مغايرة فى حركة عينهما على مامر
فلا يعدل عنه الا لتعذر فاذا كان عينه اولامه احدا من
هذه الحروف فقد تحقق الثقلة لخروج هذه الحروف
من اقصى الحلق فلو كان مضارعه بضم العين او بكسرها
لادى الى الجمع بين الثقلتين لكون كل من الضمة والكسرة
ثقيلة ايضا فيتعذر رعاية المغايرة التى هى القياس اذ الواجب
عندهم سلامة لغتهم من كل الكنة وبشاعة ووضعها على
غاية من الاحكام والرصانة فجئ بفتح العين فيهما ليقاوم
خفة فتحة عينهما ثقل هذه الحروف لان الفتحة عندهم
اخف الحركات لحصولها بتحريك الهواء المجاور باللسان
من غير عمل عضو ومايقال فى بيان وجه الاشتراط ان الباب
بالفتح فيهما فى كمال الخفة ولايكون معادلا لاخواته فاشترط
حرف ثقيل فى عينه اولامه ليحصل التعادل فليس بشئ ٧
اذ الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول عن القياس
المذكور لان قوله بشرط حال من الماضى والمضارع فيكون
قيدا له مشعرا بوجه صحة عدوله ومن جعل ٤ حالا من الضمير
المستكن فى قوله مفتوحا فلم يعرف الحال * وهى * اى حروف
الحلق * ستة * وقيل سبعة سابعها الالف والتحقيق انه
ليس منها لعدم كونه اصليا * الهمزة * امامرفوع بالبدلية

على

٧ رد للفاضل الكفوى *
٤ رد للشارح الاول *

على ان يكون بدل البعض من الكل او بالخبرية لمبتدأ محذوف
تقديره احدها الهمزة واما منصوب بتقديرا عنى والظ
هو الاول لعدم ارتكاب الحذف الذى هو من اغلظ
المجاز * والهاء والعين والحاء * المهملتان * والغين والخاء
المعجمتان واعلم انه انما سميت حروف الحلق لان مخرج كل منها
الحلق ومخرج الحروف هو المحل الذى يخرج منه الحرف
فاثنان منها من اقصى الحلق اى من اول المخارج من الحلق
وهما الهمزة والهاء واثنان منها من وسط الحلق مائلا ٦
الى الداخل وهما العين والحاء المهملتان واثنان منها من
ادنى وسط الحلق مائلا الى الخارج وهما الغين والخاء
المعجمتان واعترض هنا بوجهين الاول كم من افعال وقع
فى عينها اولامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب كدخل
يدخل ونحت ينحت ونكح ينكح ورجع يرجع وصح يصح
وفرح يفرح وبعد يبعد فالاول من الباب الاول والثانى
والثالث والرابع والخامس والسادس من الباب الثانى
والسابع من الباب الرابع والثامن من الباب الخامس فكيف
يصح هذا واجيب بانه يجئ هذا الباب على يفعل بفتح
العين اذا وجد الشرط فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط
فلا يكون على يفعل بفتح العين لا انه اذا وجد الشرط
يجب ان يكون على يفعل بالفتح اذ لايلزم من وجود الشرط
وجود المشروط والا فلا يكون شرطا بل علة وليس كذلك
قال الفاضل العصام فى شرح الشافية وليس هذا بضابط
بفتح العين بل بيان شرط له فلا يفتح مالا يوجد هذا الشرط

٦ اى مائل كل منهما *

واذا وجد فينظر هل سمع انتهى يعنى اذا سمع يكون مقبولا
والا فيكون مردودا على ما سنبين والثانى انهم قالوا ان مجئ
هذا الباب على يفعل بفتح العين لبس مطلقا بل اذا وجد
الشرط فتى انتفى الشرط انتفى المشروط وان ابى يأبى
وقلى يقلى وفنى يفنى وركن يركن مما انتفى الشرط فيه مع ان
كلا منها لبس بمنتف بل يجئ بفتح العين فيهما واجيب بان
ابى يأبى شاذ فان قيل الشاذ على ما بينوا ثلثة اقسام الاول
ما يكون مخالفا للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد
واستحوذ والثانى ما يكون مخالفا للاستعمال دون القياس
نحو ضرب يضرب بضم الراء فى المضارع وهما مقبولان
لكن الثانى دون الاول على ما قاله نجم الائمة والثالث مخالف
للاستعمال والقياس مثل قول وبيع ماضيين والحمد لله العلى
الاجلل وهو مردود فابى يأبى من اى قسم من هذه الاقسام
قلنا من القسم ٧ الاول فان قيل كيف يكون ابى يأبى شذ
مخالفا للقياس وهو وارد فى افصح الكلام قال الله تعالى
فسجد الملئكة كلهم اجمعون الا ابليس ابى ان يكون
مع الساجدين وقال الله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره
قلت كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى افصح الكلام لان هذا
وان كان مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ
الثابت عن الواضع والشواذ الثابتة عنه فى حكم المستثناة
فكانه قيل القياس كذا الا فى هذه الصورة فمخالفة الثابت
عن الواضع للقياس لا ينافى فصاحة المفرد اذ المخالفة المنافية
لها عند اهل البلاغة هى المخالفة التى لم تثبت من الواضع

اذ المغايرة بين عين الماضى والمضارع قياس على ما مر *

٧ وهو ما يكون على خلاف القياس دون الاستعمال *

ولذا

ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة واما الجواب بان
ابى يأبى لامه حرف حلق على ما قال بعضهم من ان الالف
من حروف الحلق فلذا فتح عينه لبس بشئ لا نا لا نم انها من
حروف الحلق ولو سلم انها منها فلا يجوز فتح عين يأبى
لاجل الالف لان تحقق الالف ههنا موقوفة على الفتحة
لكونها فى الاصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فلو كانت الفتحة لاجلها لزم الدور لتوقف كل منها على
الاخرى وقال الامام احمد الجاربردى انهم لما علموا ان الياء
تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها فاذا يكون
فتحته مع حرف الحلق وفيه نظر لان الفتح شرط انقلابها
الفا والشرط يجب ان يتقدم على المشروط بالوجود لانه
موقوف عليه له على الحقيقة والموقوف عليه واجب التقدم
فاذا لا يكون معه واما قلى يقلى فلغة عامرية قال فى القاموس
قلاه كرماه ورضيه قلى وقلاء فح يصح ان يكون من التداخل
فاخذ الماضى من باب رمى على لغة والمضارع من باب رضى
على لغة آخر فقيل قلى يقلى وما قاله الجاربردى فى شرح
الشافعية من انه غير فصيح والفصيح قلى يقلى بفتح العين
فى الماضى وكسرها فى الغابر فمخالف لما فى القاموس واما بقى
يبقى وفنى يفنى فهما مبنيان على لغة طائية لانهم قلبوا الكسرة
التى قبل الياء فتحة ثم قلبوا الياء الفا طلبا للتخفيف لان الفتحة
مع الالف اخف من الكسرة مع الياء فيقولون فى بقى وفنى
بكسر العين فيهما بقى وفنى بفتح العين فيهما وان كان الاصل
بكسر العين فى الماضى واما ركن يركن فمن اللغات المتداخلة

يعني ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر على ما حكاه ابو عمرو لغة مشهورة وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر على ما حكاه ابو زيد لغة فصيحة وعليه قوله تعالى (ولا تركنوا الى الذين ظلموا) فاخذ الماضي من اللغة الاولى والمضارع من اللغة الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لانه من باب فتح فلا نقض ونقل عن الزمخشري انه عد هذا من الشواذ الثانية كابى يأبى فتفطن في هذا المقام فانه مزالق الاقدام * وبناؤه * اى بناء الباب الثالث * ايضا كبناء الاول والثاني * للتعدية غالبا وقد يكون * اى البناء المذكور * لازما مثال * الفعل * المتعدي نحو فتح زيد الباب فان الفتح صادر عن زيد واقع على الباب على ما مر * ومثال الفعل * اللازم * منه * نحو ذهب زيد * فان الذهاب بفتح الذال المعجمة صادر منه واقع في نفسه غير متنقل عنه الى غيره بشخصه واعلم انه يقال ذهب يذهب ذهابا بفتح الذال وذهوبا بالضمتين والعوام يقولون في مصدره ذهابا بكسر الذال وهو غلط فاحش لان الذهاب بالكسرة جمع ذهبة بكسر الذال المعجمة وسكون الهاء وهي المطر ويقال ذهب الرجل من الباب الرابع اذا رأى في المعدن ذهبا فبرق بصره من عظمه في عينه فهو لازم ايضا من ذلك بالباب والذهب بفتحتين اسم جنس ذكر وانث يقال له بالفارسية زر وذهبة بفتحتين قطعة منه ويجمع الذهب على اذهاب وذهوب والذهب ايضا كبال معروف لاهل اليمن وجمعه اذهاب وجمع الجمع اذاهب والمذهب بفتح الميم

وفتح

وفتح الهاء الطريقة يقال ذهب فلان مذهبا حسنا ويطلق على الوسوسة ومنه قولهم به مذهب يعنون الوسوسة في الماء لكثرة استعماله في الوضوء * الباب الرابع * من الابواب الستة فعل يفعل * علم الجنس ما يوزن به * موزونه علم يعلم * وما يتصرف منه * وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع * فان قيل لم لم يضم عين مضارعه مع ان المغايرة المقصودة تحصل بذلك ايضا قلت لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلين في باب واحد فلا يجيء مضارعه على يفعل بالضم وعورض بفضل يفضل ونعم ينعم بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر واجيب بانهما من تداخل اللغتين وذلك لانه قد جاء فضل يفضل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وفضل يفضل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والاول مشتق من الفضل والثاني من الفضلة بمعنى الزيادة فاخذ الماضي من الثاني والمضارع من الاول فعلى هذا لا يرد الاعتراض لان يفضل بالضم ليس بمضارع فضل بالكسر وانما هو مضارع فضل بالفتح وكذا حكم نعم ينعم لا يقال الاحتراز عن الثقيلين اذا كان لازما في باب واحد فما بالهم في الباب الخامس والسادس اثقل الضمتين في الاول والكسرتين في الثاني لانا نقول ليس فيهما صعودا من احد الثقيلين الى الاخر وهنا صعود وهو المستكره عندهم ولذا اختير الفتح في عين مضارعه * وبناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي * من هذا الباب * نحو علم زيد المسئلة * فعلم من الافعال الدالة على احوال القلوب وزيد

فاعله والمسئلة مفعوله الذى يقع عليه العلم يرد عليه ان علم يتعدى الى مفعولين لانه لكونه فعلا قلبيا يدخل على المبتدأ والخبر وينصب اياهما على المفعولية فاين مفعوله الثانى ويمكن الجواب بوجهين الاول انه بمعنى المعرفة والفهم وهما وان كانا من الافعال القلوب لكنهما ينصبان مفعولا واحدا والثانى ان المسئلة مفعوله الاول ومفعوله الثانى محذوف وهو حقا ونحوه ٧ ويجوز حذف احدهما بقرينة قليلا اذا كان منويا ثم العلم بمعنى الصفة الحادثة لغة ادراك العقل واصطلاحا عند المتكلمين من اهل السنة صفة يتجلى بها المذكور لمن اقامت هى به واختاره السعد والسيد وعند الحكماء الصورة الحاصلة من الشئ فى العقل المطابقة للواقع واومن وجه نقله ابو الفتح وتعريفه بحصول صورة الشئ فى العقل مفترى عليهم كما يظهر لمن تتبع كتبهم فهو من مقولة الكيف عندهم وقيل هو تعلق بين العالم والمعلوم فمن مقولة الاضافة وقيل قبول العقل لها من المبدأ الفياض فمن مقولة الانفعال والاصح عند محققى اهل الحق انه صفة ذات اضافة والمسئلة واحد لمسائل وهى التى يبرهن عليها فى العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها * ومثال * الفعل * اللازم * من هذا الباب نحو وجل زيد * من الوجل بفتحتين بمعنى الخوف يقال وجل فلان وجلا اى خاف خوفا فهو واجل ووجل بكسر الجيم اى خائف وفيه ٧ اربع لغات الاولى يوجل وهو الاصل والثانى ييجل بقلب الواو ياء لانها اخف من الواو والثالث ياجل بقلب الواو الفا لانها اخف والرابع بكسر حرف المضارعة

قلبت

٧ ويمكن ان يجاب ايضا بان حذف المفعول الثانى لعدم تعلق الغرض به اذ الغرض تفهيم معنى التعدية وهو يحصل بذكر مفعول واحد فتأمل *

٧ اى فى مضارعه *

قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم يرون الواو بعد الواو ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء وليت هذه من لغة بنى اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة لكنهم خصوا بغير الياء ولا يقولون هو يعلم بكسر الياء لثقل الكسرة على الياء واهل هذه اللغة يكسرون جميع حرف المضارعة ويقولون هو ييجل وانت تيجل وانا ايجل ونحن نيجل على ما فى الصحاح وغيره واعلم انه يكثر فى هذا الباب العلل والاحزان والاعراض وضد الاحزان يعنى ان هذه المعانى وان جاءت فى غير فعل بكسر العين الا انها فيه اكثر منها فى غيره وليس المراد ان مجئ هذه المعانى فى فعل بكسر العين اكثر من مجئ غير هذه المعانى فى فعل بكسر العين على ما ظن نحو سقم ومرض من العلل وحزن من الاحزان وفرح من ضدها واما الالوان مثل شهب والعيوب نحو عور والحلى نحو بلج فانما يجئ على فعل بكسر العين لا على غيره لكن الكثرة ليست مختصة به على ما وهم * الباب الخامس فعل يفعل * بضم العين فيهما وانما قدم هذا الباب على الباب السادس لكونه واقعا على القياس لا يقال لو كان واقعا على القياس اوجد المغايرة الحق فى الدعايم وقد انتفت هنا لانا نقول الضم فيه جبر لنقصان شئ من معنى التعدية وجبر ما نقص قياس ايضا على ما بينه السيد السند فى شرح الزنجانى وايضا لما كان بناء هذا الباب لازما دائما التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعدية * موزونه حسن يحسن * اعلم ان فعل بالضم لافعال الطبايع ونحوها اما الاول

يقال شهب الفرس اذا خالط بياض شعره سوادها *

اى كالمغايرة *

فهى الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهى القوة الموجودة فى الشئ التى لاشعور لها بمايصدر عنها كالحسن والقبح واما نحوها فكالصغر والكبر فانهما لما اختلفا باختلاف الاحوال والاوقات لم يجعلا من الافعال الطبايع بل من نحوها واعلم ان الصفة اربع صفة غريزة نحو رجل عالم وصفة حلية نحو رجل طويل وصفة فعلية نحو رجل قائم وصفة نسبية نحو رجل بصرى والحسن من قبيل الاولى لانه عبارة عن تناسب الاعضا على ما ينبغى وله معنى آخر وهو ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك وهذا المعنى ليس بمراد ههنا اذ المكتسب ليس من افعال الطبايع والصفات الغريزية الثابتة لان الصفات الغريزية يكون صاحبها مسلوب الاختيار والاكتساب ليس كذلك فافهم

وعلامته ان يكون عين فعله مضموما فى الماضى والمضارع وانما اختاروا الضم فيهما لان فعل بالضم لازم لايتجاوز فعله عن الفاعل فارادوا عدم تجاوز حركة عين الماضى عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهما ويدل اللزوم اللفظى على اللزوم المعنوى بذلك التوافق وقال بعض الافاضل خص الضم بهما لانضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال من الذات كانضمام الشفتين عند خروج الضم* وبناؤه لايكون الا لازما* غير متعد الى مفعول بلا واسطة لان الافعال التى يأتى من هذا الباب اذا كانت للطبيعة لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلاتقتضى متعلقا سواه واعترض عليه بان رحب من فعل بضم العين

مع

مع انه متعد فى قولهم رحبتك الدار لتعديته الى المفعول الذى هو الكاف واجيب عنه بوجوه الاول انه شاذ والثانى انه غير متعد فى الحقيقة والاصل رحبت بك الدار لكنه لما كثر استعماله حذف حرف الجر للتخفيف٧ والثالث انه وان كان لازما فى الاصل لكن تعديته لتضمنه معنى وسعتك الدار ووسع متعد فان قلت ان ما ذكره ابن الحاجب فى الشافية بقوله وشذ رحبتك الدار اى رحبت بك الدار يقتضى ان يكون الجوابان الاولان جوابا واحدا فاوجهه قلت قد صرح الفاضل العصام فى شرحه حيث قال فهو فى الحقيقة جوابان لكنه قال بعده ولك ان تقول مراده شذ رحبتك الدار بتقدير رحبت بك الدار استكراها لصورة التعدية فى هذا الباب يعنى ان هذا مبنى على ان مراد ابن الحاجب انه شاذ ولو صورة فلايجرى الحذف والايصال فى هذا الباب لاستكراههم صورة التعدية ايضا فههنا يزيف الجواب الثانى فاحفظه فانه من البدايع واعترض ايضا بانه قد جاء فعل بضم العين متعديا كثيرا نحو سدته وقلته فانهما متعديان والاصل فيهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائى نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين واجيب بانه ليس ضم الفاء ضم النقل من العين الى الفاء حتى يكون من باب حسن وكرم بل لبيان بناء الواو وذلك لانه لما حذف الالف منه عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتصل ضم الفاء ليدل على انه واوى وكذلك حكم قلته على مذهب الجمهور فان قلت لو كان الضم فى سدته

٧ فهو من قبيل الحذف والايصال *

لبيان بناء الواو ولوجب الضم فى خفت ايضا بعد قلب واوه الفا وحذف الفه ليحصل بيان انه واوى كما وجب فى نحو سدته ولكنه لما لم يكن الفاء فى خفت مضمومة بل مكسورة علمنا ان كسرتها كسرة النقل ليستوى الباب فى الاعلال قلت انهم راعوا فى نحو خفت بيان البنية اذ اصل خفت خوفت بكسر العين نقلت كسرة عينه الى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين اونقول قلبت عين خفت ايضا الفا ليستوى الباب فى الاعلال وحركت الفاء بعد حذف الالف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة البنية اولى من التفرقة بين الواوى واليائى فان قلت اذا كان اولى ٩ من التفرقة فلم لم يراعوا فى نحو سدته بيان البنية بعين هذا الدليل قلت الدلالة على البنية فى نحو سدته غير ممكن لموافقة حركة العين حركة الفاء فان اختلاف اوزان الفعل الثلاثى بحركة العين ولما لم يمكن ٧ التنبيه على البنية فى فعل بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوى واليائى خذ هذا المقام على هذا المنوال فانه من مواهب الملك المتعال وبه يدفع عنك الكلال عند ايراد السؤال * نحو حسن زيد * فان الحسن لكونه خلقيا وطبيعيا لا ينفك عمن ظهر منه اذلا تعلق له بغيره ولذا كان لازما * الباب السادس فعل يفعل * بكسر العين فيهما * موزونه حسب يحسب * من الحسبان بكسر الحاء وهو الظن الذى هو الاعتقاد الراجح ومقابله الوهم وهو الاعتقاد المرجوح واما الحسبان بضم الحاء كقوله الشمس والقمر بحسبان والحسب بفتح

الحاء

٩ واى اذا كان مراعات البنية اولى اه *

٧ وانما لم يمكن لانه اذا قيل سرنه بفتح الفاء لم يعلم ان تلك الفتحة اصلية او لبيان البنية فلم يمكن التنبيه على الوزن فروعى التفرقة بين الواوى واليائى *

الحاء وسكون السين والحساب بكسر العين والحسابة كلك فبلس من هذا الباب بل يقال حسبته احسبه بضم السين فى الثانى من الباب الاول حسبا بسكون السين اذا عددته * وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا فى الماضى والمضارع * فان قلت من القواعد المقررة عندهم ان الماضى اذا كان على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين نحو علم يعلم وحسب يحسب كقوله تعالى (ام حسب الذين يعملون السيئات) وقوله تعالى (يحسبون الاحزاب وتحسبهم ايقاظا) ويئس ييئس كقوله تعالى (كما يئس الكفار) وقوله تعالى (لاتيئسوا من روح الله انه لاييئس من روح الله) ويقال حسبته صالحا احسبه بفتح السين محسبة بفتح الميم والسين فما وضع هذا الباب قلت مبنى هذا الباب على الشذوذ وذلك لانهم لما راوا اربعة نوادر من الافعال الصحيحة مستعملة وهى حسب يحسب ويئس ييئس ونعم ينعم ويبس ييبس وثمانية نوادر من المعتل مستعملة ايضا وهى ومق يمق مقة بمعنى الكون عاشقا ووفق يفق وفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق ثقة بمعنى الاعتماد وورع يرع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ وورث يرث بمعنى الوراثة وروى الزنديرى بمعنى الفقئ وولى يلى بمعنى العقب فلاجرم وضعوا لهذه النوادر بابا مستقلا وان كان حسب ويئس مستعملين على القياس ايضا على ما فصل وعليك بالتأمل الصادق فى هذا المقام فان الشراح كلهم قدغفلوا عن هذا المرام * وبناؤه للتعدية غالبا وقديكون لازما مثال المتعدى نحو حسب

زيد عمرا فاضلا * فحسب من افعال القلوب يتعدى الى
مفعولين وزيد فاعله وعمرا مفعوله الاول وفاضلا مفعوله
الثانى * ومثال اللازم نحو ورث زيد * ولقائل ان يقول
ان هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقا للممثل له لان ورث
متعد كما فى قوله تعالى (وورثه ابواه) على ما فى القاموس وغيره
فالصواب التمثيل بوثق يثق ونحوه من النوادر ولما فرغ
عن بيان ابواب الثلاثى المجرد شرع فى بيان ابواب المتشعبة
وهى الابنية المتفرعة عن اصل بزيادة حرف او حرفين
او ثلثة احرف فان قيل لم لم يزد الزيادة على الثلثة قلنا
احترازا عن الثقل او توهم التركيب اذ يمكن ان يذهب
السامع الى انه كلمتان ركبت احديهما بالاخرى ولئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل فان قيل ينبغى ان يذكر الرباعى
المجرد بعد ذكر الثلاثى كما ذكره غيره كالامام الزنجانى قلنا
ان الثلاثى المجرد اصل والرباعى المجرد اصل آخر فلما قدم
الثلاثى المجرد لبساطته بالنسبة الى الرباعى المجرد اراد
ان يذكر فروعه ليمتاز احد الاصلين بفرعه عن الاصل
الآخر بالامتياز التام واما غيره كالزنجانى فقد راعى المناسبة
بين الاصلين فلم نفصل بينهما والمص قد راعى المناسبة بين
الاصل وفرعه فجمع بينهما فقال * واثنى عشر بابا * من
الابواب الخمسة والثلثين كائنة * لما * اى بناء * زيد *
فيه * على الثلاثى المجرد * غير الملحق بالرباعى على مذاق
المص والافطلق ما زيد خمسة وعشرون ستة منها الملحق
دحرج وخمسة منها الملحق تدحرج واثنان منها الملحق احرنجم

عشر

واثنى عشر منها غير ملحق بشئ فالمجموع خمسة وعشرون
ولذا قيدنا قوله ما زيد بقولنا غير الملحق بالرباعى وبعض
المحققين جعل الملحق بدحرج سبعة والملحق بتدحرج
ايضا سبعة فالمجموع ثمانية وعشرون بابا * وهو *
اى البناء الذى زيد فيه * ثلثة انواع * لان الزائد
على الحروف الاصلية اما حرف واحد وهو النوع الاول
واما حرفان وهو النوع الثانى واما ثلثة احرف وهو النوع
الثالث * النوع الاول * اللام للعهد الخارجى التى وضعت
للاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها والاول
ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا
ذكرى على ما مر تفصيله فى الباب الاول فتذكر * هو ما *
اى الفعل على ان يكون كلمة ما موصولة او فعل على ان يكون
موصوفة * زيد فيه * اى فى ذلك الفعل * حرف واحد
على الثلاثى * المجرد غير الملحق بالرباعى فيكون هذا النوع
على اربعة احرف ثلثة منها اصلية وواحد منها زائد
ويسمى هذا النوع الرباعى المزيد على الثلاثى * وهو *
الضمير اما راجع الى النوع الاول او الى الموصول * ثلثة ابواب *
بحكم السماع * الباب الاول * اللام كلام النوع الاول
وباقى التصرفات قد مرت فى الباب الاول فتذكر اى الباب
الاول من الابواب الثلثة * افعل يفعل افعالا * قدمه
لان الزيادة فيه فى الاول واعلم ان الحروف التى تزاد فى الافعال
والاسماء لا تكون الا من حرف سألتمونيها الا فى الحاق
والتضعيف فانه يزاد فيهما اى حرف كان وهذا كما ترى

اعلم ان الجزئيات المندرجة تحت
الكلى اما ان يكون تباينها
بالذاتيات او بالعرضيات او بهما
والاول يسمى انواعا والثانى
اصنافا والثالث اقساما على ما قاله
المحقق الاصبهانى ولا شك ان
الظ انه محمول على المعنى اللغوى
وهو كلى مقيد بالاخص وهو
يشمل الاصناف على ما مر تحقيقه *

ايضاعلم لجنس ما يوزن به من الصيغ فلذا يصح حمله على
الباب الاول فان قيل قد ترك المص المصدر فى الثلاثى المجرد
واكتفى فى الموزون به بذكر الماضى والمضارع فقط وهنا
قد ذكر المصدر فما وجهه قلنا ان تسمية الابواب فى الثلاثى
بفعله لكون مصدره غير مبنى على القياس وهنا بمصادره
لكونها قياسية لانهم قالوا الضابطة فيه ان كل فعل زيد
فى اول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره الف كاكرم
اكراما وانكسر انكسارا واستخرج استخراجا وكل فعل
زيد فى اول ماضيه تاء يضم فى مصدره ما قبل الآخر
كتكسر تكسرا وتباعد تباعدا وتدحرج تدحرجا وفى
الرباعى المجرد وملحقاته يزاد فى المصدر تاء فى آخر ماضيه
كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وفى فاعل مفاعلة وهذا
هو القياس المطرد وقد يجئ فى بعضها على غيره ايضا على ما
سيفصل كل منها فى بابه ان شاء الله تعالى وانما كسرت الهمزة
فى المصدر مع انها مفتوحة فى فعله فرقا بينه وبين الجمع
كالادبار والادبار بكسر الهمزة فى الاول وفتحها فى الثانى
فان قيل لم لم يجعل الامر بالعكس اجيب بان الجمع اثقل من
المفرد فالخفة اولى به فان قيل قد ثبت ان القياس المطرد
فى ان كل فعل زيد فى اول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره
الف ويكسر الهمزة فى اوله والحال ان مصدر آذى يجئ
على اذى واذاء واذية ولا يجئ على ايذاء على ما فى القاموس
فيبطل القياس المطرد قلنا هذا من الشواذ الثابتة وقد يجئ
مصدر هذا الباب على خلاف القياس على فعال بفتح الفاء

نحو

نحو انبت الله نباتا وعلى مفعل بضم الميم وسكون الفاء
وفتح العين نحو وادخلنى مدخل صدق * موزونه اكرم
يكرم اكراما * واصل يكرم يؤكرم حذفت الهمزة منه
لدفع الاستكراه الناشى من اجتماع الهمزتين فى المتكلم وحده
فان قلت اذا كان الاستكراه ناشيا من الاجتماع فلم حذفوا
فى غيره قلت حذفهم اطرادا للباب * وعلامته ان يكون
ماضيه * المفرد المذكر الغائب مبنيا * على اربعة احرف *
اذ اصله كرم ثم صار اكرم * بزيادة الهمزة * وان كان على
صورة الالف الساكنة طلبا للخفة فى الخط لا فى اللفظ لعدم
امكان تخفيفها فى اللفظ فان قيل اذا كانت الهمزة فى الخط
فى صورة الالف فباى قرينة يفهم انها همزة قلت وقوعها
فى الابتداء ثم هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها
زائدة لمعان غير زائدة للتوسل بها الى النطق بالساكن
كما كانت كك فى غير هذا * فى اوله * هكذا عبارتهم فى هذا
البيان لكنه تسامح منهم لان الاول المضاف الى ضمير الفعل
عبارة عن حرف واقع فى الابتداء فيكون ذلك الحرف ظرفا
للهمزة الزائدة وهو خلاف الواقع ومرادهم من هذه العبارة
فى محل قريب من اوله كما لا يخفى وتوجيه الفاضل الكفوى
بان المراد فى محل اول ماضيه بتقدير المضاف او على اول
مجرده او اصوله بتقدير المضاف اليه وجعل فى بمعنى على
محل نظر * وبناؤه للتعدية غالبا * اى تعدية ما كان
ثلاثيا بزيادة مفعول بمعنى الجعل فان الهمزة صارت سببا
لاحداث معنى الجعل والتصيير فى الفعل فيصير الفاعل

للفعـل الثلاثى مفعولا لافعل كما فى خرج زيد فان زيدا
وان كان فاعلا لخرج لكنه اذا زيدت الهمزة وقيل اخرجت
زيدا يكون مفعولا لاخرج هذا اذا كان الفعل ثلاثيا لازما
وان كان متعديا الى واحد صار متعـديا الى اثنين اولهما
مفعول الجعل والثانى مفعول اصل الفعل وان كان متعديا
الى اثنين صار متعديا الى ثلثة اولها مفعول الجعـل وهو
فعلان اعلم وارى و بالجملة انك اذا اردت ان تجعـل اللازم
متعـديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت
باسم وصيرت فاعلا لهذا الفعـل المضمن معنى التصيير
وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعـل كقولك
فى المثال المذكور خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجتـه
هو الذى صيرته خارجا فان قلت ٧ قد اسند صاحب المق
هذا المعنى ونحوه من المعانى الستة الى الهمزة نفسها حيث
قال وهمزة افعل يجئ لمعان للتعدية آه فكيف يصح هذا
جعـل الهمزة سببا لذلك المعنى وكيف يصح قول المص
و بناؤه للتعدية غالبا باسناد مجئ ذلك المعنى الى البنـاء دون
الهمزة بل المعانى المذكورة معـانى الهمزة على ما يفصح
عبـارة الامام الاعظم رح قلت الدال على المعانى المذكورة
ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة
غاية ما فى الباب انه صار دخول الهمزة سببا لهذه المعـانى
وجزأ من الدال عليها واسناد المعـانى المذكورة الى الهمزة
مجاز من قبيل اسناد الشئ الى سببه والا فالهمزة من حروف
المبانى لا من حروف المعـانى اذ لو كانت منها لكان اكرم ٩

ونحوه

٧ هذا السؤال ناش من قولنا فان
الهمزة صارت سببا لاحداث
الجعل ومورده قول المص وبناؤه
✻

وان يجعل بالبناء للفاعل وفاعل
افعـل فاعله ومفعوله مفعوله
ومعرضا اسم مفعول من
التعريض حال من مفعوله
✻

ونحوه مركبا من حرف وفعل فلا يكون كلمة ولا كلاما والحال
انه كلمة اتفاقا ولذلك البناء معان آخر للتعريض للشئ وهو
ان يجعل فاعل افعل مفعوله معرضا لاصل الفعـل وهو
البيع نحو ابعته اى عرضته للبيع وجعلتـه منتسبا اليه قال
الشيخ المظهر فى شرح المفصل العرض التقديم والتعريض
تقـديم احد الامر اى ادخاله فى امر وايقاعه فيه والبنـاء
بهذا المعنى متعد لفظا ومعنى وللصيرورة اى لصيرورة شئ
هو فاعل افعل صاحب شئ وهو على قسمين اما ان يصير
صاحب اصل الفعل نحو اغد البعير اى صار ذا غدة وغدة
البعير طاعونه واما ان يصير صاحب شئ وهو صاحب اصل
الفعل نحو اجرب الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب وللدخول
فى الشئ نحو اصبح الرجل اى دخل فى الصباح فان قيـل
جعل بعضهم هذا المعنى ٧ داخلا فى القسم الاول من معنى
الصـيرورة وقال معنى اصبح الرجل صار ذا صباح قلنـا
المفهوم من اصبح هو الدخول فى الصبـاح لا صيرورة
ذى صبـاح وان لزم والمراد من بيان المعنى هنا بيان معنـاه
المطابقى لا الالتزامى على ما قاله الامام البركوى فالبنـاء على
هذين المعنيين اى الصـيرورة والدخول لازم لفظا متعـد
معنى وللحينونه ومعناها ان يجئ وقت يستحق فاعل افعـل
ان يوقع عليه اصل الفعـل نحو احصد الزرع اى حان
وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم احصد
الزرع للصيرورة ايضا لكن الفرق بينهما ظ لان اصل الفعل
حاصل للفاعل فى نحو اغد البعير بخلاف احصد الزرع

٧ كابن الحاجب
✻

فانه غير حاصل له الا يرى انك تقول احصد الزرع وهو لم يحصد بعد لا يقال لم لا يجوز ان يكون مبنيا على تنزيل قرب الحصول منزلة الحصول لانا نقول هذا معنى مجازى والمراد بيان معنى الحقيقى وللوجدان اى لوجود الشئ على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى اسم الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا او فى معنى اسم المفعول ان كان اصل الفعل متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا فالبناء على كلا التقديرين متعد وللازالة اى لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اى ازلت عنه شكواه وهو متعد ايضا وللزيادة فى المعنى نحو شغلته واشغلته وللتمكين نحو اقبرته اى جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه وللتمكن نحو احفرت البئر اى مكنت من حفره وللحمل نحو اكذبته اى حملته على الكذب وللدعاء نحو اشفيته اى دعوت له بالشفاء وقد يكون بمعنى فعل اى بنسبة اصل الفعل الى الفاعل نحو قلت البيع واقلته بمعنى فسخته فهذه ٧ الابنية كلها متعدية ايضا ولذا قال غالبا * وقد يكون لازما مثال المتعدى اى البناء المتعدى * نحو اكرم زيد عمرا * فان اصل التركيب كرم عمرو فاذا زيدت الهمزة حدث فى الفعل بسببها معنى الجعل والتصيير فيصير فاعل كرم مفعولا لاكرم * ومثال اللازم نحو اصبح الرجل * اى دخل الرجل فى الصباح قد عرفت ان ما ذكر من المعانى اكثرها متعد و بعضها لازم

ولذا

وعدم التعرض هنا لمعنى الكثرة لدخوله فى الصيرورة لكون معنى ... الرجل صار ذا لبن كثير تامل *

٧ من الذى للازالة الى هنا من الابنية الستة *

ولذا قال وقد يكون قال التفتازانى فى شرح الزنجانى واعلم انه قد ينقل الشئ الى افعل فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه اى القاه على وجهه فاكب وعرضه اى اظهره فاعرض قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعناه انتهى كلام التفتازانى وزاد عليهما دده خليفة عشرة معان على ما ذكره الفاضل الكفوى اقول هذا مبنى على صحة جعل اكب مطاوع كبه ٣ وليس بصحيح اذ لا شئ من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الاجلة كتاب سيبويه وانما كان اكب من باب انفض ٧ والام اى الهمزة فيه للصيرورة او الدخول ومعناه صار ذا كب او دخل فى الكب وكذلك اقشع السحاب صار ذا قشع والقشع الكشف ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى (افمن يمشى مكبا) والتحقيق ان اكب واقشع من باب انفض بمعنى صار ذا كب وذا قشع وليس مطاوع كب بل المطاوع لهما انكب وانقشع انتهى والكب الصرع يقال كبه الله لوجهه اى صرعه فظهر من هذا ان ما قاله التفتازانى والزوزنى ودده خليفه والكفوى مما لا يلتفت اليه والحق ما قاله البيضاوى * الباب الثانى * من الابواب الثلثة * فعل يفعل تفعيلا * قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه ويجئ مصدر هذا الباب على فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذب كذابا فى القاموس كذب بالامر تكذيبا وكذابا انكره قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى (وكذبوا باياتنا كذابا) وفعال فى باب فعل

٣ ويقال كبه فاكب من الغرائب والشواذ اى يجئ افعل لازما وفعل متعديا من النوادر والغرائب ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع *

٧ من النفض بمعنى الهلاك يقال انفض القوم هلكت اموالهم ويقال الام زيد اذا فعل ما يلام عليه كانه صار ذا ملامة *

كله فاش فى كلام فصحاء العرب لايقولون غيره وسمعنى
بعضهم افسر آية فقال فقد فسرتها فسارا ماسمع بمثله
انتهى ويجئ على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء وهو القياس
نحو تذكار وتكرار وتوكاف ٧ ولم يجئ من هذا الباب بكسر
التاء الا كلمتين نحو بين تبيانا ولقى تلقاء قال الزمخشرى فى
الكشاف والقياس ان تكون على تفعال بفتح التاء ولم يجئ
من هذا الباب بكسر التاء الا تبيان وتلقاء وقد جوز الزجاج
فتحهما فى غير القرأن انتهى ويجئ على تفعلة بفتح التاء
وسكون الفاء وكسر العين نحو تبصرة وتكرمة وتذكرة
بحذف الياء وتعويض التاء اذ اصله تكريما وتبصيرا وتذكيرا
فحذفت الياء وعوضت عنها التاء والتزموهما ٩ فى نحو تجزية
وتعزية وتوصية اى فى مصدر الناقص من باب فعل واصله
تجزى وتعزى وتوصى على وزن تفعيل فحذف ياء التفعيل
وعوض عنها التاء وانما لم يحذف الياء الثانية التى هى لام
الفعل لانه لايحذف لام التفعيل فى الصحيح ٧ وانما يحذف
ياؤه نحو تكرمة حفظا للمناسبة بين المعتل والصحيح بان يوجد
فى الصحيح ما هو الملتزم فى المعتل ولان الياء الثانية ٤ متحركة
وياء التفعيل ساكن والساكن لضعفه اولى بالحذف ويجئ
على مفعل بضم الميم وفتح الفاء وتشديد العين نحو ممزق
من مزق تمزيقا وممزقا قال صاحب الكشاف فى تفسير
قوله تعالى (ومزقناهم كل ممزق) فان قلت قد جعلت
الممزق مصدرا فهل يجوز ان يكون مكانا قلت نعم ومعناه
ماحصل من الاموات فى بطون الطير والسباع ومرت به

٧ التوكاف التقاطر متواليا من سقف البيت وقت المطر ✱
٩ اى الحذف والايصال ✱
٧ اى فى الفعل الصحيح ✱
٤ تعليل لعدم حذف الياء الثانية ✱

السيول فذهبت به كل مذهب وما سفته الرياح فطرحته
كل مطرح انتهى * موزونه فرح يفرح تفريحا وتفرحة *
بالحذف والتعويض وفراحا بكسر الفاء وتشديد الراء
على ما التزمه فصحاء العرب * وعلامته ان يكون ماضيه *
المفرد المذكر الغائب * على اربعة احرف بزيادة حرف
واحد من جنس عين فعله * فعلى هذا يقتضى ان يكون
مصدره تفررحا باسكان الراء الثانية وكذا الحال فى تكريما
وتخريجا ونحوهما لكنه ابدلت الثانية ياء لثقل المتجانسين
على ما قالوا فى نحو امليت فى امللت وتقضى البازى فى تقضض
واختلف فى ان الزائدة هى الاولى ام الثانية فعند الاكثرين
هى الثانية لان الزيادة بالآخر اولى وعند الخليل الاولى
لان الحكم بزيادة الساكن اولى وعند سيبويه الوجهان
جائزان لتعارض الدليلين ورجح ابن الحاجب فى الشافية
قول الاكثرين حيث والزائد فى كرم الثانى وقال الخليل
الاولى وجوز سيبويه الامرين انتهى وعلل بعض شارحيه
بانه لما علم ان الدال الثانية فى قردد زائدة للالحاق فكذلك
الثانى هنا زائدة والتفصيل بانا نعلم ان الدال فى قردد
انما جعلت بازاء الراء من جعفر للالحاق به والدال التى بازاء
جعفر هى الثانية واذا كان فى قردد كذلك كان الزائد
فى غير قردد هو الثانى ايضا دفعا للتحكم لكن المص اختار
هنا مذهب الخليل فقال * بين الفاء والعين * لظهوره
وسهولته ولان فى قول الاكثرين كلفة وهو اسكان الحرف
المتحرك وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الخليل

* وبناؤه للتكثير غالبا * اللام فى التكثير للعهد الخارجى عند البصريين وللعوض عن المضاف اليه عند الكوفيين وبعض البصرية ووافقهم كثير من المتأخرين كما فى مغنى اللبيب اى لتكثير فاعله اصل الفعل اما بالنسبة الى نفس الفعل او بالنسبة الى الفاعل او بالنسبة الى المفعول ولذا فصل المص وقال * وهو * اى التكثير * قد يكون فى الفعل نحو طوف زيد الكعبة * اى كثر الطواف وجول زيد اى كثر الجولان * وقد يكون فى الفاعل نحو موت الابل * بكسر الباء جمع لا واحد له من لفظه كذا فى اللغات والتفاسير فالتكثير فيه بالنسبة الى الفاعل اورد الفاعل جمعا ايذانا بانه يجب ان لا يكون مفردا فيما يكون التكثير فيه فى الفاعل ومن ثمه لا يقال موتت الشاة لشاة واحدة لانه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه لانه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة الى الشاة الواحدة ولا تكثير فاعل لانه واحد وليس له مفعول حتى يكون التكثير له * وقد يكون فى المفعول نحو غلق زيد الابواب * فالتكثير فيه بالنسبة الى المفعول اورد المفعول جمعا ايضا ايذانا بانه يجب ان لا يكون مفردا فيما يكون التكثير فيه فى المفعول ولهذا لا يقال غلق زيد الباب بل يقال غلق زيد الابواب كما فى قوله تعالى (وغلقت الابواب) وقال بعض المحققين المراد بالتكثير فى المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الاغلاق بلا تضعيف فاندفع ما قاله الش

الاول من ان التكثير انما يتحقق فى الفعل وقد يستلزم تكثيره تكثير الفاعل والمفعول فى بعض الصور كما رئيت ولهذا جاز غلقت الباب اى مرارا مع وحدة المفعول تامل انتهى ويحتمل ان يكون وجه التأمل الاشارة الى ما ذكرنا من الحق وينبغى ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثياب فان ذلك يجوز ان يكون المفعول واحدا لان هذا اعنى القطع يستقيم تكثيره بالنسبة الى ثوب واحد اذ يجوز ان يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة كذا فى ايضاح المفصل لكن المستفيض من كتب اللغة خلافه وله معان آخر لنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته اى نسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا كما وهم وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو فزعته اى ازلت فزعه وللاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقص ولقبول الشئ كقوله عليه الصلوة والسلام (القرأن شافع مشفع) اى مقبول شفاعته ومنه قولهم فى دعاء جنازة الصبى واجعله لنا شافعا مشفعا وللحضور فى شئ مثل جمع ووسم اى حضر الجمعة والموسم ولنسبة اصل الفعل الى فاعله من غير زيادة نحو زلته وزيلته فانهما بمعنى فرقته لكن فى زيلته من المبالغة ما لم تكن فى زلته لانه لابد للزيادة من فائدة مثل التأكيد ولاختصار الحكاية مثل قولهم هلل وكبر وسبح وحمد ومجد وصلى ولبى والمعنى قال لا اله الا الله والله اكبر وسبحان الله والحمد لله وقرأ ما يدل على مجد الله وقال اللهم صل على محمد وعلى آل

محمد ولبيك اللهم لبيك واعلم انه قد يوجد بين الافعال والتفعيل تمام التقابل مثل الافراط الذى هو غاية التجاوز عن الحد والتفريط الذى هو غاية البعد عن الحد لعل الاول لتعدية فرط بمعنى سبق والثانى لتكثير فرط بمعنى قصر وله معانى غير ذلك مستوفاة فى المفصلات * الباب الثالث فاعل يفاعل مفاعلة وفعالا وفيعالا موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا * قال العلامة التفتازانى و من قال كذب كذابا قال قاتل قيتالا وروى ماريته مراء وقاتلته قتالا انتهى يعنى ان من جعل كذابا بالتخفيف مصدر كذب بمعنى التكذيب جعل قتالا بالتخفيف مصدر قتل من التفعيل منهم ابن الحاجب حيث اثبت فى الشافية الكذاب بالتخفيف ايضا مصدر التفعيل وح الانسب جعله بمعنى المشدد على ما قاله الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل ومن جعله مصدر كاذب يكون بمعنى المكاذبة فقال قتالا وقيتالا وقوله ماريته مراء بكسر الميم وتشديد الراء بمعنى المجادلة وقتالا بالتشديد ايضا على ما روى فقد قال المحققون انه شاذ فى المفاعلة ولذا لم يحمل المفسرون كذابا بالتشديد فى سورة النبأ على معنى المكاذبة لكونه شاذا فى المفاعلة قال الفاضل العصام فى الحاشية المذكورة ولم يحمل المشددة على معنى المكاذبة لانه شاذ فى المفاعلة نحو مراء بالتشديد انتهى وتوضيح المقام انهم اختلفوا فى فعالا وفيعالا مصدرين لهذا الباب فذهب بعضهم الى ان فعالا اصل لان حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة لكن الالف الزائدة

قلبت مكانها وفيعالا فرعه لان الياء حاصلة باشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشرى ولان فيعالا مبنى على لغة اصل اهل اليمن دون غيرهم وذهب بعضهم الى ان الاصل فيعالا دون فعالا بدليل ان حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال الاصل فى قتالا قيتالا حذفوا الياء التى جاء بها اهل اليمن وقال بعض المحققين وفيعالا مثل قيتالا عده الجوهرى من كلام العرب لكنه قليل انتهى ولعل هذا رجح المص فعالا على فيعالا وقدمه عليه * وعلامته ان يكون ماضيه * المفرد المذكر الغائب * على اربعة احرف بزيادة الالف بين الفاء والعين * وانما زيد بينهما مابين العين واللام ودون مابعد اللام لا مابين العين واللام محل زيادة الف المصدر وما بعد اللام محل زيادة الف التثنية ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين * وبناؤه للمشاركة بين الاثنين * هذا محمول على التفسير باللازم على ما حققه السيد السند فى حاشية المطول حيث قال فى بحث التشبيه وما قيل من ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم انتهى والتحقيق ان معنى قولهم قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر لزوما فى الجملة فالفرق بين قولهم قاتل زيد عمرا وبين قولهم شارك زيد عمرا فى القتل لان الاول يدل على ثبوت القتل لشيئين والثانى يدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقا

بالاخر و يلزم منه المشاركة فى الشركة لكنها غير مقصودة
فلوكان مفهوم فاعل نفس المشاركة لكان المفهوم من قولنا
شارك زيد عمرا مشاركتين احديهما من جوهر اللفظ
والاخرى من الصيغة فظهر الفرق بين ثبوت الحكم
لشيئين و بين مشاركة احدهما للاخر فيه والحق انهما
مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على احدهما
عين الدلالة على الاخر وان استلزمتها وهذا نظير قولهم جاءنى
زيد وعمرو فانه يدل على ثبوت المجئ لكل واحد منهما
و يلزم من ذلك مشاركة احدهما للاخر فى المجئ فعلى هذا
يكون بناء هذا الباب لنسبة اصل فاعل وهو مصدر فعله
الثلاثى الى احد الامرين متعلقا بالاخر صريحا بان يكون
الامر الاول وهو زيد فى المثال المذكور مرفوعا والامر
الثانى وهو عمرو منصوبا ولنسبة اصل الفعل الى عمرو وهو
الامر الثانى متعلقا بزيد وهو الامر الاول تعلقا ضمنيا ويلزم
من ذلك مشاركتهما فى اصل الفعل فان قيل ان ما نقل عن
الشريف المحقق هنا ينافى ما ذكره فى شرح الزنجانى
حيث قال قدس سره ان غالب هذا الباب لمشاركة الامرين
فى اصل الفعل فى الصدور والوقوع بشرط ان يكون
احدهما غالبا والاخر مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا
ومفعولا لاشتراكهما فيه لكن الغالب يكون فاعلا والمغلوب
مفعولا لفظا و بالعكس معنى انتهى قلنا لا لان ما قاله فى حاشية
المطول مبنى على التحقيق وما نقل عنه من شرحه على
الزنجانى مبنى على التفسير باللازم على ما نبهه عليه فى تلك

٧ ثم ان المعنى الموضوع له
اذ اقتضى المشاركة يكون غير
المتعدى من الثلاثى متعديا اذا نقل
الى هذا الباب نحو كارمته وشاعرته
فانهما متعديان مع ان ثلاثيهما
لازمان ويكون التعدى الى
مفعول واحد متعديا الى مفعولين والثانى
احدهما لاصل الفعل المشاركة نحو
ما اقتضاه معنى المشاركة نحو جاذب
جاذبته الثوب فان مفعول جذب
وهو الثوب لما لم يصلح ان يكون
مشاركا للفاعل فى الجاذبة وهو
احتيج الى مفعول آخر وهو
الضمير ويلزم منه مشاركة احد
الشخصين الآخر فى جذب الثوب
بخلاف شاتمته فانه لما كان المفعول
فى قولهم شتمت زيدا صالحا
لان يكون مشاركا للفاعل اقتصر ٧

الحاشية وما قاله بعض المحققين من ان بناء فاعل يجئ لمشاركة
الاثنين فى فعل لكن يسند الى من كان متقدما فى الفعل
وينصب الثانى على المفعولية نحو ضاربت زيدا اذا تقدمته
فى مباشرة الضرب وضاربنى زيدا اذا تقدمك فيها فمبنى
على التفسير باللازم ايضا والحاصل ان بناء هذا الباب
اذا كان للمشاركة بناء على اللزوم المذكور لا يكون الا بين
اثنين احدهما فاعل والاخر مفعول سواء كان كل منهما
شخصا او اشخاصا على ما نقل عن الائمة هذا هو التحقيق
اللائق فى هذا المقام فتفطن وكن من الشاكرين ولا تكن
من القاصرين فقوله *غالبا* حال من فاعل الظرف وقيد له
وقد عرفت ما حققناك ان هذا تنبيه على ان لزوم المشاركة
بين الاثنين للمعنى الموضوع له لباب فاعل ليس بكلى بل غالبى
واكثرى ومن غفل عن هذا التحقيق مثل الفاضل الكفوى
قال بان كلام المص مبنى على التمثيل او من قبيل الاخذ بالاولى
ويحتمل ان يكون قوله غالبا ناظرا الى قوله بين الاثنين اى يكون
المشاركة بين الاثنين غالبا وان كانت بين الزيادة ايضا
فى بعض الاوقات وقوله وقد يكون للواحد ناظر الى قوله
للمشاركة انتهى وانت خبير بان هذا توجيه بما لا يرضى به
المحققون *وقد يكون* اى بناء هذا الباب *للواحد* اى
لثبوت اصل الفعل الى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة
امر آخر فى تلك النسبة وهذا مطرد فى الافعال المنسوبة
الى الله تعالى ولهذا الباب معنى اخر كثير الاستعمال وهو
ان يكون من احد الطرفين صدور اصل الفعل ومن الطرف

٧ على ذلك المفعول ولا يحتاج الى
مفعول آخر فاذا قلنا شاتمت زيدا
يكون معناه ثبوت الشتم لاحدهما
متعلقا بالاخر صريحا وعكسه ضمنا
ويلزم من ذلك مشاركة احدهما
للآخر مه

الاخر مايقابله قائما مقامه مثل بايع زيد عمرا فان الصادر من احدهما اصل الفعل وهو البيع ومن الاخر مايقابله وهو الشراء حتى قال بعضهم ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور كذا نقل عن بعض حواشى الكشاف ويجئ بمعنى الثلاثى نحو سافرت بمعنى سفرت لكن فى الاول دلالة على زيادة المكابدة والمشقة قال نجم الائمة وفاضل الامة رضى الدين الاسترابادى الزائد لغير الالحاق لابد له من معنى واقله انه لابد له من نوع مبالغة وفى الحديث من جاوز الاربعين ولم يغلب خيره على شره فليتجهز الى النار اى من جاوز الاربعين وبمعنى التعدية نحو عافاك الله بمعنى عفاك الله وعفى متعد ايضا الا انه يتعدى الى الذنب المعفو يقال عفى عنه ذنبه ولايتعدى الى المعفو عنه الابعن كقوله تعالى (عفى الله عنك) وعافا يتعدى اليه بدون عن وهو مرادهم من كونه للتعدية كذا فى حواشى القاضى وماقال بعضهم من ان عافاك اعفاك فى بيان التعدية بمعنى صيرالله ذا عافية فبنى على الغفول عما قلنا وبمعنى التكثير كقوله تعالى (والله يضاعف لمن يشاء) من ضاعفته بمعنى ضعفته اى كثرت اضعافه وبمعنى تفاعل كسارع بمعنى تسارع وللاغناء عن اصل الفعل كبارك الله هذا الامر فيك اى جعل الله ذلك الامر مباركا فى حقك (مثال المشاركة) اى مثال المشاركة اللازمة للمعنى الموضوع له لهذا الباب (نحو قاتل زيد عمرا) قد عرفت معناه آنفا فتذكر (ومثال الواحد اى مثاله على ان يكون لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط

بلا

بلا اقتضاء مشاركة امر آخر فى تلك النسبة *نحو قاتلهم الله فان قاتل لكونه فعلا مسندا الى الله تعالى لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط وهو الله تعالى جعل الشراح هنا كونه للواحد مبنيا على كون فاعل بمعنى الثلاثى ولذا مثل الفاضل الكفوى بعد هذا المثال بقوله وسافر زيد وليس بصحيح لما بينهما من المغايرة لان كونه للواحد مبنى على انه لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة على ما يشعره اللزوم العربى وكونه بمعنى الثلاثى مجاز على ما صرح فى شرح الشافية وغيره فليتأمل (ولما فرغ من بيان الابواب الثلثة التى اشتملها النوع الاول من الانواع الثلثة شرع فى النوع الثانى فقال *النوع الثانى *وهى الطائفة المخصوصة من الالفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة فى المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثانى *هو ما *اى فعل *زيد فيه حرفان على الثلاثى* المجرد وهو المسمى بالخماسى المزيد فيه على الثلاثى وانما قال فيه زيد فيه حرفان ولم يقل زاد حرفان لان المبحوث عنه انفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثى تأمل فانه دقيق وبالقبول حقيق *وهو خمسة ابواب* بحكم الاستقراء باب الانفعال وباب الافتعال وباب الافعلال وباب التفعل وباب التفاعل* الباب الاول من الابواب الخمسة *انفعل ينفعل انفعالا* بكسر الفاء وزيادة الالف قبل لام الفعل* موزونه انكسر ينكسر انكسارا *فان قيل ان ابن الحاجب وصاحب المراح والزنجانى قدموا من هذه الابواب الخمسة ما كان اوله تاء وتبعهم الفاضل

العصام فى ميزان الادب فلم خالفهم المص بتقديم ما فى اوله همزة قلت انما قدمه تبعا للامام الاعظم حيث قدمه فى المق اولانه لما كان فى اوائل هذه الافعال همزة وصل وهى تسقط عند الوصل وتثبت عند الابتداء واثباتها عند الوصل لحن فاذا سقطت حين الوصل من اللفظ فقد شابهت الافعال الرباعية التى سبقت قبل فحصلت المناسبة بين الافعال الرباعية وبين هذه الافعال ولهذا قدمه لا يقال ان هذه المناسبة موجودة ايضا فيما فى اوله تاء لانهم قالوا اذا اجتمع تاءآن فى اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل يجوز اثباتهما ويجوز حذف احديهما كما فى قوله تعالى (فانت له تصدى ونارا تلظى وتنزل الملئكة) اى تتصدى وتتلظى وتتنزل لان التاء المحذوفة هى المزيدة عند البصرية لانا نقول ان حذف التاء مع كونه فى المضارع قليل وحذف الهمزة عند الوصل مع كونه فى الماضى دائمى والمناسبة بين الماضيين ولهذا اعتبرت المناسبة بين الماضيين كون المناسبة بين المضارعين فافهم وعلامته ان يكون ماضيه * المفرد المذكر الغائب * على خمسة احرف * ثلثة منها اصلية وباقيها زائدة اذا اصله كسر فصار انكسر * بزيادة الهمزة والنون * على اصوله * فى محل * قريب من اوله * لكن الهمزة زائدة فى الماضى والمصادر من كل باب سوى باب الافعال همزة وصل ثابتة مكسورة فى الابتداء لكونها فى الاصل ساكنة والاصل فى تحريك الساكن الكسر وساقطة من التلفظ فى الوصل لحصول امكان النطق بالساكن الذى بعدها * وبناؤه للمطاوعة * اى للدلالة

على التأثر وقبول الاثر ولما كان معنى المطاوعة فى اللغة هو المناسبة والموافقة مطلقا لكن هذا المعنى ليس بمراد هنا اراد ان يبين معناها الاصطلاحى فقال * ومعنى المطاوعة حصول اثر الشئ * والمراد من الشئ الفعل المتعدى اللغوى الذى هو المعنى المصدرى وهو الايقاع والايجاد والتأثير كالكسر فى المثال المذكور ومما ينبغى ان يعلم ان الشئ فى اللغة ما يصح ان يعلم ويخبر عنه واما الشئ بمعنى المتقرر الثابت فى الخارج فعند الاشاعرة يطلق على الموجود فقط فكل شئ عندهم موجود وكل موجود شئ وعند الجاحظ والبصرية من المعتزلة هو المعلوم ويلزمهم اطلاق الشئ على المستحيل لانه معلوم وعند الناشى ابا العباس هو القديم والحادث مجازا وينافيه قوله تعالى (والله على كل شئ قدير لان القدرة انما تتعلق بالحادث دون القديم والاصل فى الاطلاق الحقيقة فلا يكون لفظ الشئ مختصا بالقديم وعند الجهمية هو الحادث وينافيه قول لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل لانه يفيد اطلاق لفظ الشئ اذ الاصل فى الاستثناء الاتصال فلا يكون مختصا بالحادث وعندها شم ابن الحكم هو الجسم وينافيه قوله تعالى (ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) لان الاية عام الحكم فلا يكون مختصا بالجسم وعند ابى الحسين البصرى والنصيبى من معتزلة بصرة حقيقة فى الموجود ومجاز فى المعدوم والنزاع فيما بينهم متعلق بلفظ الشئ وانه على ماذا يطلق والحق ما ساعد عليه اللغة والنقل اذ لا مجال للعقل فى اثبات اللغات والظ مع الاشاعرة

٩ وآخره وكل نعيم لا محالة زائل وعن عائشة رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يمثل بهذا البيت كثيرا كذا فى شرح اللمعات وقال شهاب الدين القفاجى فى لمعانه الا كل شئ هالك غير وجهه كصورة مرآة بغير حقيقة فكل شئ مبتدأ فخبره هالك وغير وجهه نصب على الاستثناء المتصل لدخوله تعالى فى كل شئ وقوله وجهه هنا زائد والمعنى غيره وقوله كصورة مرآة يجوز ان يكون فى محل الرفع على ان يكون خبرا ثانيا للكل ويجوز ان يكون فى محل النصب على ان يكون صفة لمصدر محذوف التقدير كل شئ هالك كهلاك صورة تظهر فى المرآة وقوله بغير حقيقة حال عن صورة يقال فلان ماله حقيقة اى لا له ثبات ولا له دوام كذا فى شرح اللمعات *

لان قوله تعالى (وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا) ينفى اطلاقه بطريق الحقيقة على المعدوم لان الحقيقة لا يصح نفيها فيبطل به قول الجاحظ والبصرية ثم ان عامة المعتزلة غير ابى الحسين وابى الهذيل والكعبى ومتبعيه من البغداديين قالوا المعدوم الممكن شئ اى بمعنى انه ثابت متقرر فى الخارج منفكا عن صفة الوجود واستدلوا عليه بان الماهية غير الوجود ومعروضة له وقد تخلو عنه مع كونها متقررة متحققة فى الخارج وانما قيدوا المعدوم بالممكن لان الممتنع منه لا تقرر له اصلا اتفاقا ومنعه الاشاعرة مطلقا وقالوا المعدوم الممكن ليس بشئ كالمعدوم الممتنع لان الوجود عندهم نفس الحقيقة فرفعه رفعها فلو تقررت الماهية فى العدم منفكة عن الوجود لكانت موجودة معدومة معا فلا يمكنهم القول بان المعدوم شئ وبه قال الحكماء ايضا فان الماهية الممكنة وان كان وجودها زائدا على ذاتها عندهم لكنها لا تخلو عن الوجود الخارجى والذهنى يعنى انها اذا كانت متقررة متحققة فهى موجودة باحد الوجودين لان تقررها وتحققها عين وجودها وقبل هى مطلقا لا تخلو عنهما لان كل ماهية يجب كونها محكوما عليها بانها ممتازة عن غيرها اولانها ثابتة فى الملأ الاعلى مع مالها من الاحكام كما هو قاعدتهم فالماهية نعم المعدوم فى الخارج فيكون عندهم شيئا فى الذهن واما ان المعدوم شئ فى الخارج او المعدوم المطلق شئ مطلقا او المعدوم فى الذهن شئ فى الذهن فكلا فالشيئية تساوق الوجود عندهم وان غايرته لان قولنا السواد موجود

يفيد

يفيد فائدة يعتد بها دون قولنا السواد شئ والسر فيه ان احد المتلازمين يجوز ان يكون اوضح الثبوت لشئ دون الآخر فمسئلة كون المعدوم شئ ام لا من امهات مسائل الكلامية اذ يتفرع عليها احكام كثيرة من جملتها ان الماهية غير مجعولة على ما فى المواقف وشرحه وانت اذا اتقنت ما حررناه يرد على هذا المقام ان الشئ عند الاشاعرة عبارة عن الموجود والفعل المتعدى اللغوى الذى هو المعنى المصدرى من قبيل الحال عند محققيهم وهى ليست بموجودة ولا معدومة فكيف يصح ان يجعل الشئ عبارة عنه قلنا ندفع الايراد المذكور بان المراد بالشئ هنا الشئ اللغوى وهو ما يصح ان يعلم ويخبر عنه ولو سلم فالحال وان لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتبعية تحقق الغير اذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبار ان الموجود هو ما يتحقق باعتبار نفسه والمعدوم ما لا يكون متحققا فى الخارج والحال ما يتحقق باعتبار غيره اى يكون تحققه تابعا لتحقق غيره فهى بهذا الاعتبار يطلق عليه الشئ وبهذا يندفع الايراد بلزوم ارتفاع النقيضين وتوضيح هذا المقام على هذا النظام من مواهب الملك العلام * عن تعلق الفعل المتعدى اى الكسر والجار متعلق بالحصول وانما اظهر فى مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى الاثر فاندفع ما قيل الاولى عن تعلقه بالضمير الراجع الى الشئ فانه عبارة عن الفعل المتعدى بمفعوله اى لمفعول الفعل المتعدى الذى هو الكسر وذلك المفعول هو الزجاج فى المثال الآتى وانما قال عن تعلق الفعل

المتعـدى بمفعوله تحقيقا لمعنى المطاوعة لان الاثر الحاصل
اعم من ان يكون حاصـلا فى الفاعل او فى المفعول والاول
الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل والثـانى الحاصل بالمصدر
المبنى للمفعول والمعتبر هنـا هو الثانى لان الفعل المتعـدى
الذى هو الكسر اذا تعلق الزجاج الـذى هو المفعول
حصل منه اثر وهو هيئة المكسورية وحصول تلك الهيئة
للزجاج عنـد التعلق وهو معنى المطاوعة ولابد من بيـان
معانى المصدر حتى يتضح لك تحقيق هذا المقـام قد حقق
بعض المحققين ان من صيغ المصادر ماهو موضوع للتـأثير
والانفعال وماهو موضوع للامر العدمى غيرهما كالامكان
والامتنـاع والعدم فمطلق صيغ المصـادر سواء كانت
موضوعة للتـأثير وللتأثر ولغيرهما معنى مصدرى لايقال له
الحدث سمى به لحدوث اكثر افراد وهو قائم بالفعـل
و تسببه يحصل بالفاعل هيئته موجودة حقيقـة ان كان
تأثيرا وتأثرا كما فى الضرب والقيام والانكسار او اعتبارية
ان لم يكن تأثيرا وتأثرا كالوجوب والامكان ويحصل للمفعول
ايضا احـدى الهيئتين ان كان متعـديا هذا و قد حقق
بعض المحققين ان المعـانى المصدرية امور خمسة الكسر
والكون كاسرا والكون مكسورا والكاسرية والمكسورية
والاول معنى المصدر الاصلى والثانى معنى المصدر المبنى للفاعل
والثالث معنى المصدرى المبنى للمفعول والرابع الحاصل بالمصدر
المبنى للفـاعل والخامس الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول
فاستعمال المصدر فى الثلثة الاول حقيقـة و فى الاخرين

مجازا

مجاز وانكر الفاضل الحلبى الثانى والثالث فى حاشيته على
المطول نقـلا عن جده المولى الفنارى حيث قال وههنـا
بحث شريف ذكره جدى فى تفسير الفاتحة ينبغى ان ينبه له
وهو ان صيغ المصـادر تستعمل فى اصل النسـبة وتسمى
مصـدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت
اوحسـية كهيئة المتحركية الحاصـلة من الحركة ويسمى
الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة اما ان يكون فقط فى اللازم
كالمتحركيـة والقائميـة الحاصلتين من الحركة والقيـام
او للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية
الحاصلتين من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية فى قولهم
المصدر المتعدى قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا
للمجهول ويعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيـا الحاصل
بالمصدر والا لكان كل مصدر متعـد مشتركا و لاقائل به بل
استعمـال المصدر فى المعنى الحـاصل بالمصدر استعمال
الشئ فى لازم معناه انتهى كلامه فظهر من هذا انكار المعنى
الثانى والثالث وادعاء عينيتهما للرابع والخامس وظهر ايضا
ادعاء انه حقيقـة فى النسبة مجاز فى الباقى ورده الاساتذة
الكرام نور الله مراقدهم بان قالوا ان انكاره ٧ لما هو المشهور
بين المحققين من ان بناء المصدر تارة للفاعل وتارة للمفعول وحمله
على التسامح ليس بسديد مع ان الفرق بين المصدر المبنى للفاعل
والمصدر المبنى للمفعول وبين الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل
والحاصل بالمصدر المبنى للمفعول ظ باعتبار الذات وباعتبار
التعبير اما الفرق باعتبار الذات فلان الحاصل بالمصدر اثر

٧/ انكاره اسم ان وجملة بالنصب عطف عليه وقوله ليس بسديد خبر ان *

والمصدر المبنى للفاعل موثر والمصدر المبنى للمفعول وقوع الاثر فيه واما الفرق باعتبار التعبير ان المبنى للفاعل يعبر عنه بالكون ضاربا وعن المبنى للمفعول بالكون مضروبا ويعبر عن الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل بالضاربية وعن الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول بالمضروبية ولان علامة الحقيقة تبادر المعنى من اللفظ من غير حاجة الى القرينة وهى ههنا موجودة كما فى الالفاظ المشتركة وقالوا ايضا ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين وهى مصطلحات القوم واعتباراتهم اولى من اتباع غيره اذا لم يكن الحجة القاطعة صارفة عنان العناية نحوه فالعمدة فى تحقيق معنى صيغ المصادر والحاصل بالمصدر ولفظ المصدر وكون المصدر مبنيا للفاعل ومبنيا للمفعول على ما هو المشهور بين الفحول وانكر الفاضل العصام المصدر المبنى للمفعول بالكلية واستدل عليه بانه لو وجد لكان معنى قائما بالمفعول به وكان اسناد اليه على طريق القيام به لا على طريق الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل عن تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه به مع انهم ساقوه لاخراجه بل المصدر المتعدى لم يوضع الا للمعنى المصدرى والفعل المعروف وشبهه وضع لنسبة الى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه وضع لنسبته الى المفعول به من جهة الوقوع عليه واوله بعض المحققين بانه يستفاد من كلام ذلك الفاضل انه انكر المصدر المبنى للمفعول القائم بالمفعول به واثبته بوجه آخر غير ما اورده فان المصدر قد

يضاف الى فاعله وقد يضاف الى نائبه فالمضاف الى الفاعل نحو كسر زيد الزجاج مصدر مبنى للفاعل والمضاف الى نائبه نحو كسر الزجاج بمعنى وقوع الكسر عليه لا بمعنى قيام المكسورية به نعم يجوز ان يكون المصادر مشتركة لكن لا تنسب ولا تضاف الا باعتبار استعمالها فى المعنى المصدرى المقتضى للنسبة الى الفاعل او المفعول به فح يتجه على دليل الانكار ان غايت ما اورده نفى اشتراك صيغ الافعال وشبهها الموضوعة لنسبة معينة اما من حيث القيام او من حيث الوقوع لا نفى اشتراك المصادر الغير الموضوعة لشئ من النسبتين فاحفظ فانه من نفايس المباحث فان قلت اذا كان الكون ضاربا مصدرا مبنيا للفاعل والكون مضروبا مصدرا مبنيا للمفعول يلزم التس او الدور من وجهين اما الاول فلان الكون مصدر ايضا فيلزم تصويره بالكون كائنا وهلم جرا فاما ان يتسلسل او يدور واما الثانى فلان ضاربا او مضروبا يتوقف تعقلهما على تعقل الضرب فلو فسر الضرب بما يتضمنه الضارب او المضروب يلزم الدور قلت الكون وضاربا او مضروبا غير معتبر فى مفهوم المصدر وانما هو تصوير للمعنى وبيان الحاصلة ثم ان الايقاع الذى هو حقيقة معنى المصدر جزء من مفهوم الفعل وهو امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج واستدلوا عليه بانه لو كان الايقاع موجودا لكان له موقع فيكون للموقع ايقاع آخر وهكذا الى غير النهاية وكل ايقاع معلول لايقاعه والمفروض ان الايقاعات امور موجودة فيلزم التس فى جانب العلة

فى امور متغايرة موجودة فى الخارج على ماهو المفروض لافى
امور اعتبارية حتى ينقطع بانقطاع الاعتبار او يكون ايقاع
الايقاع عين الايقاع كما فى لزوم اللزوم وامكان الامكان وايضا
لوكان الايقاع موجودا يلزم عند ايجاد الفاعل شيئا ان يوجد
امور متحققة غير متناهية هى الايقاعات المترتبة وهو بط
قطعا لاستلزامه التس ورده العلامة الثانى المحقق التفتازانى
فى التلويح بمنع لزوم التس مستندا بانه انما يلزم لوكان ايقاع
الايقاع ايضا فعله فلم لايجوز ان يوجد شيئا بايقاعه وكان
ايقاعه بايقاع فاعل آخر كالبارى تعالى عز اسمه فلا يلزم
التس واذا انتهى الى ايقاع قديم كالوصف الذى يسمى
تكوينا لم يلزم التس ايضا واجاب عنه بانه يمتنع انتهاؤه
الى ايقاع قديم لانه يستلزم قدم الحادث ضرورة انه لا يتصور
ايقاع بالمعنى المصدرى من غير شئ يقع به هذا غاية توضيح
الكلام فى تفهيم المرام والعلم عند العزيز العلام وانما اطنبنا الكلام
اذ لم ار احدا حام حول كلام المص فى هذا المقام (فخذ
ما آتيناك وكن من الشاكرين *نحو كسرت الزجاج فانكسر
ذلك الزجاج *وما نحن بصدده فى المثال لفظ انكسر فانه
يدل على الانكسار وهو التأثر وقبول الاثر *فان انكسار الزجاج
اثر*مرتب على الكسر وذلك الاثر ان حصل فى الفاعل يسمى
حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل وان حصل فى المفعول يسمى
حاصلا بالمصدر المبنى للمفعول والمراد هنا هو الثانى ولذا
وصفه بقوله *حصل *ذلك الاثر المعبر عنه بالمكسورية
عن تعلق الكسر الذى هو الفعل المتعدى بمفعوله الذى

هو

هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها
بالتأثر وقبول الاثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى عبارة
عن كون الشئ متأثرا مادام متأثرا كالمنقطع مادام منقطعا
فان قيل فح يكون المطاوع بكسر الواو المفعول الذى
هو الزجاج لانه الذى قبل الاثر من الفاعل وطاوع ذلك
الزجاج اياه فيكون الفاعل مطاوعا بالفتح فلم اطلق المص
المطاوع بالفتح على الفعل المتعدى قلت اطلاق المطاوع
بالفتح على الفاعل وان كانت حقيقة لكن الشايع فيما بينهم
اطلاقه على الفعل مجازا تسمية للشئ باسم متعلقه على ما بينه
الشريف المحقق فى شرح الزنجانى فاطلاق المص مبنى
على الاستعمال الشايع قال الفاضل الكنوى واعلم ان هذا
الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون الا لازما انتهى
هكذا قال اكثر الشراح اقول ان ارادوا انه لا ينقطع
عن المطاوعة مطلقا سواء كان مطاوعة المتعدى الى واحد
او الى ازيد منه فمم لان هذا الباب يجئ لمطاوع فعل الذى
يتعدى الى واحد وقد جاء قليلا لمطاوع افعل نحو اسفقته
اى رددته فانسفق وازعجته فانزعج اى ابعدته وان ارادوا
انه لا ينقطع عن مطاوعة المتعدى الى واحد فمسلم لكن لا يدل
عليه كلامهم وايضا يوجب كلامهم ان يكون مطلق
المطاوعة سببا لكون هذا الباب لازما ومستلزما له وليس كذلك
اذ قد يجئ المطاوعة بدون الفعل اللازم كما فى علمته الفقه
فتعلمه وقد يجئ الفعل اللازم بدون المطاوعة كما فى ضارب
زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وقد يجتمع كما فى مثال المص

فبينهما تباين جزئى على ما فصل فى شرح الشافية لسيد عبد الله فظهر منه ان المطاوعة مطلقا لا توجب لزوم الفعل بل اللزوم من خصايص هذا الباب من غير ان يتوقف على المطاوعة كما فى قوله تعالى (فانفجرت منه اثنتى عشرة عينا) وقوله تعالى (فانبجست) الا ان يكون مرادهم بقولهم لا ينقطع عن المطاوعة المطاوعة المعتبرة فى هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجى واعلم ان هذا الباب يختص بالعلاج والتأثير اى بالافعال التى يكون فيها علاج وتأثير اى احداث فعل بالجوارح اذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من اعضاء الانسان وانما خص بالافعال العلاجية لانه موضوع للمطاوعة فخص بالمعانى الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته فانعلم وانما جاز علمته فتعلم فى باب التفعل وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان تفعل يجئ للعمل المكرر فتكرره جعل كالمحسوس فان قيل ما الفرق بين تكسر وانكسر قلنا ان تكسر للكسر الكثير دون انكسر وفى بعض شروح المق انه قد يجئ لمشاركة المجرد كانطفاء النار بمعنى طفئت وللاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب وغيره * الباب الثانى * من تلك الابواب الخمسة * افتعل يفتعل افتعالا * قدم هذا الباب لمناسبته لما قبله فى كونهما للمطاوعة قال الفاضل الكفوى فى وجه التقديم انه يشترك بين اللازم والمتعدى بخلاف باب الافعلال اقول لو كان اشتراكه وجها لتقديمه لناسب تقديمه ايضا على باب الانفعال ولبس فلبس * موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا * اصله جمع فزيدت الهمزة

فى اوله والتاء بين الفاء والعين فصار اجتمع واعلم ان هذا الباب لا يختص بالعلاج لا يقال ان بيان الموزون باجتمع من الافعال العلاجية يوهم اختصاصه به لانا نقول ذكر الشئ لبس بمناف لما عداه لقولهم غممته فاغتم فى غير العلاج * وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف * اذ اصله جمع ثم صار فاجتمع * بزيادة الهمزة فى * محل قريب من * وله و * بزيادة * تاء بين الفاء والعين و بناؤه ايضا * كبناء باب الانفعال * للمطاوعة * لمطاوعة فعل سواء كان علاجا اولا والاولى ان يقول غالبا كما قاله ابن الحاجب فى الشافية لان بناء هذا الباب قد يجئ لمعان آخر كالاتخاذ ولتصرف على ما سنذكره * نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل * الاولى اجتمعت باضمار الفاعل لكن المص اظهره هنا وفيما قبله من باب الانفعال تفهيما للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة ويجئ بناء هذا الباب بمعنى تفاعل الذى يكون للمشاركة كما سيجئ نحو اجتوروا واختصموا فانهما بمعنى تجاوروا وتخاصموا ولذا لم تقلب واو اجتوروا الفا وان كانت علة لقلب حاصلة فيه لانه لما كان تابعا لتجاور فى المعنى جعل تابعا له فى اللفظ فى عدم الاعلال وكذلك قوله تعالى (وأتمروا بينكم بمعروف) فان الائتمار فيه بمعنى التآمر كالاشتوار بمعنى التشاور يقال ائتمر القوم وتآمروا اذا امر بعضهم بعضا والمعنى وليأمر بعضكم بعضا و بمعنى اتخاذ الشئ اى اتخاذ فاعل افتعل شيئا نحو اذبح واشتوى اذا تخذ ذبيحة وشواء لنفسه اى عمل الشواء وصنعه ومنه قوله تعالى (وقالوا اساطير الاولين

اكتبها) اى كتبها لنفسه واخذها على ما فى الكشاف ومنه اكتال واتزن ويجئ ايضا للتصرف اى لتصرف فاعله فى تحصيل الفعل وفى تهيئة اسبابه نحو اكتسب فان معناه اضطرب واجتهد فى تحصيل الكسب بخلاف كسب فان معناه تحصيل الشئ على اى وجه كان سواء بولغ فيه ام لا قال الله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) حيث اثبت ثواب الفعل على اى وجه كان بقوله (لها ما كسبت) ولم يثبت العقاب الا على وجه المبالغة بقوله (وعليها ما اكتسبت) وفيه دلالة على ان العباد لا يؤاخذون الا بما اجتهدوا فى تحصيل من المعاصى هذا اى مجئ بناء اكتسب للتصرف على قول الشيخ ابن الحاجب رح فان قلت قد جعل صاحب المفتاح بمعنى كسب للثلاثى المجرد فالاعتماد على اى القولين قلنا كلاهما موثوق به كيف لا والشيخان جامعان قصبات السبق ووحيدا عصرهما ويدل على ما قلنا ماقاله صاحب القاموس من ان كسبه يكسبه كسبا وكسبا بفتح الكاف وكسرها وتكسب واكتسب طلب الرزق وكسب اصاب واكتسب تصرف فيه واجتهد هذا كلامه فان اول كلامه يدل على ان اكتسب بمعنى كسب وآخر كلامه يدل على ان اكتسب بمعنى تصرف فيه وكلا المعنيين جاريان فى اللغة قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت انما خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان فى الاكتساب اعتمال فلما كان الشر مما تشتهيه الانفس وهى منجذبة اليه وامارة به

كانت فى تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن كذلك فى باب الخير وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال لفتورها فى تحصيله انتهى كلامه وقال الفاضل العصام هذا بالنسبة الى النفوس الامارة اما بالنسبة الى النفوس المطمئنة فالنكتة فى استعمال الكسب فى الخيرات انها تصدر عنهم بسهولة فلا حاجة لهم الى الاعتمال بخلاف الشر فانه لو صدر عنهم كان باجتهاد ومزيد تصرف انتهى ويجئ بناء هذا الباب بمعنى فعل نحو اجتذب بمعنى جذب ذكره التفتازانى ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اى اظهر عذره ذكره صاحب روح الشروح وجعل بعضهم اعتذر بمعنى افعل للصيرورة اى بمعنى اعذر اى صار ذا عذر ذكره صاحب التوابع وللقبول نحو اتعظ اى قبل الوعظ ولمعنى تفعل نحو اجترع بمعنى تجرع ولمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد وجعل بعض المفسرين اكتبها من هذا القبيل ولمعنى المجرد كقرب واقترب وقدر واقتدر وللاغناء عن المجرد نحو استلم الحجر ده * الباب الثالث * من الابواب الخمسة * افعل يفعل افعلالا * بزيادة الالف قبل الآخر قدمه لاشتراكه مع الاولين فى زيادة الهمزة التى للوصل * موزونه احمر * اصله احمرر فادغم احدى الرائين فى الاخرى بعد سلب حركة الراء الاولى لاجتماع الحرفين المتجانسين فان قلت ان كلمة ارعوى من باب افعل ارعوو فالقياس فيه يقتضى ان يقال ارعو بالادغام كاحمر واعور فلم لم يدغم احدى الواوين فى الاخرى قلت لانعدام الجنسية بعد قلب

الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وانما كتب الالف بصورة الياء حملا على مضارعه وتحقيق هذا الكلام انه اذا اجتمع فى الكلمة مقتضيان مقتضى الاعلال وهو تحرك حرف العلة مع فتحة ما قبلها ومقتضى الادغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين فح اما ان يجب اعمالهما او الغاؤهما او اعمال احدهما والغاء الاخر ولايجوز اعمالهما معا لان باعمال احدهما يبطل مقتضى الاخر ولا الغاؤهما معا لان قيام المقتضى يستلزم قيام المقتضى فتعين اعمال احدهما والغاء الاخر ولايجوز اعمال مقتضى الادغام دون مقتضى الاعلال لان الاعلال سابق على الادغام اذ الاعلال يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب مالم ينظر اليهما وايضا ان القلب هنا مقدم على الادغام لان القلب اعلال فى الاخر والادغام اعلال فى الوسط ومافى الاخر اسبق واولى لان الاخر محل التغيير ففى اعل لم يبق موجب الادغام * يحمر * اصله يحمرر فادغم كما فى السابق * احمرارا * على وزن افعلالا بزيادة الالف قبل الاخر وكسر عين الفعل * وعلامته ان يكون ماضيه * المفرد المذكر الغائب * على خمسة احرف * اذ اصله حمر ثم صار احمر * بزيادة الهمزة فى * محل قريب من * اوله و * بزيادة * حرف واحد من جنس لام فعله * اى من مثل لام فعله وماينبغى ان يعلم فى هذا المقام ان من دأب الصرفيين ان يقولوا من جنس عين فعله او من

جنس

جنس لام فعله ومامرادهم من هذا مثلا فى احمر قالوا اصله حمر فزيدت الهمزة فى اوله وحرف واحد من جنس لام فعله وهو الراء فكانهم قالوا الراء جنس الراء والحال انه ليس جنسه بل مثله فكيف يصح قولهم هذا فتفهيم هذا المقام يتوقف على معرفة مفهوم الحرف واقسامه عرف ابن سينا الحرف بانه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع ثم انه ينقسم من وجوه (الوجه الاول) الحروف اما مصوتة واما صامتة اما المصوتة فهى التى يسمى فى العربية حروف المد واللين وهى الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فان الضم مجانس للواو والفتح للالف والكسر للياء واما الصامتة فهى ماسوى الحروف المذكورة لكنها قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فانها لاتكون الا ساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت فالالف لايكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركا مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق اسم الالف على الهمزة بالاشتراك اللفظى واما الواو والياء فكل واحد منهما قد يكون مصوتا كما عرفت وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكنا ليس حركة ما قبله من جنسه (الوجه الثانى) الحروف اما زمانية صرفة واما آنية صرفة واما آنية تشبه الزمانية اما الاول فكالحروف المصوتة وكالفاء والقاف والسين والشين فان المصوتة زمانية عارضة للصوت باقية معه زمانا بلا شبهة وكذلك

الصوامت المذكورة ونظائرها مما يمكن تمديدها بلا توهم
تكرار فان الغالب على الظن انها زمانية ايضا واما الثانى
فكالتاء والطاء والدال وغيرها من الصوامت التى لا يمكن
تمديدها اصلا فانها لا توجد الا فى آخر زمان حبس النفس
كما فى لفظ بيت وفرط وولد او فى اوله كما فى تراب وطرب
ودول او فى آن يتوسطهما كما اذا وقعت هذه الصوامت
فى اواسط الكلمات فهى بالنسبة الى الصوت كالنقطة
والآن بالنسبة الى الخط والزمان وتسمية هذا القسم بالحروف
اوفق من تسمية غيره لان هذا القسم من الحروف طرف
الصوت والحرف هو الطرف وقد علم بذلك تسمية الحرف
ايضا بوجه دقيق واما الثالث فهى ان يتوارد افراد آنية
مرارا فتظن انها فرد واحد زمانى كالراء والحاء والخاء
فان الغالب على الظن ان الراء التى فى آخر الدار مثلا راءآت
متوالية كل واحد منهما آنى الوجود الا ان الحس لا يشعر
بامتياز ازمنتها فتظنها حرفا واحدا زمانيا وكذا الحاء والخاء
(الوجه الثالث) ان الحروف اما متماثلة لا اختلاف بينهما
بذواتهما ولا بعوارضها المسماة بالحركة والسكون كالبائين
الساكنين او المتحركين بنوع واحد من الحركة او متخالفة
اما بالذات والحقيقة كالباء والميم فانهما حقيقتان مختلفتان
سواء كانا ساكنين او متحركين بحركتين متماثلين او مختلفين
او بالعرض كالياء الساكنة والمتحركة فانهما متفقان
فى الحقيقة ومختلفان بسبب العارض الذى هو الحركة
والسكون فظهر من هذا التحقيق ان الحروف كلها باعتبار

التقسيم الثالث لا تخ من هذين القسمين على ما فى المواقف
وشرحه فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة
اما مبنى على مسامحتهم المشهورة او مبنى على اصطلاحهم
ولا مشاحة فى الاصطلاح فتدبر * فى * محل قريب من
آخره * واختلفوا فى هذه الزيادة هل هى اللام الاولى
او الثانية واختار المحققون الثانى منهم المص لان الزائد
بالاخر اولى فان قيل قد اختار المص فى زيادة احد المثلين
فى فعل الاولى تبعا للخليل بدليل ان الحكم بزيادة الساكن
اولى فلم عكس الامر باختيار قول الاكثرين هنا قلنا لان
دليل الخليل لا يتمشى هنا لكون سكون الاول هنا للادغام
بخلاف سكون فعل فانه للفرار عن توالى الحركات الاربع
من اول الامر فتدبر قال الفاضل الكفوى والامران جائزان
عند سيبويه لتعارض الادلة اقول هذا النقل يشعر جواز
الامرين هنا وليس كذلك لانهم قالوا اذا تعارض الدليلان
يرجح الاقوى فقول الاكثرين وهم المحققون اولى واقوى هنا
كما لا يخفى ولذا اخذه المص * وبناؤه لمبالغة * الفعل ٨ * اللازم
كاحمر فان ثلاثيه حمر وهو لازم فاذا اريد المبالغة فقيل
احمر وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب
لا يكون الا لازما ظ هذا الكلام انه لمبالغة اللازم مطلقا
سواء كان لونا او عيبا او غيرهما والتخصيص بالالوان والعيوب
غير مرضى عنده ولذا مرضه بصيغة المجهول فقال
* وقيل للالوان والعيوب * ولعل هذا لقولهم ارعوى
عن القبيح اى كف ورجع اصله ارعوو ومن هذا لباب

٨ اللام فى قوله لمبالغة اللازم للاختصاص وكذا اللام فى قول القايل للالوان والعيوب اى بناؤه مختص لمبالغة اللازم او مختص للالوان والعيوب مع كونه لمبالغة اللازم *

بمالبس لعيب ولالون والتحقيق ان بناء هذا البـاب مع كونه لمبالغـة اللازم مختص بالالوان والعيوب على ماذكره العلامة التفتازانى وايضا شرط بعضهم فى هذا البـاب عدم كونه مضاعف العـين ولامعتل اللام فعلى هذا يكون ارعوى شاذا وعلى اى تقدير لاوجه لتمريض المص الان يقال مراده انه كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر فى كونه للالوان والعيوب بلا احتياج الى ذكرهما لاختصاصه بهما يفهمهما منه ٧ من له ممارسة بهذا الفن قال الفـاضل الكفوى فى شرح قوله للالوان والعيوب اى غالبا والا فهذا قد يكون لغير لون ولاعيب كانقض الحـائط ذكره دده خليفة انتهى اقول التمثيـل با نقض الحائط خطأ فاحش لان انقض من الانقضاض من باب الانفعال من القض على مافى الصحاح وغيره لامن باب الافعلال من النقض من ان هـذا مشهور فى التمثيـل النحوى فى جواز وقوع النكرة المحضة مبتدأ بقولهم كوكب انقض الساعة اى سقط فياعجبا لم لم يفهم هذان النحريران مع عظمة شانهما وكونهمـا اشهر زمانهما ولم يتفطنا انه من اى باب هو والحق ان هذا البـاب لايبنى الا لمبالغـة فى النعوت فان احمر ابلغ من حمر ولايعتبر زيادته الاعلى ثلاثى لازم دال على اللون نحو احمر واشهب او على العيب كاعور قال السيد السند قدس سره وهذا البنـاء مختص بالالوان والعيوب وفيه مبالغـة انتهى فلو لم يكن كلام السيد السند سندا فاى كلام يكون سندا * مثـال الالوان * اى مثال فعل الالوان بتقدير المضاف والاضافة

٧ اى من كونه لمبالغة اللازم *

يعنى

بمعنى اللام ٧ يعنى مثـال الفعل الذى هو للالوان * نحو احمر زيد * لانه يقال حمر زيد اذا حصل له حمرة فى الجملة ويقال احمر زيد اذا حصل له حمرة كثيرة على ماسيذكره المص فى باب الافعيلال * ومثـال * فعل * العيوب * اى مثال الفعـل الذى هو للعيوب * نحو اعور زيد * يقـال عارت العين تعار من الباب الرابع وعورت عينه بابقـاء الواو على حالها لان اصله اعورت العـين ولما كان ما قبل الواو فى اعورت ساكنا كان الواو صحيحا ولما حذفت الزوائد ورفع التشديد بقى عور والدليـل على ان عور اصله اعور سائر اخواته من اسود وابيض واحمر واصفر واخضر لان الالوان لاتستعمل فى غير هذا الوزن فكذا العيوب كذا فى الصحاح وغيره والعور بفتحتين عدم رؤية احدى العينين * الباب الرابع تفعل يتفعل تفعلا * القيـاس فيما اوله تاء ضم ماقبل اللام فرقا بين المصدر وفعله الا فى النـاقص فانه مكسور ابدا لتجانس اليـاء كالتعدى والتوقى والتمنى والتحرى لانه لو ضم ما قبل الياء لانقلبت واوا لسكونها وانضمام ماقبلهـا فعدلوا عن الضم لسلم بناء اليـاء ويجئ مصدر هذا البـاب على تفعـال بكسر التاء والفاء وتشديد العـين نحو تملاق يقال تملقه وتملق له تملقـا وتملاقا اذا تودد اليه وتلطف له قال الشاعر (ثلثة احباب فحب علاقة) (وحب تملاق وحب هو القتل) وهو قيـاس اهل اليمن فانهم قالوا فى فعل فعـالا نحو كلم كلاما بكسر الكاف وتشديد اللام وقالوا فى تفعـل تفعـالا نحو تحملته تحمالا بكسر التاء والحاء وتشـديد الميم

٧ وقيل مثال مايكون للالوان وقيل مثال الفعل من الالوان والاظهر ماقلنا على مادل عليه لام الاختصاص فى قوله للالوان *

قيل وقد يجئ على فعلة بكسر الفاء وفتح العين نحو الطيرة والخيرة من تطير وتخير قال فى النهاية ان طيرة مصدر كما يقال تخير خيرة ولم يجئ من المصادر على هذه الزنة غيرهما انتهى لكن الحق انهما اسمان على ما بينه المفسرون فى تفسير قوله تعالى (ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وكذا صرح فى الصحاح وغيره اسميتهما بان الطيرة اسم لما يتشأم والخيرة اسم بمعنى الاختيار مأخوذ من قولهم اختاره الله ويجئ بمعنى المختار يقال محمد خيرة الله من خلقه * موزونه تكلم يتكلم تكلما * قدمه على باب تفاعل لانه يجئ لمطاوع فعل وباب تفاعل يجئ لمطاوع فاعل وفعل مقدم على فاعل فكذا يقدم تفعل على تفاعل اولان مصدر هذا الباب يصدر عن الواحد ومصدر تفاعل يصدر عن الاثنين فصاعدا والواحد مقدم على الاثنين ولذا اخر فيما سبق باب المفاعلة عن الافعال والتفعيل * وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله وبزيادة حرف آخر من جنس عين فعله بين الفاء والعين * قد سبق ما يتعلق بهذا فتذكر * وبناؤه للتكلف * اى للدلالة على التكلف وهو فى اللغة التجشم يقال تكلفت الشئ اذا تجشمته ولما كان الاصل فى بيان معنى التكلف ان فاعل تفعل يتعانى فى اصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد فى الزيادة (كما قال الشاعر كريم اذا زرناه لم يقتصر بنا على الكرم المولود ولا ٧ يتكرما) ونحو تشجع وتحلم اى تكلف فى الشجاعة والحلم وطلب حصوله على ما فى الشافية وشرحها او ان

الفاعل

٧ ولا وهنا بمعنى بل *

الفاعل يريد اظهار شئ عن نفسه وليس فيه ذلك الشئ له كتشجع وتحلم اى اظهر من نفسه الشجاعة والحلم على ما ذكره الشريف وما ذكره المص معنى كونه للعمل المكرر فى مهلة وهو عبارة عن حصول اصل الفعل من الفاعل مرة بعد اخرى سواء كان حسيا نحو تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة او معنويا نحو تفهم وتعلم اى حصل الفهم والعلم مرة بعد اخرى وكان مراده ارجاعه هذا اليه مع كونه غير ظ منه فسره بقوله * ومعنى التكلف تحصيل المط * اى تمام المط وكماله * شيئا * منصوب بنزع الخافض اى بشئ يعنى تحصيل تمام المط بتحصيل شئ من افراده ان اعتبر تمام المط تحصيله ذا افراد او بتحصيل شئ من اجزائه ان اعتبر تمام المط تحصيله كلا ذا اجزاء * بعد تحصيل * شئ * آخر من افراده او من اجزائه مثلا اذا كان تمام المط علما من العلوم المدونة التى لها اسماء مخصوص كالنحو والصرف والمعانى وغيرها فهو قد يطلق على معلومات مخصوصة ومسائل وهى ذات افراد وكل مسئلة منها فرد فتحصيلها بتحصيل فرد من افرادها وقد يطلق على ادراكاتها وهى ذات اجزاء لما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات والمبادى والمسائل فتحصيلها بتحصيل شئ من اجزائها بعد تحصيل شئ آخر من اجزائها وغير ذلك من التصويرات فليتأمل * نحو تعلمت العلم * اى مسائله لان حقيقة كل علم مسائله فعلى هذا يكون قوله * مسئلة * منصوبا بنزع الخافض بتقدير المضاف اى تعانيت ٨ وتجشمت

٨ من العناء وهو المشقة *

فى تحصيل تمام العلم المط بتحصيل المسئلة * بعد * تحصيل
* مسئلة * اخرى وظرف لتعلمت يجوز ان يكون قوله مسئلة
بدلا من العلم على نهج بدل البعض من الكل والمعنى تعلمت
مسئلة بعد تعلمى مسئلة اخرى فيدخل المسائل كلها فى تعلم
المتكلم واعلم ان غالب بناء هذا الباب ان يكون للمطاوعة
عند صاحب المفتاح وابن الحاجب والعلامة التفتازانى
والشريف المحقق الجرجانى فترجح المص مخصصا بالذكر
يوجب مخالفته لجمهور المحققين وهو فى قوة الخطأ مع كونه
مخالف لدأبه ٧ ايضا فى هذه الرسالة الا ان يقال مراده ادعاء
اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف ويؤيد ما قلنا
ما ذكر فى روح الشروح حيث قال وبناؤه غالبا للتكلف
اما مطاوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلم او غير
مطاوع نحو تشجع انتهى وهذا من قبيل ضم النشر وتقليل
الاقسام وهو معتبر عند المحققين ثم اعلم ان تفعل وتفاعل
يشتركان فى كونهما للتكلف الا ان بينهما فرقا وهو ان تفعل
يظهر صاحبه عن نفسه ما ليس فيه وتفاعل ايضا يظهر
صاحبه عن نفسه ما ليس فيه ولكن يريد حصوله فى نفسه
والى هذا اشار جار الله العلامة فى المفصل بقوله وليس
تحلم مثل تجاهل لان الفاعل فى تحلم يطلب ان يكون حليما
والفاعل فى تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا وقد يجئ بناء
هذا الباب للاتخاذ والمراد به جعل الفاعل المفعول اصل
الفعل نحو توسدت الحجر اى اتخذته وسادة فان الفاعل
جعل المفعول وهو الحجر اصل الفعل وهو الوسادة ولابد

ان

٧ لان دأبه اخذ المعانى العالية * فى هذه الرسالة

ان يكون تفعل بهذا المعنى متعديا وللتجنب اى للدلالة على
ان الفاعل جانب الفعل نحو تحوب اى بعد من الحوب وهو
الاثم وتحرج وتهجد اى بعد من الحرج والهجود وهو
النوم كما قال الله تعالى فى الامر لرسول الله عليه الصلاة والسلام
(ومن الليل فتهجد به نافلة لك) وبمعنى استفعل نحو تكبر
وتعظم وتيقن وتبين اى طلب الكبر والعظمة واليقين
والبيان وتحين اى طلب الحين كما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم (تحينوا ليلة القدر فى العشر الاواخر) او قال فى السبع
الاواخر) اى اطلبوا حينه ويومه ويكون لافادة الكمال
فى حق الله تعالى نحو تقدس وتوحد وتفرد وللتشبيه نحو
تهجر اى تشبه بالمهاجرين كما قال النبى صلى الله عليه وسلم
(هاجروا ولا تهجروا) وللصيرورة نحو تمول اى صار ذا مال
ولمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وللانقلاب كتحجر الطين
اى انقلب حجرا وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ولحصول
الشئ بلا عمل نحو تولد وتكون وللاعتقاد نحو تعظم اى
اعتقد انه عظيم (ثم اعلم انه اذا كان فاء تفعل قريبا فى المخرج
من التاء جاز ان تقلب التاء بما تقاربه فى المخرج وتدغم فيها
وتجتلب همزة لسكون الاول المدغم وتعذر الابتداء بالساكن
نحو ادثر وازمل اى تلفف بثيابه وفى القرآن (قالوا اطيرنا بك
وازينت وظن اهلها) وفى بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون
وان يطوف بهما ولتصدقن وافلم يدبروا القول ولا يسمعون
(والذين يلمزون المطوعين) من التدثر والتزمل والتطير
والتزين والتضرع والتطوف وهو الاقدام فى الطواف

والتصدق والتدبر بمعنى التفكر والتأمل والتسمع والتطوع

* الباب الخامس * من الابواب الخمسة * تفاعل يتفاعل تفاعلا * وحال مصدره كحال مصدر تفعل فى الصحيح والناقص نحو تصالحا وتجافيا فتذكر * موزونه تباعد يتباعد تباعدا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف * كتباعد اصله بعد ثم صار تباعد * بزيادة التاء فى اوله

والالف بين الفاء والعين وبناؤه للمشاركة بين الاثنين * فى اصل الفعل مع تساويهما فيه * فصاعدا * اى فذهب الاشتراك حال كونه اخذا فى الزيادة الى ثلثة واربعة وهلم جرا والاولى ان يقول بدل قوله للمشاركة للاشتراك اوللتشارك لان المشاركة لاتتحقق الا بعد الصدور من الفاعل والتعلق بالمفعول كما تقدم ولذا لاتضاف الا الى الفاعل اوالمفعول يقال اعجبنى مشاركة زيد عمرا اومشاركة عمرو زيدا بخلاف الاشتراك والتشارك فانهما يضافان اليهما جميعا الا ان يقال المراد بالمشاركة التشارك لان بناء المفاعلة قديجئ بمعنى التفاعل كسارع بمعنى تسارع وفيه مافيه بل الاولى ان يقال وبناؤه لنسبة اصله الى شريكين فصاعدا كتضاربا وتجاذبوا الثوب كما ان الاولى فى باب المفاعلة ان يقال وبناؤه لنسبة اصله الى احد الشريكين وتعلقه بالاخر صريحا فيلزم عكسه ضمنا كما قال العصام فى ميزان الادب حتى يظهر بينهما فرقا لان تفاعل لافادة الشركة بين اجزاء الفاعل فى اصل الفعل ولذا يكون الفعل فيه منسوبا الى اثنين فصاعدا على سبيل التصريح فاذا قلت تصالح القوم كان القوم مشتركا

في

فى الصلح واذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوبا اليهما على سبيل التصريح بالفاعلية فيكون معناهما تشارك القوم باسرهم فى الصلح وتشارك زيد وعمرو فى الضرب ولاجل ان التشارك فى تفاعل صريحا كل فعل اذا تعدى فى فاعل الى مفعول واحد لايتعدى فى تفاعل اصلا نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو لان وضعه لنسبته الى امرين من غير قصد الى متعلق له بخلاف فاعل فانه لنسبة الفعل الى فاعله مع تعلقه بغيره صريحا واذا تعدى فى فاعل الى مفعولين يتعدى فى تفاعل الى مفعول واحد نحو نازع زيد عمرا الحديث وتنازع زيد وعمرو الحديث وبالجملة ان بناء تفاعل لافادة ما يوجد بين اثنين فصاعدا بدون تعيين البادى اى الذى بدأ وباشر الفعل اولا ولذا يسند الى الكل نحو تصالحا وتصالحوا ومنه التكاثر والتفاخر بخلاف فاعل كما مر فان البادى او الغالب فيه معين فان قيل هلا يجئ بناء هذا الباب لمعان آخر وعلى تقدير مجيئه يكون ماذكره من المعانى الغالبة فلم لم يقل وبناؤه للمشاركة بين الاثنين فصاعدا غالبا قلت دأبه بيان المعنى الغالب ولذا خصصه بالذكر من غير حاجة الى قوله غالبا * مثال المشاركة * اى التشارك * بين الاثنين نحو تباعد زيد عمرا * الصواب ان يقول تباعد زيد وعمرو اذ قد عرفت مما قررناه آنفا ان كل فعل اذا تعدى فى فاعل الى مفعول واحد نحو باعد زيد عمرا لايتعدى فى تفاعل اصلا كتباعد * ومثالها فصاعدا * اى مثال المشاركة بين الاكثر * نحو تصالح القوم قوما *

الصواب ترك قوله قوما لايقال ان تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح لان بناء تفاعل قد يجئ بمعنى فاعل كما جاء عكسه لانا نقول هذا مناف لما هو الغرض من المثال لانه على هذا لايكون مطابقا للممثل له ويجئ بناء هذا الباب بمعنى فعل نحو توانيت بمعنى ونيت من الونى وهو الضعف ويجئ مطاوع فاعل لكن لامطلقا بل اذا كان الفاعل لجعل الشئ وهو المفعول صاحب اصله نحو باعدته فتباعد اى جعلته بعيدا فتباعد ولاراءة ماليس فى الواقع نحو تغافلت وتمارضت وتجاهلت اى اريت الغفلة والمرض والجهل وليست لى هذه الاشياء فى الواقع ولا اريد حصولها * النوع الثالث * من الانواع الثلثة * هو ما * اى فعل او الفعل الذى * زيد فيه * اى ماضيه المفرد المذكر الغائب * ثلثة احرف * ويسمى هذا النوع السداسى المزيد على الثلاثى لكون ماضيه على ستة احرف بزيادة ثلثة احرف * على الثلاثى المجرد وهو * الضمير اما راجع الى ما او النوع الثالث والاول اقرب * اربعة ابواب * الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال * الباب الاول استفعل * بفتح العين * يستفعل * بكسر العين * استفعالا * بزيادة الالف قبل الاخر وكسر التاء من غير الاجوف واما فى الاجوف فيجوز فيه الوجهان كما فى استقام فانه يجوز فيه استقامة على وزن استفالة بكون التاء التى فى الاخر عوضا عن العين المحذوفة وهى الواو ويجوز التكلم على اصله مثل استقواما على ما فى كتب اللغة * موزونه استخرج يستخرج استخراجا * قدمه لوقوع

الزوائد كلها فى الاول * وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة * اى بسبب زيادة * الهمزة والسين والتاء فى * محل قريب من * اوله * وقد يحذف التاء للتخفيف نحو اسطاع يسطيع وتوضيح الكلام فى هذا المقام ان فيه قولان الاول قول سيبويه فعنده زيادة السين شاذة لان اصله اطاع يطيع من باب الافعال فزيدت السين جبرا لما دخل عليه من التغيير اذ اصله اطوع يطوع فكان اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم حرف المضارعة لان كل فعل ماضيه على اربعة احرف بالوضع فحرف المضارعة مضمومة وفى غيره مفتوحة والثانى قول الفراء فعنده ليس الشاذ زيادة السين وانما الشاذ فتح الهمزة مع جعلها همزة قطع فحذف التاء لان اصله استطاع من باب الاستفعال فحذفت التاء وفتحت الهمزة فصار اسطاع ومضارعه يسطيع بالفتح وقال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى (فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا) بحذف التاء للخفة لان التاء قريبة المخرج من الطاء وعلل البيضاوى حذف التاء بقوله حذرا عن تلاقى متقاربين وقال فى تفسير قوله تعالى (ذلك تأويل مالم تسطع) اى مالم تستطع فحذف التاء تخفيفا فان قيل ما الفرق بين قول الفراء وبين صاحب الكشاف قلت ان فى قول الفراء شذوذين فتح الهمزة وحذف التاء وفى قول صاحب الكشاف شذوذ واحد وهو حذف التاء وبالجملة ان اسطاع يسطيع بزيادة السين من اطاع يطيع ومن قال اسطاع بفتح الهمزة وكسرها

يستطيع بفتح الياء من الاستفعال بحذف التاء استثقالا مع الطاء
وروى الاخفش عن بعض العرب استاع يستيع بحذف
الطاء وابقاء تاء الاستفعال والحاصل ان الغالب اثبات
الطاء والتاء معا وعليه اكثر الاستعمال فى القرأن ومن ذلك
قرؤا عقيب قوله تعالى (فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا
له نقبا) وقد يحذف تخفيفا وقد يدغم كقرأة حمزة وقد يحذف
الطاء كما هو المروى عن الاخفش وقرئ فما اصطاعوا بقلب
السين صادا (ولكل وجهة هو موليها) وكذا استكان
يجوز فيه وجهان على ما قال صاحب الكشاف فى تفسير
قوله تعالى (ولقد اخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم
وما يتضرعون) فان قلت ما وزن استكان قلت استفعل
من الكون اى انتقل من كون الى كون كما قيل استحاله اذا
انتقل من حال الى حال و يجوز ان يكون افتعل من السكون
اشبعت فتحة عينه كما جاء بمنتزاح انتهى كلامه اى كما جاء
بمنتزاح فى قول الشاعر (وانت من الغوائل حين ترمى ومن
ذم الرجال بمنتزاح) اى انت بمنتزح من الغوائل ومن ذم
الرجال اى بعيد منهما فاشبعت فتحة الزاء فصار منتزاح
والاصل استكن فاشبعت فتحة الكاف فصار استكان
* وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى
نحو استخرج زيد المال * اصله خرج وهو لازم فنقل الى
استخرج بمعنى اخرج فيكون متعديا هذا على تقدير ان يكون
بناء هذا الباب لافادة معنى افعل كاستيقن بمعنى ايقن
* ومثال اللازم نحو استحجر الطين * اى تحول الطين الى

الحجرية

الحجرية هذا على تقدير ان يكون البناء لافادة تحول الفاعل
الى اصل الفعل على ما فسره العلامة التفتازانى فان قيل
قد فسر الشريف المحقق هذا التركيب بقوله صار
الطين حجرا فيكون لازما لفظا ومتعديا معنى فكيف يصح
التمثيل به قلنا التحول على ما قالوا قد يكون حقيقة وقد يكون
مجازا فعلى الاول معنى استحجر الطين تحول الى الحجرية
ويلزمه صيرورة الطين حجرا وعلى الثانى يكون معناه صار
كالحجر فى صلابته فمثال المص مبنى على المدلول المطابقى
لمعناه الحقيقى ولذا فسرناه به وتفسير الشريف مبنى
على المدلول الالتزامى له على ان المثال يكفى فيه البناء على
ظاهر التركيب فتدبر * وقيل لطلب الفعل * واعترض عليه
بانه ان اريد به كونه لطلب الفعل دائما فلا قائل به لاتفاقهم
على انه يجئ لغير الطلب ايضا وان اريد انه لطلب الفعل غالبا
فلا يكون مقول البعض بل مقول الجمهور فليس لايراد القيل
ثمرة غير القال والقيل واجاب عنه الفاضل الكفوى باختيار
الشق الاول وتأويل ما جاء لغير الطلب بالطلب وباختيار
الشق الثانى بعدم منافات كونه مقول الجمهور مقول البعض
لاستلزامه اياه اقول كل من الجوابين فاسد اما الاول فلان
صحة تأويل ما جاء لغير الطلب يوجب ان يكون كونه
لطلب الفعل دائما متفقا عليه فلا وجه لايراد القيل واما الثانى
فلان ما دل على كونه مقول البعض لا يدل على كونه مقول
الجمهور بل ينافى كونه مقول الجمهور فلا وجه لايراد القيل
وارادة الجمهور والحاصل ان كونه مشتركا بين المتعدى

ح الجمهور ان اتيان الفعل بالتعريض يدل على انه عند الجمهور ليس كذلك *

واللازم لاينافى كونه للطلب لان بناء الاستفعال لايخ عن طلب
فقولهم استحجر الطين معناه طلب نفسه ان يكون حجرا
وقولهم استقر معناه سأل نفسه القرار على ماذكره العصام
فى شرح الشافية نقلا عن صاحب المفتاح فلا يصح التمريض
بقوله وقيل فالصواب ان يقال للسؤال غالبا كما قاله ابن
الحاجب وغيره من المحققين (نحو استغفر الله العظيم) اى
اطلب المغفرة من الله العظيم فان قيل هل بين الطلب والسؤال
فرق قلت نعم فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب
والسؤال باللسان لكن الاكثرون لم يفرقوا بينهما بل جعلوا
هذين المعنيين معنى واحدا على ما فى الامعان ثم الطلب
اما تحقيقى كاستكتبته فانه اطلب الكتابة وهو تحقيقى وكذا
استخرجت زيدا من الدار فانه لطلب خروجه من الدار
وهو تحقيقى ايضا واما تقديرى كاستخرجت الوتد من الحائط
لان الوتد لايطلب منه الخروج بل نزل السعى فى الاخراج
والحيلة له منزلة الطلب ولذا صار تقديريا وقد يجئ للتحول
نحو استحل الخمر خلا اى انقلب الخمر الى الخل فقول الفاضل
الكفوى متابعة لظاهر كلام صاحب المق اى انقلب الخمر
خلا غير صحيح كيف وقد نبه الامام البركوى على وقوعه
سهوا من قلم الناسخ لان باب انفعل لازم قطعا على ما حقق
سابقا لايقال لزومه ليس بكلى لما جاء فى القرآن العظيم
لاجدن خيرا منها منقلبا) وهو اسم مفعول لانا نقول هذا
ليس باسم مفعول بل مصدرا واسم مكان ولذا فسره
المفسرون بالمرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمته اى

اعتقدت انه كريم وللوجدان نحو استجدته اى وجدته جيدا
وللتسليم نحو استرجع القوم اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون
واعلم ان ظاهر كلام صاحب المق يوهم ان السين فى باب
استفعل حرف من حروف المعانى فيكون نحو استكرم مركبا
من حرف وفعل فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على
الاعتقاد مثلا ليس هو السين فقط بل مجموع حروف الكلمة
مع الهيئة غايته انه صار دخوله سببا لذلك المعنى وجزء
من الدال عليه واسناد المعانى الى السين مجاز من قبيل
اسناد الشئ الى سببه على ما بين فى باب الافعال * الباب الثانى
افعوعل يفعوعل افعيعالا موزونه اعشوشب يعشوشب
اعشيشابا * اصله اعشوشابا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها * وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف * ثلثة
منها اصلية والباقى زائدة * بزيادة الهمزة فى اوله والواو
وحرف آخر * اى مغاير لها * من جنس عين فعله * اى من
مثل عين فعله * بين العين واللام * ولم يختلفوا فى ان الزائد
هو الشين الثانى كما اختلفوا فى فعل وتفعل لكن اعترض عليه
انه قد حقق فيما سبق من ان الحروف الزائدة فى الاسماء
والافعال حروف اليوم تنساه والشين ليست منها فكيف تزاد
هنا واجيب بانهم قالوا اذا كانت الزيادة للالحاق اومن جنس
الاصول يجوز زيادة اية حرف كانت كما هنا على ما فى الشافية
وشرح الزنجانى للتفتازانى * وبناؤه لمبالغة اللازم * يشير
الى ان بناء هذا الباب لازم لاغير ولذا لم يقل غالبا لكن نقل
عن بعضهم انه قد يجئ متعديا نحو احلوليته بمعنى جعلته حلوا

واعروريت الفرس اى ركبته عريانا وقيل لا ثالث لهما كذا
فى شرح ميزان الادب ونحوا فهم صورة المبالغة على من
لم يكن له ممارسة بالعربية من المبتدئين صوره بمثال بالنسبة
اليهم فى صورة الاستدلال فقال (لانه) اى الشان واعلم ان
اهل العربية اعتبروا ضمير الشان وضمير القصة على ما هو
الواقع فى كلام البلغا وذلك بايراد المضمر موضع المظهر على
خلاف مقتضى الظ ويقولون هو زيد عالم مكان قولنا الشان
زيد عالم وهى زيد عالم مكان قولنا القصة زيد عالم على ماقاله
الخطيب لكن يختار تأنيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام
مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة فان هندا مؤنث غير
فضلة بل عمدة لكونها مبتدأ وكذا مليحة فانها عمدة لكونها
خبرا وقوله تعالى (فانها لاتعمى الابصار) فان الابصار
فى هذا الكلام لكونها جمعا مؤنث غير فضلة بلى عمدة لانها
فاعل لاتعمى وانما اختاروا قصدا الى المطابقة لاباعتبار
كونه راجعا الى ذلك المؤنث بخلاف قولنا هى الامير بنى غرفة
فانه لم يسمع لان الكلام وان وقع فيه الغرفة لكنها فضلة
لكونها مفعولا وكذا قولنا هى زيد عالم لم يسمع ايضا لعدم
وجود مؤنث فيه اصلا وان كان القياس يقتضى جوازه على ما
حققه العلامة التفتازانى فى المطول والمص اورد ضمير الشان
هنا على ما هو المختار عند البلغا فتفطن (ثم ان ضمير الشان
يستعمل فى مقام الاجمال ثم التفصيل لاعتناء المتكلم شان الحكم
وتقريره فى ذهن السامع على ما ذكره المحقق السيالكوتى
فى حاشيته على المطول * يقال * فى اللغة * عشب الارض

اذا

اذا نبت * النبات * فى وجه الارض * اى سطحه نباتا كائنا
فى الجملة * اى قليلا فالاسناد مجازى من قبيل جرى النهر
وسال الميزاب ولعل تفسير بعض الشارحين بقوله اى صار
الارض ذانبات قليل بيان لحاصل المعنى ويحتمل ان يكون
الوجه زائدة كما فى قول بعض الشعراء الا كل شئ هالك غير
وجهه اى غيره وعشب بضم عين الفعل من العشب بضم
العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب فهو لازم ولفظ
فى الجملة يستعمل فى القلة كما ان بالجملة مستعمل فى الكثرة
ويقال اعشوشب الارض * ويجوز اعشوشب الارض
اذا كثر نبات وجه الارض * وكثر عشبها واضافة النبات
فيئية وكذا يقال اخشوشن اذا اشتدت خشونته واخشوشن
الرجل اذا تعودت لبس الخشن من خشن بكسر العين
من الخشونة ضد اللينة من باب حسب فهو لازم ايضا وكذا
اخشوشب من الاخشيشاب لما روى عن عمر الفاروق رضى الله
عنه اخشوشنوا واخشوشبوا وتمعددوا اى تعودوا لبس الخشن
واختاروا ابتذال النفس وتشبهوا بمعد فى العيش تواضعا
لله تعالى ومعد قبيلة من العرب مشهورة فى رثاثة الحال ودناءة
العيش * الباب الثالث افعول يفعول افعوالا موزونه اجلوذ
يجلوذ اجلواذا * بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو
يقال اجلوذ بهم السير اذا دام مع السرعة وهو نوع سير الابل
واعترض بانه اذا اجتمع فى الكلمة مقتضى الاعلال ومقتضى
الادغام يرجح الاول على الثانى لان الاعلال يجب بالنظر
الى واحد من حروف العلة والادغام لم يجب الا بالنظر اليهما

وما بالنظر الى الواحد ارجح على ما بالنظر الى الاثنين فلم
روعى الادغام مع كونه مرجوحا واجيب بان الواوين
اذا زيدتا معا ولم يبال حركة الواو الاولى فاستعد الادغام
دفعة فاختير الادغام دون الاعلال بخلاف ارعوى على ما
سبق وقد قيل اجليوازا بقلب الواو الاولى ياء لسكونهـا
وانكسار ما قبلها لكنه مرجوح بالدليل المذكور فتدبر
وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف * كاجلوز اصله
جلز ثم صار اجلوز * زيادة الهمزة في اوله والواوين بين
العين واللام * فادغمت الواو في الواو فصار اجلوز * وبناؤه
ايضا * كبناء الباب الثاني * لمبالغة اللازم * اي لافادة الكثرة
في اصل الفعل اللازم اشار بذلك ايضا الى ان بناء هذا الباب
لازم والحال انه يجئ لافادة المبالغة في اصل الفعل سواء كان
لازما كاجلوز اومتعديا كاعلوط يقال اعلوط الرجل بعيره
اذا تعلق بعنقه وعلاه ويقال اعلوطني فلان اي لزمني
والاولى فيه وفيما قبله ان يقال وبناؤه لمبالغة اللازم غالبا وقد
يكون لمبالغة المتعدي وانما كان كذا * لانه * اي الشان * يقال
في اللغة * جلز الابل اذا سار * هكذا وجدنا النسخ الموجودة
عندنا ولعله سهو من قلم الناسخ اذ الصواب تأنيث الفاعل
لانه مسند الى ضمير الابل وهي جمع لا واحد لها من لفظها
وكل جمع كان كذلك اذا كان من غير الادميين وجب تأنيثه
لان كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة
سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا اولفظيا ولم يكن
واحده اصلا والابل كذلك * سيرا * ملابسا * بسرعة * وقوله

سيرا

سيرا مفعول مطلق نوعي ولامبالغة في حد ذاته لانه سير
مخصوص من مطلق السير قال الفاضل الكفوي فيه اشارة
الى ان في اصل الكلمة مبالغة فاذابني من هذا الباب يفيد
زيادة في تلك المبالغة اقول فيه نظر لانه لو كان كذلك لوجب
ان يقال لزيادة مبالغة اللازم * ويقال * في اللغة وفي السنة
العرب * اجلوز الابل اذا سار * الصواب سارت ايضا لما مر
سيرا زيادة سرعة * اي سيرا سريعا مبالغة سرعة * الباب
الرابع افعال يفعال افعيلالا * اصله افعالل يفعالل افعلالا
فادغم اللام في اللام في الماضي والمضارع فصار افعال يفعال
فان قيل فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين اذ الالف ساكنة
واللام الاولى ساكنة ايضا وهو غير جائز قلنا لانم عدم الجواز
مطلقا وانما كان غير جائز لو لم يكن الاول من الساكنين
حرف مد والثاني مدغما فيه وليس كذلك فانهما وان كانا ساكنين
لكن الالف حرف مد واللام الاولى مدغمة فيجوز لان اللسان
يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك
فيكون الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء
الساكنين الخالص وافعيلالا لا اصله افعئلالا قلبت الالف ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار افعيلالا لان الالف الساكنة
اذا كان ما قبلها مكسورا تقلب بجنس حركة ما قبلها * موزونه
احمار يحمار احميرارا * ففعل مثل مافعل فتذكر * وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله
والالف وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره * وتفصيل
تخصيص بالحرف الاخير من المثلين قد مر في باب الافعلال

فتذكر * وبناؤه * ايضا كبناء باب الافعلال وهو الملايم
للسوق ومن قال كبناء البابين المذكورين فقد بعد عن المرام
لمبالغة اللازم * اى لافادة الكثرة فى اصل الفعل اللازم
ثم لما قال فى باب الافعلال ان بناؤه لمبالغة اللازم وقال هنا
ايضا وبناؤه لمبالغة اللازم كان المقام مظنة ان يتوهم ان
بناءهما لمبالغة اللازم بحيث لايوجد فرق بينهما فاستدرك
واراد دفعه باثبات الفرق بينهما وقال * لكن بناء هذا الباب
ابلغ * اى اكثر مبالغة * من باب الافعلال * لان كلمة لكن
للاستدراك وهو عبارة عن دفع توهم نشأ من الكلام السابق
دفعا شبيها بالاستثناء فى كونها اخراجا لما بعد لكن عما قبلها
توهما وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ماقبلها لما بعدها
وبهذا الاعتبار تراهم يقدرون الاستثناء المنقطع بلكن
وبالجملة فالرفع الشبيه بالاستثناء انما يتصور اذا كان هناك
نفى يمكن استدراكه بالاثبات او يكون هناك اثبات ليمكن
استدراكه بالنفى ومن ههنا تراهم يقولون ان لكن يتوسط
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فاذا قلت جاءنى زيد وقد كان
بينه وبين عمرو مصاحبة وكان المقام مقام ان يتوهم مخاطبك
ان عمرا ايضا جاء فانت تستدرك وهمه وترفعه فتقول لكن عمرا
لم يجئ اذا عرفت هذا فمعنى كلام المص لكن بناء هذا الباب
ابلغ اى ليس بقدر مايفيده بناء باب الافعلال من المبالغة
بل ازيد مبالغة منه لما قرروه من ان زيادة اللفظ تدل على
زيادة المعنى وان كان المفضل والمفضل عليه مشتركين
فى اصل المبالغة فان قلت يستفاد منه نفى الشركة وقد قرر

العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص انه لايقال لنفى الشركة
حتى ان نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا
جاءك دون عمرو ولا لمن اعتقد انهما جاءك جميعا فكيف يصح
نفى شركة المراد منهما قلت هذا مختص بالنفى واما هنا
فالمعطوف عليه مثبت فتأمل ثم استدل على ابلغية بناء
هذا الباب من بناء باب الافعلال فقال * لانه * اى الشان
يقال حمر زيد * من الثلاثى * اذا كان له * اى حصل لزيد
حمرة فى الجملة * اى حمرة قليلة قيل لاحاجة اليه اقول بل لا
حاجة الى قوله * ويقال احمر زيد * من الخماسى * اذا كان له
حمرة مبالغة * اى كثيرة والاولى ان يقال وبناؤه لزيادة
المبالغة لانه يقال احمر زيدا ونحو احمار زيد لكن مراد المص
رد ما نقل عن سيبويه ان احمر مقصور من احمار لطول الكلمة
والايماء الى ان باب احمر باب مستقل تنصيصا للارجح
وتوضيحا للمبالغة وزيادتها * ويقال احمار زيد * من هذا الباب
اذا كان له حمرة زيادة مبالغة * اى اكثر مبالغة وبالجملة
ان بناء افعل وافعال للمبالغة فى النعوت لكن الثانى اشد
مبالغة لما ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى نحو اصفر
واصفار وابيض وابياض وادهم وادهام ومنه قوله تعالى
مدهامتان) اسم فاعل تثنية مؤنث اشبهت باسم المفعول
بعد الادغام (ولما فرغ عن بيان الثلاثى ومنشعباته مما زيد عليه
من غير الالحاق شرع فى بيان الرباعى المجرد ومنشعباته
فقال * وواحد منها * من الابواب الخمسة والثلثين فواحد
مبتدأ ومنها صفة مخصصة اذ لايجوز وقوع النكرة المحضة

مبتدأ ولذا لم يجوز وا كونها حالا وهذا على نهج قوله ستة منها ولا حاجة الى كون التقدير باب واحد او بناء واحد كما قدره بعض الشراح والا لكان قوله منها زائدا لاطائل تحته ضرورة ان الغرض تعداد الابواب الخمسة والثلثين الان يقصد مجرد البيان * للرباعى المجرد * عن الزيادة خبر المبتدأ والجملة معطوفة على قوله ستة منها للثلاثى المجرد او على قوله واثنى عشر * وهو * اى الرباعى المجرد * باب واحد حكم بعض الشارحين بانه زائد لا حاجة اليه وتبعه الفاضل الكفوى والذى دعاهم اليه انهم قدروه فى قوله وواحد منها باب واحد او بناء وهو لبس بمراد المص بل مراده ما بيناه ولما قال وواحد منها للرباعى المجرد توهم متوهم ان لذلك الواحد انواع ولكل نوع ابواب فدفعه بقوله وهو باب واحد فعم ثبت الاحتياج اليه تنصيصا للحق لكن بقى ههنا اشكال صعب وهو ان الرباعى المجرد على ماسبق منا فى اول الرسالة قسم من الاصلى وهو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وقد اعتبر فى مفهومها الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه الجمع اذ لبس فى المجموع من حيث مجموع ملاحظة وحدة وفردية على ما فى الحواشى الشريفة الشريفية حيث قال هناك الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو المجموع اذ لبس فيه ملاحظة وحدة وفردية * وزنه فعلل يفعلل فعللة وفعلالا * اى ميزانه والموزون به قد ذكر المص بماضيه ومضارعه ومصدريه فتوجيه الفاضل الكفوى بقوله لم يذكر مضارعه كما ذكره

فى الثلاثى لعدم الالتباس هنا غير موافق لما نشر من النسخ ولعله التبس بعبارة المق فوجه بما وجه به شارحوه واعلم انهم انما لم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسره وضمه لامتناع حركة عينه بتوالى اربع حركات فى كلمة واحدة فجعلوا عينه ساكنا (فان قيل لم خص العين بالسكون مع ان غيره لو اسكن لا يوجد توالى اربع حركات قلنا انه لا يجوز اسكان غير الثانى اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن واما الثالث فللزوم التقاء الساكنين على غير حده اذ الرابع يسكن اذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك واما الرابع فلوجوب بناء الماضى على الفتح لفوات موجب الاعراب وهو مشابهة للاسم مالم يمنع مانع فلما لم يجز اسكان غير الساكن فتعين اسكانه * موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا * بكسر الدال هذا فى الصحيح واما فى المضاعف فقد يجئ بفتح الاول نحو قوقاة يقال قوقى الديك قوقاة اذا صاح وقد يجئ بكسر الاول نحو زلزال ووسواس قال العلامة الزمخشرى فى تفسير سورة الناس ان الوسواس بالفتح اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال بالفتح كاسم بمعنى الزلزلة واما المصدر فوسواس بالكسر كزلزال هذا (فما قاله الفاضل الكفوى واما فى المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو زلزل زلزالا بالفتح والكسر نقلا عن التفتازانى فلا اصل لنقله ولا لمنقوله كيف وان الزلزال بالكسر مصدر وبالفتح اسم لحركة شديدة على ما صرح به البيضاوى ايضا ومحشوه ثم اعلم ان فى زلزل خلاف بين البصريين والكوفيين فعند

البصريين رباعى مجرد وعند الكوفيين ملحق بالرباعى المجرد لانهم جوزوا تكرار الفاء وحده وقالوا زلزل من زل وصرصر من صر ودمدم من دم ودليلهم اتحاد المعنى لان زلزل وزل بمعنى حرك وصرصر وصر بمعنى صوت ودمدم ودم بمعنى اهلك وقال البصريون انه رباعى مجرد ليس بتكرير لفاء ولا لعين بل كل حروفه اصلية واستدلوا عليه بانه ان كرر قبل العين لزم الادغام وهو متعذر لاستلزام الابتداء بالساكن ولوجئ بهمزة الوصل لوقع الالتباس بباب آخر وان كرره بعده لزم تكرير الفصل بحرف ولم يثبت مثله فى لغتهم * وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف * حال كونه ملابسا اوهو * بان يكون جميع حروفه اصلية * احترازعن الرباعى المزيد على الثلاثى * وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو دحرج زيد الحجر * اى دوره وكذا زلزل كقوله تعالى (اذا زلزلت الارض زلزالها) وكقوله تعالى (اذا بعثر ما فى القبور) بالبناء للمفعول فيهما * ومثال اللازم نحو دربح زيد * يقال دربح الحمامة لذكرها اى خضعت له ودربح الرجل اذا طأطأ رأسه وبسط ظهره وكذلك قوله تعالى (حصحص الحق) اى ثبت واستقر وكذا هملج الفرس اى مشى مشى الهملاج وهو الفرس وبعضهم جعله متعديا وبرهم اى ادام النظر وبرهن زيد فما قاله صاحب المق من ان ابواب الرباعى كلها متعد لادربح فقد رده الامام البركوى فى الامتحان بمجئ برهن وموت وامسى وجلبب وغيرها وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم

به نحو بسمل وحمدل اى قال بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحولق اى قال لا حول ولا قوة الا بالله وحسبل وسبحل اى قال حسبى الله وسبحان الله ومنه قول المحدثين حديث مروى (بالعنعنة) اى بان يقال من فلان عن فلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه قول العلماء هذه فذلكة ذلك الكلام واصله ان من فرع كلاما على كلام سابق يقول فذلك كان كذا والمراد نتيجته وحاصله ويسمى هذا بالاشتقاق المنحوت ولا يشترط منه حفظ المشتق منه بتمامها * وستة * مبتدأ مضاف الى * ابواب * خبره * الملحق دحرج * اى لما هو ملحق بكلمة دحرج بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد لاجل الالحاق وانما زيدت لغرض جعل بناء على بناء ازيد منه فيجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلى فى الملحق به ليعامل معاملته فى التصغير والتكثير وغيرهما وجعل بعضهم هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له اصلا غير الالحاق وهو فاسد لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل لما ان دلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى مرعى فيما بينهم بل المراد من زيادة الالحاق ان لا تكون الزيادة مطردة فى افادة المعنى كزيادة الهمزة فى اكرم وتكرير العين فى كرم وزيادة الالف فى كارم فانها لا يقال لهذه الزيادة انها للالحاق وان صار لفظ كل منها بواسطة الزيادة على وزن الرباعى فان هذه الزيادات ظاهرة فى معان آخر على ما بين معانى كل منها فى بابه فلا يجوز حمل تلك الزيادات على الغرض اللفظى الذى هو الالحاق مع

ومن باب النحت قوله الدمعزة
والطلبقة فى الدعاء بقوله ادام
الله عزه واطال الله بقاءه
لقارصى زاده
جمال الدين

ظهور امكان حمل تلك الزيادات على الغرض المعنوى وجعل العصام الملحق بالرباعى سبعة بزيادة باب فعنل حيث قال فى ميزان الادب وللمزيد الثلاثى ملحقا بدحرج سبعة جلبب وحوقل وبيطر وجهور وعثير وقلنس وقلسى انتهى فالاولى للمص ان يجعله سبعة كما جعله وما قاله بعض الشارحين من انه بحكم الاستقراء ثمانية ابواب لان باب فعنل وفعنل ايضا منه كقلنس وزلزل انتهى مبنى على مذهب الكوفيين وقد اشرنا الى ضعفه آنفا فتذكر * ويقال * اى يطلق * لهذه الستة الملحق بالرباعى * المجرد اختلف النسخ هنا ففى بعضها وستة ابواب لملحق دحرج الباب الاول وقوله ويقال وقع بعد بيان الابواب الستة وفى اكثرها وقع قبله وبعده والاصوب تركه هنا واتيانه بعد الابواب الستة * الباب الاول * من تلك الابواب الستة هو ما زيد فيه الواو بين الفاء والعين * فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا * اصله فوعالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما جاز الاعلال هنا لعدم كونه مبطلا للالحاق لبقاء الوزن بخلاف الادغام فانه مبطل لانكسار الوزن به ولذا لا يجوز الادغام فى جلبب كما سيجئ * موزونه حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا * اصله حوقالا فصار بعد الاعلال حيقالا * وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف * ثلثة منها اصلية وواحدة زائدة فاصله حقل ثم صار حوقل * بزيادة الواو بين الفاء والعين وبناؤه للازم فقط نحو حوقل زيد * اى هرم وضعف كذا فى الصافية وفى شرح

الشافية للسيد عبد الله اى كبر وفتر عن الجماع وفى بعض النسخ لم يوجد بيان بناء هذه الابواب * الباب الثانى * هو ما زيد فيه الياء بين الفاء والعين * فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا * فان قيل تقديم الباب الثالث وهو باب فعول كما قدمه صاحب المق نظرا الى انهما متوافقان فى كون الزائد فيهما واوا قلنا وان توافقا لكن المص نظر الى ان الواو الزائدة فى الاول بين الفاء والعين وفى الثالث بين العين واللام فاخره باعتبار تأخر محل الزيادة واما باب فيعل وان كان الزائد فيه هو الياء لكن الزيادة واقعة بين الفاء والعين كباب فوعل فقدمه باعتبار تقدم محل الزيادة وتقديم ما فيه الواو على ما فيه الياء لقوة الواو وهو ظ * موزونه بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا * على وزن فيعالا * وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف * كبيطر اصله بطر فصار بيطر * بزيادة الياء بين الفاء والعين وبناؤه للتعدية نحو بيطر زيد القلم اى شقه * وعرضه من التفسير على ما فى بعض النسخ التنصيص على كونه متعديا ويطلق البطر على شدة الحرج فهو متعد ايضا لكن ما فى القاموس المبيطر معالج الدابة والبيطرة صنعته فعلى هذا اذا قيل بيطر زيد كان متعديا من حيث المعنى لتضمنه معنى عمل ولازما من حيث اللفظ فمثال المص مبنى على المعنى الخاص فافهم * الباب الثالث فعول يفعول فعولة وفعوالا * قد عرفت ان المص قدم الباب الذى زيد فيه الواو بين الفاء والعين على باب الذى زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو فكذا قدم

الباب الذى زيد فيه الواو بين العين واللام على الباب الذى زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو * موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا * بكسر الجيم ولم نقف على وجود المصدر الثانى فيما رأيناه من كتب اللغة غير ان المصدر الاول موجود * وعلامته انيكون ماضيه على اربعة احرف * جهور اصله جهر فصار جهور * بزيادة الواو بين العين واللام وبناؤه للتعدية نحو جهور زيد السر * اى اظهره وافشاه وجهور زيد الحديث اى اظهره وجهور الكلام بلند كفت سخن را والجهورة بمعنى رفع الصوت يقال جهور بالقول وجهر به اى رفع به صوته يقال فلان جهورى الصوت اى رفيع الصوت فعلى هذا يكون لازما لفظا ومتعديا معنى * الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا * اعلم انهم قالوا لا يوجد فى كلام العرب وزن فعيل بفتح الفاء الا ضهيد وانما الموجود فعيل كعثير بكسر الفاء وسكون العين وفتح الياء وضهيد ليس بلغة اصلية بل هو مصنوع بمعنى الشديد والصلب قال فى الترجمان ولا تقل عثير لانه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء الا ضهيد وهو مصنوع معناه صلب شديد كذا فى الصحاح انتهى ولعل لهذا لم يأخذ ابن الحاجب وزن فعيل فى باب الملحق فى الشافية وكذا صاحب المراح ولعل اخذ المص وصاحب المق وصاحب الميزان مبنى على طلاعهم عليه فعلى هذا عثير من عثر يعثر عثورا والعثور بالضمتين لغة قريش واصله ان من عثر فهو غافل ينظر

اليه حتى يعرفه كذا فى الترجمان واما من العثار يقال عثر فى ثوبه يعثر عثارا اى زل وفى الترجمان العثار افتادن بروى اى برسرور آمدن * وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف * كعثير اصله عثر فقصد الالحاق فصار عثير * بزيادة الياء بين العين واللام وبناؤه للازم نحو عثير زيد * اى اطلع او زل ولم يستقر رجله موضع وضعه * الباب الخامس فعلل يفعلل فعللة وفعلالا موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا * الاولى اما تقديمه على كل الابواب كما فى الشافية او تأخيره كما فى المق لان الزائد فيه حرف صحيح والزوائد الباقية حرف علة وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح اولى اذ العلة اصل واكثر لكن المص نظر الى ان باب سلقى اجرى فيه الاعلال بالقلب والاعلال بالآخر وان كان غير مضر بالالحاق اذ لا يبطل الالحاق بتغيير آخر الكلمة على ما بينه صاحب الامعان لكنه ضعيف بالنسبة الى هذه الابواب فاخره فان قيل انهم زادوا حرف العلة اولا سواء كان واوا وياء بين الفاء والعين فى الباب الاول والثانى ثم بين العين واللام فى الثالث والرابع فلم يزيدوا فى آخر الفعل الكائن من الباب الخامس وزادوا الياء فى آخر الفعل الكائن من الباب السادس فقط والترتيب الطبيعى يقتضى زيادة الواو فى آخر فعل الباب الخامس والياء فى آخر فعل الباب السادس فلم يقولوا جلبو قلنا انما لم يزيدوا الواو فى جلبب لانهم لو زادوا لوقعت الواو رابعة فى الطرف فتقلب الفا

وتكتب بصورة الالف فكان مظنة ان يقال ان الالف
لايكون للالحاق عندهم واذا اتوا بتكرير اللام واما الالف
المقلوبة فى سلق فمكتوب بصورة الياء فرقا بينها وانما
لم يدغم لان الادغام يبطل الالحاق ويكسر وزن الملحق
كالاعلال فى الوسط فليتأمل * وعلامته ان يكون ماضيه
على اربعة احرف * كجلبب اصله جلب فصار جلبب
* بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله فى آخره * هذه
الزيادة هى الباء الثانى من غير اختلاف فيما بينهم ومانقل
عن سيبويه من جواز الامرين فلا اصل له لان الترتيب المرعى
فيما بينهم ينادى فساده باعلى صوت لان البابين الاولين
يزاد فيهما بين الفاء والعين والبابين اللذين بعدها يزاد فيهما
بين العين واللام فبقى ان البابين الاخرين يزاد فى محل آخرهما
فكيف يجوز سيبويه الامرين وما تجويزه الا فى الافعال
المذكورة سابقا * وبناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال *
اى جره واخذه الجلب بفتح الجيم وسكون اللام والجلب
بفتحتين الجر الى نفسه يقال جلب الشئ يجلبه جلبا وجلبا
وجلبت الشئ الى نفسى من باب ضرب ويقال جلب الشئ
على فرسه يجلب جلبا من باب نصر اذا صاح من خلف
الفرس واستحثه للسبق والجلبة بضم الجيم وسكون اللام
جلدة حصل فوق الجرح اذا حان برؤه يقال جلب الجرح
يجلب جلبة من الباب الاول والثانى والجلبة ايضا شدة
الزمان يقال اصابتنا جلبة الزمان وكلبته واما الجلبية
والجلباب كالدحرجة والدحراج الملحفة التى تستبها المرأة

فهى

فهى غير مغنى جلب وفيه معنى الجلب ايضا يجر الجلباب
الى نفسها عند المشى لحفظ نفسها مثلا عن المحارم فاذا كان
المراد من الجلباب الملحفة يكون لازما من حيث اللفظ ومتعديا
من حيث المعنى * الباب السادس * من الابواب الستة
* فعلى يفعلى فعلية وفعلاء موزونه سلقى * قلبت الياء فيه
وفى فعلى الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها * يسلقى * اسكنت
ياؤه لثقل الضمة عليها وبقى ساكنا لانكسار ماقبلها ويجوز
قلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اذا كان مجهولا وكتبت
الالف فيهما على صورة الياء دلالة على انها مقلوبة منها
لقربها فى المخرج من الالف بخلاف ما اذا كانت المقلوبة
واوا فانها تكتب بصورة الالف لبعد الواو فى المخرج
من الالف ولايبطل الالحاق بقلب الاخر الفا لكون الاخر
محل التغيير ولاسيما عند اتصال الضمير ولانه كالوقف
* سلقية * على وزن دحرجة ولايجوز ان يكون سلقاة
على فعلاة اذ لوجاز لم يبق الوزن فيكون مبطلا للالحاق
كما قاله بعض الشارحين فعلاة اصله فعلية قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه بحث من وجهين اما اولا
فلان الشرط الاول من الشروط السبعة ٨ غير موجود هنا
وهو كونها فى وزن الفعل لانه ثقيل يناسبه التخفيف ولذا
قالوا وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة لخروجها بالتاء
عن وزن الفعل وعدم هذا الشرط مانع من الاعلال
وارتفاع الموانع معتبر فى القواعد واما ثانيا فلان الياء وان كان
آخر الكلمة فى الاصل لكنها خرجت عن الآخرية

٨ المعتبرة فى قلب الواو والياء الفا
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما *

بسبب التاء على ما صرح به نفس هذا الشرح حيث قال بعد هذا الكلام ولم تكتب على صورة الياء لخروجها بالتاء عن الآخرية وانما يكون ذلك اذا كان فى الاخر لكونه محل التغيير كما كان فى ياء رمى انتهى فتى خرجت عن الاخرية لم يجز الاعلال عند كونه مبطلا للالحاق وان جاز عند عدم كونه مبطلا للالحاق كما فى حيقالا على مامر فتدبر* وسلقاء* بقلب الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة اذ اصله سلقايا وبيان ذلك ان الواو والياء اذا وقعتا فى الطرف بعد الف زائدة قلبتا الفا اما لعدم كون الالف حاجزا حصينا واما لتنزيلهما منزلة الفتحة لانها متولدة منها فقد التقتا الفان ساكنتان احديهما الف الزائدة وثانيهما الف المقلوبة فلاجرم حركوا المقلوبة الاخيرة فان قيل لم لم يحذفوا احديهما قلنا لو حذفت لكان الممدودة مقصورة فاختل الغرض فاذا حركت الاخيرة صارت همزة * وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف* كسلقى اصله سلق فصار سلقى * بزيادة الياء فى* محل قريب من* آخره * وعند بعضهم بزيادة الالف واختاره الفاضل الكفوى وهذا مخالف لما هو المشهور فيما بينهم ان الالف لا يكون للالحاق وانما الزائد هنا هو الياء لكنها تقلب الفا على ما قررنا فى اول الباب* و بناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا* يقال سلقيته سلقاء اذا القاه على ظهره وسلقيت رجلا اى اوقعته على قفاه وكذا سلقته يقال طعنته فسلقته اذا القيته على ظهره من السلق بفتح السين وسكون اللا

فعلى هذا يكون معنى سلق وسلقى واحدا ويقال سلقه بالكلام اذا اذاه بشدة القول باللسان كما فى قوله تعالى (سلقوكم بالسنة حداد) وعند ابى عبيدة بالغوا فيكم بالكلام ويقال سلقت المزادة اذا دهنتها والمزادة بكسر الميم هو الابنان ويقال سلقت البقلة او البيض اذا اغليته بالنار اغلاء خفيفا ويقال سلقها وسلقيها اذا بسطها ثم جامعها وفى بعض النسخ سلقى زيد اى نام على قفاه فهذا يشعر بانه قد يكون لازما ولعل هذا مصنوع لانه لم يأت فى كتب اللغة بهذا المعنى وانما هو معنى الاستلقاء اذ يقال استلقى الرجل اذا نام على ظهره فتدبر* ويقال* ويسمى* لهذه* الابواب* الستة * وهو باب الفوعلة والفيعلة والفعولة والفعيلة والفعللة والفعلية عندهم * الملحق بالرباعى * لكونها على زنته هذا على تقدير نكريره انما ذكر لتقريب المفسر والمفسر ولابد من ذكره هنا سواء ذكر فيما سبق اولا اذ لو لم يذكر هنا مع كونه مذكورا فيما سبق لزم الفصل بين المفسر والمفسر بابواب كثيرة وكلام طويل وهو غير معقول فى مقام التفهيم بل قبيح ولذا رجحنا الترك فى ذلك المقام والاتيان هنا فتذكر* ومعنى الالحاق* اعلم ان التفسير بكلمة اى للايضاح والكشف والتفسير بما يشتق من العناية والقصد والارادة لدفع السؤال وازالة التوهم اذ قد يتوهم هنا ان الملحق من الالحاق وهو من اللحاق بفتح اللام او اللحق بفتحتين بمعنى الوصول والادراك يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع اذا ادركه والالحاق الايصال

ويقال الحقه بمعنى لحقه فهذا المعنى اللغوى لايليق بهذا
المقام فسئل بناء على ذلك التوهم بانه ما معنى الالحاق هنا
عندهم ؟ وفى اصطلاحهم دفعه مزيلا لذلك التوهم
بقوله ومعنى الالحاق فاللام للعهد الخارجى النوعى فما قاله
الفاضل الكفوى اى الحاق هذه الابواب على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية
او مغنيا غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود كما هو
مذهب البصرية مما لاوجه لتخصيصه بالحاق هذه الابواب
والحال ان المراد منه معناه الاصطلاحى وهو * اتحاد
مصدرى الملحق * نحو جلببة وجلبابا * والملحق به * نحو
دحرجة ودحراجا فيكون التقدير اتحاد مصدرى كل من
الملحق والملحق به فلا يرد ما قيل من انه اذا كان المراد
بالالحاق اتحاد المصدرين فى الوزن لكان اخراجا ودحراجا
متحدين فى الوزن فلم يحكم بالالحاق فيه ولا حاجة الى
الجواب بان العبرة فى الالحاق بالمصدر الاول وهو الفعللة
كالدحرجة ولا بالمصدر الثانى وهو الفعلال فان الاول
يجئ فى جميع الصور بخلاف المصدر الثانى وهو فعلالا
فانه لم يجئ فى جميع الصور كما فى خطب وعربد فانهم
لم يقولوا فى مصدرهما خطابا وعربادا بل يقولوا خطبة
وعربدة لان هذا التوجيه لايستفاد من عبارة المص
بل المتبادر من الاتحاد الاتحاد فى المصدرين لكل منهما
لا فى واحد من المصدرين على ما يشعر به الاضافة على انه
لايرد السؤال اصلا لان الزائد للالحاق لايكون فى اول الكلمة

بل

وتعميم لبيان الالحاق سواء فى
هذا المقام او بعده *

بل يكون فى وسطها وآخرها على ما سيجئ من المص
ولان الزائد فى نحو اخراجا لغرض معنوى كالتعدية لالغرض
لفظى كالمساواة والموازنة للملحق به فتبصر وبالجملة ان معناه
ادخال وزن فى وزن آخر بزيادة حرف او اكثر فيه غير اصلية
ليعامل معاملة ذلك الوزن الآخر فى مصدريه وجميع
تصرفاته بحيث يجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه
مقابلا للاصلى فى الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به
فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وفى الاحكام من
التصغير وغيره ولما فرغ عن الرباعى المجرد وملحقاته شرع
فى المزيد على الرباعى المجرد وملحقاته فقال * وثلثة * اى
وثلثة ابواب على ان يكون التنوين عوضا عن المضاف اليه
بقرينة المعطوف اليه يعنى وثلثة ابواب من خمسة وثلثين بابا
كائنة * لما * اى لبناء * زاد * اى وقع الزيادة * على
الرباعى المجرد * صفة مخصصة للرباعى اى الرباعى الخالى
عن الزيادة ويسمى المزيد على الرباعى * وهى * اى تلك
الابواب الثلثة بحسب الزيادة الواقعة فيه * على نوعين *
لان تلك الزيادة اما بحرف او حرفين لاغير والا لزم زيادة
حرف البناء على ستة وهى سبب لخروجه عن حد الاعتدال
* النوع الاول * من النوعين * ما * اى فعل او الفعل
الذى * زيد فيه حرف واحد * على الرباعى المجرد * وهو *
اى النوع الاول * باب واحد * اى منحصر فيه بحكم
السماع قد عرفت ما فى هذا الحمل فتذكر وتقديم هذا النوع
على النوع الثانى وضعا ليوافق الوضع الطبع فان الزائد

ويقال الحقه بمعنى لحقه فهذا المعنى اللغوى لايليق بهذا
المقام فسئل بناء على ذلك التوهم بانه ما معنى الالحاق هنا
عندهم ؟ وفى اصطلاحهم دفعه مزيلا لذلك التوهم
بقوله ومعنى الالحاق فاللام للعهد الخارجى النوعى فماقاله
الفاضل الكفوى اى الحاق هذه الابواب على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية
او مغنيا غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود كما هو
مذهب البصرية مما لاوجه لتخصيصه بالحاق هذه الابواب
والحال ان المراد منه معناه الاصطلاحى وهو * اتحاد
مصدرى الملحق * نحو جلببة وجلبابا * والملحق به * نحو
دحرجة ودحراجا فيكون التقدير اتحاد مصدرى كل من
الملحق والملحق به فلا يرد ما قيل من انه اذا كان المراد
بالالحاق اتحاد المصدرين فى الوزن لكان اخراجا ودحراجا
متحدين فى الوزن فلم يحكم بالالحاق فيه ولاحاجة الى
الجواب بان العبرة فى الالحاق بالمصدر الاول وهو الفعللة
كالدحرجة ولا بالمصدر الثانى وهو الفعلال فان الاول
يجئ فى جميع الصور بخلاف المصدر الثانى وهو فعلالا
فانه لم يجئ فى جميع الصور كما فى خطب وعربد فانهم
لم يقولوا فى مصدرهما خطابا وعربادا بل يقولوا خطبة
وعربدة لان هذا التوجيه لايستفاد من عبارة المص
بل المتبادر من الاتحاد الاتحاد فى المصدرين لكل منهما
لا فى واحد من المصدرين على ما يشعر به الاضافة على انه
لايرد السؤال اصلا لان الزائد للالحاق لايكون فى اول الكلمة

وتعميم لبيان الالحاق سواء فى هذا المقام او بعده *

بل يكون فى وسطها وآخرها على ما سيجئ من المص
ولان الزائد فى نحو اخراجا لغرض معنوى كالتعدية لالغرض
لفظى كالمساواة والموازنة للملحق به فتبصر وبالجملة ان معناه
ادخال وزن فى وزن آخر بزيادة حرف او اكثر فيه غير اصلية
ليعامل معاملة ذلك الوزن الآخر فى مصدريه وجميع
تصرفاته بحيث يجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه
مقابلا للاصلى فى الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به
فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وفى الاحكام من
التصغير وغيره ولما فرغ عن الرباعى المجرد وملحقاته شرع
فى المزيد على الرباعى المجرد وملحقاته فقال * وثلثة * اى
وثلثة ابواب على ان يكون التنوين عوضا عن المضاف اليه
بقرينة المعطوف اليه يعنى وثلثة ابواب من خمسة وثلثين بابا
كائنة * لما * اى لبناء * زاد * اى وقع الزيادة * على
الرباعى المجرد * صفة مخصصة الرباعى اى الرباعى الخالى
عن الزيادة ويسمى المزيد على الرباعى * وهى * اى تلك
الابواب الثلثة بحسب الزيادة الواقعة فيه * على نوعين *
لان تلك الزيادة اما بحرف او حرفين لاغير والا لزم زيادة
حرف البناء على ستة وهى سبب لخروجه عن حد الاعتدال
* النوع الاول * من النوعين * ما * اى فعل او الفعل
الذى * زيد فيه حرف واحد * على الرباعى المجرد * وهو *
اى النوع الاول * باب واحد * اى منحصر فيه بحكم
السماع قد عرفت ما فى هذا الحمل فتذكر وتقديم هذا النوع
على النوع الثانى وضعا ليوافق الوضع الطبع فان الزائد

فى النوع الاول واحد وفى الثانى اثنان والواحد مقدم على
الاثنين طبعا * وزنه * اى ما يوزن به * تفعلل يتفعلل
تفعللا * بضم اللام الاولى على ما يقتضيه قاعدة المصدر
* موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا * ٩ بضم الراء المهملة
* وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف * كتدحرج
اصله دحرج ثم صار تدحرج * بزيادة التاء فى اوله * اى
فى محل قريب من اوله * وبناؤه للمطاوعة * لقبول الاثر
والتأثر على ما عرفت معناها * نحو دحرجت الحجر * اى
دورتها * فتدحرج ذلك الحجر * اى تدورت هكذا فى اكثر
النسخ وفى بعضها فتدحرج باضمار الفاعل وكلتا النسختين
لبست بصواب اذ على الاولى يجب ان يقال فتدحرج
تلك الحجر لان الحجر مؤنث معنوى وعلى الثانية يجب
ان يقال فتدحرجت ٧ وقصر الاعتراض على الثانية
واختيار الاولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ما ينبغى
فتدبر * النوع الثانى * من ذينك النوعين * هو ما زيد
فيه حرفان على الرباعى المجرد * فيكون ماضيه على ستة
احرف ويسمى هذا النوع السداسى المزيد على الرباعى
* وهو * اى النوع الثانى * بابان * اى منحصر فيهما
لان احد الزائدتين فى اول ذينك البابين همزة وصل
مكسورة وثانيتهما اما نون ساكنة بعد عينه وهو الباب
الاول واما تكرير اللام الثانية مع الادغام بنقل حركته
الى اللام الاولى الساكنة لدفع توالى اربع حركات وهو
الباب الثانى * الباب الاول * من البابين * افعنلل يفعنلل

افعنلالا

ووزن هذا الباب بترقع وتسربل اى لبس البرقع والسربال فهو لازم لفظا متعد معنى *

٧ لانه مسند الى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل *

افعنلالا * بكسر العين * موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما *
وهو فى منشعبة الرباعى كانفعل فى منشعبة الثلاثى فى انه
للمطاوعة على ما سيجئ * وعلامته ان يكون ماضيه على
ستة احرف مثل احرنجم * اذ اصله حرجم ثم صار احرنجم
* بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام الاولى
وبناؤه للمطاوعة نحو حرجمت الابل فاحرنجم ذلك الابل *
اى رددتها فارتد بعضها على بعض الصواب فاحرنجمت
او فاحرنجم ٧ تلك الابل واحكم بعض الشارحين النسخة
الموجودة عنده وهى حرجمت الابل فاحرنجم وفسر بقوله
اى تلك الابل اقول هذا التفسير ليس بصواب ايضا لانه
ان كان المراد منه تفسير الفاعل المحذوف فهو غير جائز
لاقتضائه حذف الفاعل وهو لا يجوز فى غير المصدر وان كان
المراد منه تفسير الضمير الفاعل وهو ايضا غير جائز
لان المفسر مذكر وتفسيره بالمؤنث لا يجوز فتأمل * الباب
الثانى افعلل * بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام
الاولى مخففة والاخيرة مشددة ومدغمة * يفعلل * بكسر
اللام الاولى وضم الاخيرة مشددة * افعلالا * بكسر العين
وادغام اللام الاولى فى الثانية زيدت الالف قبل اللام
الزائدة فرقا بينه وبين فعله الماضى * موزونه اقشعر *
فاسكنت القاف فى قشعر وحركت الشين بالفتحة فادغم
الراء فى الراء فصار اقشعر * يقشعر * بضم الاخر
اقشعرارا * هذا باب الافعلال وهو بمنزلة افعل فى منشعبة
الثلاثى * وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف *

٧ والاحرنجام الازدحام يقال احرنجم القوم اذا ازدحموا كذا فى الصحاح *

وقوله تلك التاء بمعنى الهاء واللام بمعنى ذا والكاف مثال البداء وتراهما اشارة الى المؤنث على ما فى حواشى شرح العقائد *

اذا اصله قشعر ثم صار اقشعر مثلا * بزيادة الهمزة فى اوله
وحرف آخر من جنس لامه الثانية فى آخره * لا اخلاف
فيما قاله المص فى تعيين الزائد لما قاله الامام البركوى رحمه الله
من انه اذا كان اول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى
بلا خلاف * وبناؤه لمبالغة اللازم * اى بناؤه مختص لمبالغة
الفعل اللازم ومايكون مختصا لمبالغة اللازم لازم لاغير
* لانه * اى الشان * يقال * فى لغة العرب * قشعر جلد
الرجل اذا انتشر شعر جلده * انتشارا كائنا * فى الجملة *
اى قليلا * ويقال اقشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر جلده *
انتشارا * مبالغة * اقول ما الباعث فى تفسير المص
الاقشعرار بالانتشار ولعل هذا مبنى على غفلته عن معنى
الاقشعرار والانتشار فلابد لنا ان نبين معناهما حتى يتضح
لك جلية الحال ومعنى الاقشعرار القفوف بضم القاف
يقال قف شعرى اى قام من الفزع ٩ قال صاحب الكشاف
فى تفسير قوله تعالى (الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها
مثانى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم اقشعر جلده)
اى قف شعره وهو مثل فى شدة الخوف وقال القاضى
تقشعر منه تشمئز مما فيه من الوعيد وهو مثل فى شدة الخوف
واقشعرار الجلد انقباضه وتركيبه من حروف القشع وهو
الاديم اليابس بزيادة الراء ليصير رباعيا كتركيب اقمطر
من القمط وهو الشدة انتهى والانتشار شيوع الخبر يقال
انتشر الخبر اى ذاع وحركة آلة الرجل يقال انتشر الرجل
اذا انعظ والانعاظ بالنون والعين المهملة والظاء المعجمة

٩ وقال الشريف المحقق فى شرح
الزنجانى الاقشعرار ارتفاع شعر
البدن ه

حركة

حركة آلة الرجل فبين الاقشعرار والانتشار بون بعيد
فالصواب ان يقول يقال قشعر جلد الرجل اذا قف شعره
فى الجملة ويقال اقشعر جلده اذا قف مبالغة لايقال لعله
مبنى على التجريد فى الانتشار لانا نقول التجريد من المجاز
ولابد فيه من علاقة وهى ليست بموجودة بوجه من
الوجوه على ان اعتبار العلاقة يوهم الفحش والقبح
فتفطن فى هذا المقام فان الشراح كلهم لم يعرفوا ايضا
معناهما لما اقتفوا اثر المص وافتروا على لغة العرب فخذ
ما بيناك وكن من الشاكرين (ومن هذا الباب بَأْدَرَ اصله
أَبْوَدَرَ مثل اقشعر يقال بادر الرجل اذا صار مبالغا فى الحدة
والغضب نقلت حركة الواو الى الباء ثم قلبت الفا لتحركها
فى الاصل فصار ابادر ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج
اليها فصار بادر ومصدره بادرة يقال اخشى عليك بادرته
اى حدته وغضبه * وخمسة منها * اى من الابواب الخمسة
والثلاثين فخمسة مبتدأ ومنها صفة مخصصة وقوله
* ملحق تدحرج * خبره على قياس ماعرفت فى قوله ستة
منها للثلاثى المجرد وههنا بحث من وجهين الاول ان اكثر
الصرفيين لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها
لقلة استعمالها ولان اكثرها ٧ من ملحقات دحرج والحاقها
بتدحرج اعتبارى فينبغى ان يترك المص فى هذا المختصر
والثانى انه على تقدير ذكرها لزم ذكر ما بقى من ملحقاته
استيفاء لها وهى تفعلل ٩ مثل تزلزل وتفعنل مثل تقلنس
وتمفعل مثل تمسكن والجواب عن الاول انه اراد المص ذكر

٧ الا ان الالحاق فى تمسكن باعتبار
ان ميم المسكنة عوض عن واو
السكون فكان تمسكن كالواو وقعت
فى الوسط تقديرا غير مفيدة للمعنى
والافقد ذكروا ان الزائد الالحاق
لا يكون فى اول الكلمة ولا يكون
حرف تضعيف ولا الفا زائدة
ولا يكون مطردا فى افادة المعنى
حتى يحمل على الغرض اللفظى
لعدم امكان حمله على الغرض
المعنوى لعدم ظهور معانيه
كذا فى روح الشروح ه

٩ عند البصريين واما عند
الكوفيين وزنه تفعفل ه

الابواب الدائرة فى الالفاظ العربية ليفيد للمبتدئين فائدة تامة والجواب عن الثانى ان غرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات (ثم ان هذه الملحقات بزيادة حرفين على الثلاثى المجرد احدهما للمطاوعة والثانى لمجرد الالحاق غير باب تجورب فان اصله جورب وهو رباعى مجرد على ما اشير اليه آنفا٧ * الباب الاول * من الابواب الخمسة * تفعلل يتفعلل تفعللا * قدمه لكون الزائد الثانى من جنس الاصول * موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا * وقدم معناه فى باب جلبب فتذكر * وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف * مثلا تجلبب اصله جلبب ثم صار تجلبب * بزيادة التاء فى اوله وبزيادة حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره * اما زيادة التاء فى اوله فلافادة المطاوعة وليحصل الموافقة فى الملحق والملحق به لان شرط الالحاق بوقوع الزيادة فى الملحق فى موضع يكون الزيادة فى الملحق به فى مثل ذلك الموضع ولما كان الزيادة فى الملحق واقعة فى الاول تكون كذلك فى الملحق واما زيادة حرف آخر من جنس لام فعله فلمجرد الالحاق وكون الزائد هو الثانى من المثلين اتفاقى على ما مر * وبناؤه للمطاوعة * اى لمطاوعة فعلل وجلبب مثلا * نحو جلببته فتجلبب * اى لبس الجلباب وهو لازم لفظا ومتعد معنى واعترض بعض الشراح بانه اذا كان تجلبب بمعنى لبس الجلباب يكون متعديا وان معنى المطاوع لايكون الا لازما واجاب عنه بانا لانم انه لايكون الا لازما مطلقا بل فيما اذا كان المطاوَع بالفتح متعديا الى مفعول

٧ لا فى قولنا او لان الحقهما من ملحقات دحرج *

واحد

واحد واما اذا تعدى الى مفعولين يتعدى المطاوِع بالكسر الى مفعول واحد مثل علمته المسئلة فتعلمها اقول كل من السؤال والجواب ليس بصحيح اما السؤال فلانه لايرد هنا اصلا لان اللزوم هنا باعتبار اللفظ كما هو شان سائر الافعال اللازمة فلا ضير للتعدية باعتبار المعنى واما الجواب فلانه يقتضى ان يكون جلبب من قبيل المتعدى الى مفعولين على من له معرفة باساليب الكلام فتفطن * الباب الثانى * منها * تفوعل يتفوعل تفوعلا * هذا باب التفوعل * موزونه تجورب يتجورب تجوربا * وانما قدم باب التفوعل على باب التفعيل لقوة الواو التى هى علوية وعلى باقى الابواب لتقدم محل زيادته * وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف * كتجورب اصله جرب ثم صار تجورب هكذا قالوا * بزيادة التاء فى اوله وبزيادة الواو بين الفاء والعين * هذا كلام ظاهرى ومبنى على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق ان تجورب اصله جورب وهو رباعى مجرد والواو بين الفاء والعين اصلية لازائدة ومصدره جوربة على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا ان جمعه جواربة والهاء للعجمة ويجئ جمعه على جوارب ايضا مثل كيالج جمع كيلج وهو الكيل ومقتضى ظ كلامهم ان اصل تجورب جرب وليس بصحيح اذلامناسبة بين الجرب والجورب لان الاول علة تحصل من هيجان الدم الفاسدة والثانى لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط فى كتب اللغة * وبناؤه

للمطـاوعة * اى لمطاوعة فعلل كجورب مثـلا * نحو
جوربته فتجورب * اى البسته الجورب فلبسـه وفى بعض
النسخ وبنـاؤه للازم نحو تجورب زيد اى لبس الجورب
* الباب الثـالث * منها * تفيعل يتفيعل تفيعلا * قدمه
لتقدم محل الزائد الثانى * موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا *
والتشيطن التمرد * وعلامته ان يكون ماضيـه على خمسة
احرف * مثل تشيطن اصله شطن فصار تشيطن * بزيادة
التاء فى اوله والياء بين الفـاء والعين وبنـاؤه للمطاوعة *
وفى بعض النسخ للازم واعلم انه لا يلزم ان يكون لكل مطاوع
بكسر الواو مطاوع بفتحهـا او قد يتكلم فى محاورتهم
بالاول بدون الثـانى ٩ لان معنى المطاوع بالكسر عبارة
عما لم يمتنع من قبول الاثر على ما قاله عبـد القاهر * نحو
تشيطن زيد * اى صار كالشيطان فى تجـاوز الحد والتمرد
اذ يقـال لكل متجاوز الحد والتمرد شيطانا سواء كان جنـا
او انسـا او حيوانا ويقول العرب للحيـة شيطانا والمشهور
انه علم لابليس وهو اما مأخوذ من شطن شطونا يقـال
شطن عنه اذا بعد فعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل وهو
البعيد من رحمة الله او من الشطن بفتح الشـين وسكون
الطاء المهملة وهو الحبل المديد الطويل على رواية الخليل
وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل المتمادى فى الطغيان ٧
الممتد الى العصيان او من شاط يشيط شيطا يقـال شاط
فلان اذا هلك والنون زائدة فيكون غير منصرف لكونه
على وزن فعلان للالف والنون المزيدتين والعلميـة وعلى

٧ كقولهم انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر *

٩ فيكون مأخوذا من قولهم تشيطن الرجل على ما فى الصحاح وغيره *

هذا معنى الشيطان فى الاصل الهالك فى الدارين او المبالغ
فى الهلاك الغير وان كان النون اصليـة فكان منصرفا
لكونه على وزن فيعال * الباب الرابع * منهـا * تفعول
يتفعول تفعولا * لم يعلل باعلال يخاف لكونه مضرا للالحاق
اذ لو اعل لكان اعلالا فى غير الاخر وهو مبطل للالحـاق
كما سنبين ان شاء الله تعالى * موزونه ترهوك يترهوك ترهوكا *
قدمه على باب تفعلى لتقـدم محل الزيادة ولم يسمع زيادة
الياء بين العين واللام * وعلامته ان يكون ماضيـه على
خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والواو بين العـين واللام
وبناؤه للازم نحو ترهوك زيد * اى تبختر يقال مر فلان يترهوك
كانه يموج فى مشيـه وفى بعض النسخ ترهوك زيد عجبا ٧
وفى بعضها وبنـاؤه للمطاوعة فيكون من قبيـل ما ليس له
مطاوع بالفتح ايضا * الباب الخـامس * منها * تفعلى
يتفعلى * قلبت اليـاء فيهما الفا لتحركها وانفتـاح ما قبلها
الالحاق لما مر * تفعليا * بكسر اللام اذ لو كان بضمها لزم
قلب الياء واوا اثقل منه وصيانة الياء عن هذا القلب مرعى
فيما بينهم مهما امكن * ٩ موزونه تسلق يتسلقى تسلقيا *
قدم اعلاله وحال مصدره * وعلامته ان يكون ماضيـه
على خمسة احرف * كتسلقى اصله سلق ثم صار تسـلقى
* بزيادة التـاء فى اوله والياء فى آخره وبناؤه للمطاوعة *
اى لمطاوعة فعلى كتسلقى مطاوع سلقه بالكلام وسلقاه
فتسلقى اى اذاه فتأذى * نحو تسلقى زيد * وقدم تفصيل
متعلق بهذا المقام فذكر ولما بين ان ملحقات تدحرج بزيادة

٧ اى مشى متبخترا وتحرك تمايل الى طرفيه للعجب الذى هو صفة ذميمة *

٩ ولان فى التفعلى وقعت الياء فيها ساكنة وقبلها ضمة فاذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموما لزم قلب الياء واوا اثقل منه ولذا جاء تفعليا بكسر اللام *

حرفين على الثلاثى المجرد فاحتاج المقام الى بيان ان الالحاق باى حرف من الحرفين يتحقق فقال اهتماما بشان المقام *اعلم ان حقيقة الالحاق* اى مابه يثبت و يتحقق الالحاق * فى هذه الملحقات* اى الملحقات الخمسة التى زيدت فيها حرفان على الثلاثى المجرد * انما هو* اى لايحصل ولايثبت ذلك الالحاق الا* بزيادة غير التاء *المراد بالزيادة المعينة وهى زيادة الباء فى تجلبب٧ مثلا والتعيين مستفاد من الاضافة الى الغير بالاضافة المعنوية فان قيل ان كلمة غير لتوغلها فى الابهام قد انعدم العهد فيها فكيف يفيد اضافة الزيادة اليها التعيين قلنا بسبب اضافة الغير الى التاء بالاضافة المعنوية ايضا فان قلت انهم قالوا تفيد الاضافة المعنوية تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة والحال ان المضاف غير غير وشبه ومثل فان هذه الكلمات لاتتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وانعدام العهد فيها قلت انهم قالوا ايضا لووجدا لعهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب اوبان يضاف الغير الى ضد واحد مثل الحركة غير السكون فقد افادت التعريف فالمعنى هنا بزيادة حرف فى هذه الملحقات هو غير زيادة التاء فيها فيكون العهد موجودا بسبب اشتهاره بين المحصلين او بعلم المخاطب الشارع فى تحصيل ادراكات هذه الافعال الملحقة اوبان زيادة الياء مؤخر وزيادة التاء مقدم والمؤخر ضد المقدم فيكون من قبيل الحركة غير السكون فتفطن* مثلا* اسم مصدر بمعنى التمثيل على ما قاله ابو البقاء اى امثل لك تمثيلا والتمثيل

٧ وزيادة الواو فى جورب وزهوك وزيادة الياء فى تشيطن وتسلقى فيكون المراد منه التعيين النوعى * فافهم

تصوير الشئ بمثال يقال مثلت له كذا تمثيلا اذا صوت له مثاله بالكتابة و غيرها * الالحاق * اى تحققه وثبوته * فى تجلبب* الذى هو موزون تفعلل وهو الباب الاول من الملحقات الخمسة * بتكرار الباء * التكرار جعل الشئ مكررا يقال كررت الشئ تكريرا وتكرارا بفتح التاء قال ابوسعيد الضرير سألت اباعمرو عن التفعال بفتح التاء والتفعال بكسرها فقال ابوعمرو الاول مصدر والثانى اسم والمعنى ثبوت الالحاق فى تجلبب مثلا بجعل الباء مكررا ثم سأل سائل بانه مافائدة التاء فيه اجاب عنه بقوله * والتاء* فى تجلبب مثلا* انما دخلت بمعنى المطاوعة* اى لافادة معنى المطاوعة على ان يكون الباء بمعنى اللام كما فى قوله تعالى (انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل* كما* كانت فى تدحرج* والظ ان الكاف بمعنى المثل وكلمة ما مصدرية والمؤول٧ مرفوع محلا خبر لمبتدأ محذوف فالمعنى هو مثل كون التاء فى تدحرج فى الحال والصفة والتاء فى تدحرج لافادة معنى المطاوعة فالتاء فى تجلبب لافادة معنى المطاوعة فيكون تمثيلا وهو الاستدلال بحال الجزئى على الجزئى فان قيل هل هو قياس ام لا قلنا هو قياس عند الفقهاء بعلية الجامع٩ بينهما وعند المنطقيين قياس غير متعارف بالنسبة الى النتيجة المشتملة على اداة التشبيه وخارج عن القياس بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة عليها فقولنا النبيذ كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان النبيذ كالحرام وتمثيل بالنسبة الى دعوى ان النبيذ

٧ ويجوز ان يكون المؤول منصوب المحل على انه مفعول مطلق مجازا والمعنى انما دخلت دخولا مثل الدخول فى تدحرج والاصل ماقررناه فى شرح *

وقوله بعلية الجامع بينهما واثبتوا علية الجامع اما بالدوران واما بالترديد والاول وهو ترتب الشئ على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشئ الاول دائرا والثانى مدارا مثل ان يقال علة الحدوث هو التاليف لانه يدور عليه وجودا كما فى البيت وعدما كما فى الواجب تعالى والثانى كان يقال علة الحدوث اما التاليف او الامكان والثانى بط لصفات الواجب تعالى فتعين الاول *

حرام ويجوز ان يكون الكاف بمعنى اللام كما في قوله تعالى (فاذكروه كما هديكم) على ما ذكره المالكي ٨ اي لما كانت التاء في تدحرج لاجله اي للافادة التي كانت التاء في تدحرج لاجلها فيكون دليلا لدعوى ان التاء في تجلبب لافادة معنى المطاوعة وحاصل الاستدلال انه لما كانت التاء في تدحرج لافادة معنى المطاوعة فلزم ان تكون في تجلبب كذلك تحقيقا لمعنى الالحاق خذ هذا المقام على هذا المنوال فانه ينفعك في كثير من الامثال والحمد لله على كل حال (ثم انه قد ورد المنع المقدر على كبرى التمثيل في التصوير الاول او على المقدمة الواضحة في التصوير الثاني بان يقال لانم ان التاء في تدحرج لافادة معنى المطاوعة لم لا يجوز ان تكون للالحاق اثبت الممنوعة بابطال السند المساوي بان يقال ٩ كونها للالحاق بط * لان الالحاق لا يكون * اي لا يثبت ولا يتحقق بالزيادة الواقعة * في * محل * اول الكلمة بل * يتحقق بالزيادة الواقعة * في وسطها * سئل ابو السعود مفتي الروم عن الفرق بين الوسط بسكون السين والوسط بفتحها اجاب بان الساكن متحرك والمتحرك ساكن وهنا بسكون السين لانه اعم مما بين الفاء والعين ومما بين العين واللام كزيادة الواو في تجورب ٧ وترهوك والياء في تشيطن و* بل يتحقق بالزيادة الواقعة في * آخرها * كزيادة الباء في تجلبب والياء في تسلقي والحاصل انه ليس الحاق نحو تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء فلا يقال الحق جلبب بتكرار اللام بدحرج ثم الحق بتدحرج بزيادة التاء

٨ هذا تفسير كانت في تدحرج سه

٩ وقوله بان يقال كون التاء للالحاق بط تصوير الدليل اذ لو كانت له لزم ثبوته بالزيادة الواقعة في اول الكلمة والثاني بط فكذا المقدم *

٧ انما قال في تجورب جريا على المشهور مسامحا لهم سه

في

في اوله وانما يقال الحق بدحرج ثم يزاد عليه ما زاد على دحرج وهو التاء فيكون تجلبب كما يقال تدحرج وانما لم يكن التاء للالحاق لان زيادتها مطردة في افادة الغرض المعنوي وهو معنى المطاوعة فان تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج ولما كان التاء في تدحرج الذي هو الملحق به لتحقيق معنى المطاوعة فكذلك في ملحقاته على ما صرح في شرح المفصل لابن الحاجب وغيره من الشروح * و * بابان * اثنان * من الابواب الخمسة والثلثين كائنان للملحق باحرنجم يعني ان ما هو ملحق باحرنجم بابان وهما بزيادة ثلثة احرف على الثلاثي المجرد الاولان لغير الالحاق والاخير لمجرد الالحاق باحرنجم * الباب الاول * من البابين * افعنلل يفعنلل افعنلالا * انما قدمه على باب الافعنلاء لان احدى زوائده من جنس اصوله * موزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا * ويسمى هذا باب الافعنلال وانما كان هذا ملحقا باحرنجم دون باب الاستفعال مع انه في جميع تصاريفه على وزنه لانه لا يجب في الملحق ان يكون كل من حروف الاصول والزوائد مواقعها في الملحق به وباب الاستفعال بالنسبة الى الاحرنجام ليس كذلك لا في اصوله ولا في زوائده لان الزيادة في احرنجم همزة في اوله ونون بعد عينه وفي الاستفعال همزة وسين وتاء في اوله فاين هذا من ذاك ولان الزوائد كلها في الاستفعال مطردة لافادة معان فلا يكون ملحقا البتة ٧ * وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف * مثل اقعنسس اصله قعس

٧ لان علامة الالحاق توافق الزائد فيها ذاتا ومحلا سه

والقعس بفتحتين والقعس بفتح القاف وكسر العين وكذا
المتقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس ومتقاعس اذا ظهر
بطنه ودخل صدره وهو ضد الاحدب على ما قاله الاصمعى لكن
معنى الاقعنساس على ما سيجئ بيانه غير معنى القعس وان كان
اصله قعس ثم صار اقعنسس * بزيادة التاء فى اوله والنون
بين العين واللام * والكلام فى الهمزة والنون كالكلام
فى تاء تجاذب فى انهما ليستا للالحاق كما ان التاء كذلك فالهمزة
للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم * و * بزيادة
* حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره * وهذه الزيادة
لمجرد الالحاق وانما لم يدغم احد السينين فى الاخر لئلا يبطل
الالحاق باحرنجم (ثم انه لا خلاف فى ان الزائد من الجنسين
هو ما ذكره المص * وبناؤه للازم * الظ ان يقول للمطاوعة
لما قالوا النون للمطاوعة لكن المص قال للازم تنبيها على
ان هذا الفعل من قبيل المطاوع الذى ليس له مطاوع
لمغايرة معنى القعس والاقعنساس لان معنى القعس قد مر
ومعنى الاقعنساس التأخر والرجوع الى خلف * نحو
اقعنسس زيد * اى تأخر ورجع الى خلف وفى بعض النسخ
وبناؤه لمبالغة اللازم كما قال العرب قعس الرجل اذا خرج
صدره ودخل ظهره وفيه نظر فتفطن * الباب الثانى *
من هذين البابين * افعنلى * قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها ولا يبطل الالحاق بقلب الاخر الفا لكونه محل التغيير
على ما مر * يفعنلى * اصله يفعنلى بضم الياء استثقل الضمة
على الياء وحذفت فبقى ساكنا وترك على حاله * افعنلاء * اصله

افعنلايا قلبت الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف
زائدة * موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء * اعلاله كاعلال
الموزون به * وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف *
كاسلنقى اصله سلق ثم صار اسلنقى * بزيادة الهمزة فى اوله
والنون بين العين واللام * ليوافق هاتان الزيادتان زيادتى
الاصل فى ان الهمزة للوصل والنون للمطاوعة * والياء *
دون الالف كما ذهب بعضهم * فى آخره * وهذا لمجرد
الالحاق * وبناؤه للازم نحو اسلنقى زيد * الاسلنقاء
كالاستلقاء زنة ومعنى يقال استلقى الرجل واسلنقى اذا نام
على ظهره ويجئ لمطاوعة سلقى يقال سلقيته اذا القيته
على ظهر فاسلنقى كذا فى شرح الشافية للسيد عبد الله
قال الفاضل الكفوى وههنا باب آخر ملحق باقشعر وهو
افعئل يفعئل افعئلالا موزونه اطمأن يطمئن اطمينانا وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله
وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره ليوافق زائدى
الاصل و بزيادة همزة اخرى بين العين واللام لمجرد الالحاق
انتهى اقول يقتضى كلامه هذا ان يكون الهمزة الثانية
زائدة وان يكون اصله ثلاثيا والحق ان اصله رباعى مجرد
وهو طمأن على وزن فعلل مثل دحرج ومصدره طمأنة
على وزن فعللة مثل دحرجة وهو الكون ساكنا فيكون
من باب اقشعر لا من ملحقه وكذا اشمأز يقال اشمأز الرجل
اشمئزازا اذا نقبض واصله شمأز على ما فهم من كتب اللغة
فالمانع من ان يكون مثل اطمأن واشمأز اصلا وما الداعى

الى كونهما ملحقين باقشعر على ان افعللا لا اصل مصدر
افعيلالا مثل احيرارا على ما سبق اعلاله ثم فليتأمل
فى هذا المقام فانه من مزالق الاقدام (ولما فرغ عن تعداد
الابواب باعتبار الاصالة والزيادة شرع فى بيان اقسام
الفعل مطلقا باعتبار السلامة وغيرها فقال * ثم اعلم *
لفظ انه عطف على قوله اعلم ان ابواب التصريف
وقد اشار بلفظ ثم الى ان ما بين هذا البيان وما قبله من
التفاوت فان البيان الاول مطمح انظار الصرفيين وان كان
الاوصاف المذكورة للفعل متقدمة بالذات * ان الفعل *
بكسر الفاء لا بفتحها لان الاول اسم لكلمة مخصوصة وهى
كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
والثانى مصدر فعل يفعل * المنحصر فى هذه الابواب *
اى الابواب الخمسة والثلثين منحصر فى ثمانية اقسام لانه
* اما ثلاثى مجرد سالم * اورد كلمة اما للدلالة على انحصار
الفعل فى الاقسام المذكورة لان المتبادر من امثال هذه
العبارة فى تقاسيم الاشياء وهو الانفصال الحقيقى او المانع
فى الخلو اذ باحدهما يصير الاقسام مضبوطة دون المانع
من الجمع اذ لا يعلم به عدة الاقسام على ما حققه الشريف
المحقق فما قيل انه يجوز ان يكون كلمة اما لمنع الجمع لا لمنع
الخلو منشاؤه عدم العلم بفائدة التقسيم فان قلت هذا
التقسيم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة
الفعل المنحصر فى هذه الابواب وكل فعل اما ثلاثى مجرد
سالم او غير سالم واما رباعى مجرد سالم او غير سالم واما

مزيد فيه سالم او غير سالم فمورد القسمة ايضا احدها وعلى
كل تقدير يكون تقسيمه اليها تقسيما للشئ الى نفسه والى
غيره قلت مورد القسمة مفهوم الفعل من غير نظر الى
كونه ثلاثيا او رباعيا مجردا سالما او غير سالم او مزيدا فيه
سالما او غير سالم وهكذا جميع التقسيمات اذ المعتبر فى التقسيم
نفس مفهوم الكلى للمقسم لا افراده اذ الغرض منه تحصيل
القسم وهو لا يقتضى الا مجرد ضم القيد الى مفهوم المقسم
فادخال كلمة كل على المقسم مخل كما ان ادخالها على المعرف
كذلك ولذلك ترى انه كلما وقع ذلك ممن له شان احتيج الى
التمحل والتكلف فى تصحيحه واللام الداخلة على المقسم
لام الحقيقة من حيث هى هى على ما حققه الفاضل العصام
فى بعض كتبه فما قيل ان اللام فى الفعل للاستغراق ومعنى
الفعل المنحصر كل فعل منحصر آه فغير مستقيم لما ذكرنا ان
التقسيم فى عرف ارباب التدوين ضم قيود متباينة او متغايرة
الى مفهوم كلى ليحصل بانضمام كل قيد اليه مفهوم اخص منه
اما بحسب الصدق او بحسب المفهوم وهو مجموع المقسم
والقيد ويسمى كل من الامور المخصوصة بالقياس الى الكلى
الاعم قسما وبالقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد آخر
قسيما والكلى الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما
والتقسيم الذى يكون اقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا
وما ليس كذلك يسمى تقسيما اعتباريا والعمدة فى التقسيمات
هى الحقيقيات وهى المتبادرة اذا اطلق التقسيم وما نحن
فيه تقسيم حقيقى لتحقق المباينة بين الاقسام وعلاقة التباين

صحة جريان السلب الكلى من الطرفين فى كل منهما مثلا لاشئ من الثلاثى المجرد السالم بثلاثى مجرد غير سالم ولاشئ من الثلاثى المجرد الغير السالم بثلاثى مجرد سالم وعلى هذا القياس الاقسام الباقية والاغلب فى الاعتبار ان يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم فى الاقسام اذالمق منها شرطها غالبا ولذلك يعترض على التقسيمات بانها غير حاصرة ويتكلف ما امكن فى جعلها حاصرة والحصر المعتبر فيها قد يكون عقليا بان يحكم العقل بمجرد ملاحظة القسمة بالانحصار كحصر العدد للزوجية والفردية وقد يكون استقرائيا يحتاج فى الحكم به الى التتبع والتفحص للاقسام كحصر الابواب المذكورة سابقا وقال بعض الفضلاء الحصر على اربعة اقسام حصر عقلى وهو مالا يجوز العقل فيه قسما ويكون ذكر الاقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفى كقولك المعلوم اما موجود اولا وحصر استقرائى وهو ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض اوماء اوهواء اونار وحقه عدم الترديد بين الاثبات والنفى وحصر وقوعى كحصر الكلمة على الثلثة وحصر جعلى كحصر الرسالة الشمسية على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة ثم انه لا حكم فى التقسيم مطلقا اى سواء كان حقيقيا اواعتباريا لانهما من المبادى التصورية فى الحقيقة وان كان من المبادى التصديقية صورة على ما ذهب اليه الشريف المحقق ودليله ان المق منهما تصوير الاقسام ونقشه فى الذهن بحيث يحصل بذلك التصوير تمييز كل واحد من الاقسام

عن الاخر ولا يعتبر الحمل على المقسم كما فى صورة التعريف فهو لا يشتبه اشتباها معنويا بالقضية المنفصلة وكذا بالحملية الشبيهة بها التى موضوعها مشخص اوكلى مسور واما اذا كان موضوعها كليا غير مسور نحو العدد اما زوج واما فرد فربما يقع الاشتباه والفرق بينهما ان فى الحملية حكما باحد الامرين على ما صدق عليه العدد وفى التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين اليه ليحصل به قسم فلا يكون قضية فى الحقيقة بل فى الصورة واذا حكم بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية على قياس ما عرف فى المعرف والتعريف الحقيقى خلافا للتفتازانى فانهما عنده من المبادى التصديقية صورة وحقيقة لكن الاصح عند المحققين ما ذهب اليه الشريف المحقق نعم لابد فى التقسيم الحقيقى من ان يكون المقسم بحيث يصح الحكم على كل واحد من افراده باحد القسمين على سبيل الانفصال الحقيقى فيلزم قضية كلية ربما يحصل كبرى لقضية اخرى موضوعها لفظ مورد القسمة ومحمولها ما جعل مورد القسمة فيجعل الحاصل من ضم احدى القضيتين الى الاخرى شبيهة فى شمول المقسم القسمين فى التقاسيم كلها فيقال فى تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق وغيره مثلا مورد القسمة الحيوان وكل حيوان اما ناطق اوغيره فمورد القسمة اما ناطق اوغيره فان كان ناطقا لم يشمل غيره وبالعكس وفيما نحن فيه مورد القسمة الفعل المنحصر فى هذه الابواب وكل فعل اما ثلاثى مجرد سالم

واماثلاثی مجرد غیر سالم واما رباعی مجرد سالم واما رباعی
مجرد غیر سالم واما ثلاثی مزید فیه سالم واما ثلاثی مزید فیه
غیر سالم واما رباعی مزید فیه سالم واما رباعی مزید فیه
غیر سالم فمورد القسمة اما ثلاثی مجرد سالم واما غیر سالم
الی آخر الاقسام فان کان الاول لم یشمل الباقی وان کان احدا
من الباقی لم یشمل الاول ای مایقابله ویندفع بعدم اندراج
المقسم فی هذه الکلیة وشرائط انتاج الشکل الاول انما یکفی
فیه اذا کانت المقدمات من القضایا التی تکون المحمول فیها
صادقا علی الموضوع صدق الکلی علی جزئیاته کما صرح به
المحقق الشریف والصغری ههنا لیست منها لان محمولها
عین موضوعها ولا اختلاف بینهما ٩ الا بالعبارة هذا غایة
تنقیح الکلام بعون الله الملک العلام * نحو کرم * فانه ثلاثی
لکونه علی ثلثة احرف ومجرد لکونه خالیا عن الزیادة وسالم
لکونه عاریا عن حروف العلة والهمزة والتضعیف (اعلم
ان المراد بالسالم عند الصرفیین ماسلمت حروفه الاصلیة
التی تقابل بالفاء والعین واللام من حروف العلة والهمزة
والتضعیف وذلک بان لم یکن حرف من حروفه الاصلیة
شیئا من حروف العلة وهی الواو والیاء والالف والهمزة
والتضعیف والحروف الاصلیه هی التی تقابل بالفاء والعین واللام
والمراد بالمقابلة الموازنة وهی ان یقابل حرف الموزون
بحرف المیزان مثل ان یقابل النون بالفاء والصاد بالعین
والراء باللام وتوضیح المقام انک اذا اردت تمییز السالم
عن غیره فقابل الموزون بالمیزان فان وجدت فی حروفه

الاصلیة

٩ ای بین مورد القسمة وبین ماجعل مورد القسمة *

الاصلیة حرفا من حروف العلة والهمزة والتضعیف
فاحکم علیه بانه غیر سالم والا فاحکم علیه بانه سالم مثلا
اذا قابلت ضرب بفعل فالضاد فی مقابلة الفاء والراء
فی مقابلة العین والباء فی مقابلة اللام فاحکم علیه بانه سالم
اذ لیس من حروفه الاصلیة التی قابلتها بفعل شیئا من حروف
العلة والهمزة والتضعیف وکذا فتح وعلم وحسن
واذا قابلت وعد واکل ومد فاحکم علی واحد منها بانه
غیر سالم وکذا الکلام فی الرباعی المجرد مثلا اذا قابلت
دحرج بفعلل فاحکم علیه بانه سالم واذا قابلت بیطر
فاحکم علیه بانه غیر سالم وانما قلنا المراد بالسالم عند
الصرفیین تنبیها علی ان السالم عندهم غیرما عند النحویین
لان السالم عند الصرفیین ماذکرناه وعند النحویین مالیس
فی آخره حرف علة فقط سواء وجدت فی غیر الاخر اولا
فیکون بینهما عموم وخصوص من وجه باعتبارین (الاول
بالنسبة الی السالم (والثانی بالنسبة الی غیر السالم (امابیان
الاول فضرب سالم عندهما واسلنقی سالم عند الصرفیین
فقط ووعد سالم عند النحویین فقط (واما بیان الثانی فرمی
غیر سالم عندهما ووعد غیر سالم عند الصرفیین فقط
واسلنقی غیر سالم عند النحویین فقط وانما قیل ماسلمت
دون ما صحت تنبیها علی الفرق بین الصحیح والسالم
اذ الصحیح مالیس احد اصوله حرف علة وان وجد فیه
الهمزة والتضعیف فیکون بینهما عموم وخصوص مطلقا
والسالم اخص مطلقا اذ کل سالم صحیح ولیس کل صحیح سالم

ومنهم من لم يفرق بينهما بان يريد بالصحيح ما اريد بالسالم فبينهما تساو وهو المختار عند المص وانما وصف الحروف بالاصلية تنبيها على ان الزائدة لم تخرج الفعل عن السلامة لان السالم ما سلم من الاعلال فلما سلم اصوله المعتبرة كان سالما فيكون اكرم وفرح وقاتل سالما بزيادة الهمزة والتضعيف والالف * واما ثلاثى مجرد غير سالم نحو وعد * فانه مثال واوى وكل مثال واوى غير سالم عندهم وان كان سالما عند النحاة * واما رباعى مجرد سالم نحو دحرج * فانه رباعى لكونه على اربعة احرف اصول ومجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم لكونه عاريا عما ذكر * واما رباعى مجرد غير سالم نحو وسوس * فانه مضاعف وكل مضاعف غير سالم * واما ثلاثى مزيد فيه سالم نحو اكرم * فان اصله كرم وهو ثلاثى مجرد سالم وما زاد عليه سالم ايضا * واما ثلاثى مزيد فيه غير سالم نحو اوعد * فان اصله وعد وهو مثال واوى غير سالم فكذا مزيده * واما رباعى مزيد فيه سالم نحو تدحرج * فان اصله دحرج وهو رباعى مجرد سالم فكذا مزيده * واما رباعى مزيد فيه غير سالم نحو توسوس * فان اصله وسوس وهو رباعى مضاعف غير سالم على ما مر * ويقال * اى ويسمى * لهذه الاقسام * عند ارباب هذا الفن * الاقسام الثمانية * يعنونون بها عند تعاليهم واعترض على هذا التقسيم بوجهين الاول انه يجوز ان يكون الفعل ثنائيا مجردا سالما او غير سالم كما جاز ان يكون ثلاثيا مجردا سالما او غير سالم والثانى انه يجوز

ان يكون الفعل خماسيا مجردا سالما او غير سالم فيختل الحصر واجيب عن الاول بان الحصر استقرائى ولابد فيه من تحقق مادة النقض فلا يضره التجويز العقلى والثانى المجرد مطلقا غير متحقق اذ الاصل فى الفعل بل فى الاسم ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما ليكون حاجزا بين المبتدأ به والموقوف عليه وذلك لتنافيهما فى الصفة لان المبتدأ به لاقتضائه الحركة موصوف بصفة الحركة والموقوف عليه لاقتضائه السكون موصوف بصفة السكون فلم يكن تقارنهما معقولا عند اهل العربية فلزم الاحتياج الى فاصل متوسط بينهما فان قلت تنقل الكلام الى الحرف الحاجز المتوسط بينهما بان نقول الحرف المتوسط لايخ من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافى المذكور مع احدهما لانه ان كان متحركا لا يكون تقارنه مع الموقوف عليه معقولا لتنافيهما فى الصفة وان كان ساكنا لا يكون تقارنه مع المبتدأ به معقولا للعلة المذكورة ايضا قلنا المراد بالحرف المتوسط نفسه وجوهره مع قطع النظر عن حركته وسكونه لا يقال ان مادة النقض متحققة اذ قد وقع فى الفعل صن وبع وامثالهما فان كلا منهما فعل امر مع انه ثنائى لانا نقول المراد من قولنا الفعل لا يقع ثنائيا عدم وقوع ثنائية الماضى والمضارع دون الامر والامر يجوز ان يقع على حرف واحد نحو ق فضلا عن ان يكون على حرفين وايضا ان اصل صن صون واصل بع بيع فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين والمحذوف فيهما

فى حكم الباقى بناء على ان المحذوف بالاعلال فى حكم الثابت عندهم والمراد من عدم وقوعه ثنائيا بحسب الوضع فاندفع الايراد والجواب عن الثانى من الوجهين من وجوه (اما اولا فلان الغرض من الزيادة على الثلثة توسيع فى الكلام ويحصل بالرباعى (واما ثانيا فلان الفعل ثقيل لفظا ومعنى اما لفظا فلاقتضائه الفاعل ابدا والمفعول واما معنى فلدلالته على الحدث بجوهره وعلى الزمان بصيغته وكثرة استعماله مع كونه ثقيلا لفظا ومعنى يمنع ان يكون زائدا على اربعة مع انه لو اتصل به ضمير المرفوع على تقدير كونه خماسيا لتوهم انه كلمتان ركبت احديهما مع الاخرى (واما ثالثا فلان الفعل فرع الاسم وهو مخمس فلو خمس الفعل لزم المساوات بين الفرع والاصل وهو مستكره اذ الفرع ينبغى ان يكون منحطا عن الاصل بدرجة (ولما فرغ عن بيان تقسيم الفعل الى اقسامه الثمانية شرع فى بيان تقسيمه الى الاقسام السبعة فقال * ثم اعلم * مصدرا بكلمة ثم لقصد ربط ما بعدها لما قبلها ومشيرا بها الى تفاوت بين البيانين لان من عادة الصرفيين بيان الفعل فى ابتداء تعليمهم بانه ٧ من اى قسم من الاقسام الثمانية يكون اعون للمتعلمين الخائضين فى مسائل علم التصريف ثم البيان بانه من اى قسم من الاقسام السبعة لكن هذا البيان بالنسبة الى البيان الاول كالتصريح بما علم ضمنا فتفطن * ان كل فعل * اى مفهومه ادخال كلمة كل على المقسم مخل اذ المعتبر فى التقسيم نفس مفهومه الكلى للمقسم لا افراده على ما عرفت آنفا اما صحيح (اعلم انه

٧ وفيه شئ فتأمل *

قد يذكر المقسم فى الاقسام صريحا كقولك الانسان اما انسان ابيض واما انسان اسود وقد يدخل فى مفهومها كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف فالكلمة داخلة فى مفهوم كل من الاسم والفعل والحرف لان الاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة والحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل آلة لفهم غيره وقد يحذف المقسم وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض او اسود وهنا من قبيل الثانى لان المقسم الذى هو الفعل داخل فى مفهوم كل من الاقسام على ما اشار اليه المص بقوله * وهو * اى الصحيح * الفعل الذى لبس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة * بالرفع اسم لبس والجار والمجرور اعنى قوله فى مقابلة خبر مقدم على اسمه قيل عليه لو قدم المص المعتل على الصحيح لكان اولى كما فعله ابن الحاجب لان مفهوم المعتل وجودى يستدعى التقديم ومفهوم الصحيح عدمى يستدعى التأخير وفيه نظر لانا لا نم ان العدمى مؤخر عن الوجودى مطلقا بل المؤخر عن الوجودى العدم المضاف واما العدم المطلق فهو مقدم على الوجودى على ما عرف فى موضعه فعلى هذا يكون تقديم الصحيح اولى كما لا يخفى على ان العدميات مقدمة على الملكيات فى الذهن وان كانت الملكيات مقدمة على العدميات فى الخارج ويمكن ان يقال انما قدم الصحيح لتجرده عن الاعلال وقال بعض الشارحين انما قدمه

على المعتل لان الصحيح اصل والمعتل ليس باصل اقول هذا
ليس بشئ لانه انما يكون كذلك ان لو كان المراد ذاتهما
وانما المراد مفهومهما اذ البحث فى تعريفهما والتعريف
ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم * وهى * اى
حروف العلة * الواو والالف والياء * مبتدأ وخبر والربط
بعد العطف والجملة معترضة وانما سميت هذه الحروف
بحروف العلة لان العليل لايتلفظ الا بها عند الانين نحو
واى ٧ فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها
لان من عادتهم انهم اضافوا شيئا الى شئ بادنى ملابسة
اونقول تسمية هذه الحروف بها لما وقع فيها من التغيرات
لمطردة من القلب والحذف والاسكان (فان قلت الیس
الهمزة منها (قلت قد قال بعضهم انها منها لكن الجمهور
على خلافه اذ الهمزة لايجرى فيها مايجرى فى الواو والالف
والياء فى كثير من الابواب ولم يعدوا المهموز من المعتل ولهذا
اخرجوا عن حده فان قيل لم لم يقل حرف من حروف المد
واللين ايضا قلنا تنبيها على الفرق بينهما لان حروف
العلة اعم من حروف المد واللين وحروف اللين اعم من
حروف المد والتفصيل ان تلك الحروف ماعدا الالف
ان كانت متحركة تسمى حروف العلة فقط وان كانت ساكنة
تسمى حروف اللين ايضا لما فيها من اللين لاتساع مخرجها
ولخروجها من غير خشونة على اللسان وتسمى حروف المد
ايضا ان كان حركة ماقبلها من جنسها بان يكون ماقبل
الواو مضموما وما قبل الالف مفتوحا وماقبل الياء مكسورا

فكل

٧ ويسمى حروف الزوائد والفرق
بين حروف الزوائد وحروف العلة
عموم من وجه لصدقهما فى واو
قعود وصدق الاولى فى همزة
اكرم وصدق الثانى فى وسط قال
وحروف المد اخص من حروف
اللين الاخص مطلقا من حروف
العلة *

فكل حروف مد ولين حروف علة من غير عكس كلى وكذلك
كل حروف مد حروف لين ولا عكس لانها اذا سكنت
ولم تكن حركة ما قبلها من جنسها صدق عليها انها
حروف لين ولا يصدق عليها انها حروف المد واذا كان
كذلك فيكون الالف حرف مد دائما لدوام سكونه بعد
فتحة تناسبه والواو والياء تارة حرفا لين كما فى قول وبيع
مصدرين واخرى حرف مد نحو يقوم ويبيع وتارة ليستا
حرفى لين والا حرفى مد بل هما بمنزلة الصحيح وذلك اذا وقعتا
فى اول الكلمة فان كلا منهما بمنزلة الحرف الصحيح * والهمزة *
بالرفع معطوف على قوله حرف * والتضعيف * بالرفع
ايضا معطوف على القريب او البعيد والاولى ان يقول
ولا الهمزة ولا التضعيف لئلا يتوهم توجه النفى الى الجمع
المستفاد من العطف انما اعتبر خلوه من الهمزة والتضعيف
لانه قد يترتب عليهما احكام المعتل من الابدال والحذف
اما الهمزة فقد يكون حرف علة لانها قد تخفف بالقلب
او بالحذف او بالتسهيل اى بجعلها بين بين وانما خففوها
لانها حرف شديد مستثقل فخففت لدفع ثقلها اما التخفيف
بالقلب فكما اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها ففى هذه
الصورة نقلت الى حرف يوافق حركة ما قبلها للين عريكة
الساكن يعنى ان كان ماقبلها فتحة تقلب الفا وان كان كسرة
تقلب ياء وان كان ضمة تقلب واوا مثال الهمزة الساكنة
مع المتحرك الذى قبلها فى كلمة نحو آمن وراس بالالف فيهما
والاصل اءمن ورأس بالهمزة قلبت الهمزة فيهما الفا لسكونها

وانفتاح ماقبلهـا ونحو اومن ولوم بالواو فيهما فاصلهما اءمن ولؤم بالهمزة فيهما قلبت الهمزة فيهما واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ونحو ايمان و بير بالياء فيهما اصلهما اءمان و بئر بالهمزة قلبت الهمزة فيهما ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ومثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمتين نحو قوله تعالى (الى الهدى ائتنا) فان قوله تعـالى ائتنا امر من ايتـاء قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وليس هذا موضع الاستشهاد ثم اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من اوله فعاد الهمزة الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما الف الهـدى والهمزة التى اعيـدت فحذف الف الهدى لكونه آخر الكلمة والتغيير بالآخر اولى فصار الى الهدأتنا بهمزة ساكنة بعـد الدال فانقلبت الفا فصار الى الهداتنا وهو موضع الاستشهاد وانما قلبت الساكنة اذا تحرك ماقبلها الى جنس حركة ماقبلهـا لكون عريكة الساكن وطبيعته ضعيفة وما قبلها مستدع لذلك ومنه ٧ قوله تعـالى (فليؤدى الذى اؤتمن) وكذلك قوله تعـالى (ومنهم من يقول ائذن) فقلبت الهمزة ياء فى الاول واوا فى الثـانى فعند سقوط الهمزة الاولى فيهما عادت الثانيـة واما تخفيف الهمزة بالحذف ففيما اذا كانت متحركة وساكنا ماقبلها فتحذف حركتها والالين عريكتها وطبيعتها بمجاوزة الساكن ثم تحـذف لالتقاء الساكنين فاعطى حركتهـا الى ماقبلها اذا كان حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين اى كائنتان من نفس الكلمـة او مزيدتين

بمعنى

٧ اى من مثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمتين

بمعنى واحد وانما جمعوا بين الصحيح والواو والياء الموصوفين لان الحكم فيها واحد وهو نقل الحركة الى ماقبلها وحذف الهمزة وانما فعلوا ذلك لان ابدالها غير ممكن اذ ليس قبلها حركة يرجع بها اليها وجعلها بين بين ايضا غير ممكن لما فى ذلك من اجتماع الساكنين وانما لم يحذفوا من غير نقل لانه يؤدى الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة تحلها من غير ضرورة نحو مسلة بفتح الميم والسين واللام اصله مسئلة بسكون السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت الهمزة لاجتماع السـاكنين ثم اعطى حركتها الى ماقبلهـا وهو السين وملك بفتح الميم واللام اصله ملأك بسـكون اللام وفتح الهمزة على وزن مفعل واشتقاقه من الالوكة وهى الرسالة التى هى الواسطة بين المرسل والمرسل اليه اعل كما اعل مسئلة وقيـل اصله مألك بتقديم الهمزة فقلبت الهمزة مكانا فقيـل ملأك ثم تركت لكثرة الاستعمال فقيـل ملك فلما جمعوه ردوها اليه وقالوا ملائكة وقالوا تاؤه للتأنيث لان كل جمع مؤنث قال البيضـاوى بيض الله وجهه فى تفسير قوله تعـالى (واذ قال ربك للملائكة) والملائكة جمع ملأك كالشمائل جمع شمأل والتأنيث لتأنيث الجمع وهو مقلوب مالك من الالوكة وهى الرسالة انتهى ونحو الحمر اصله الاحمر حذفت حركة الهمزة وحذفت لاجتماع الساكنين فصار الحمر الا انه يجوز فيه لحمر لان الهمزة ادخلت لاجل سكون اللام وقد انعـدم بسكونها فلا احتياج الى الهمزة ويجوز الحمر بابقاء الهمزة

العروض حركة اللام لانه فى الاصل ساكن ولا اعتبار
بالعارض واما التخفيف بالتسهيل ففيما اذا كانت الهمزة
متحركة باى حركة كانت ومتحركا ماقبلها باى حركة كانت
فح تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين فى كل الاحوال
لاتطاوع الحذف والقلب لقوة عريكة الهمزة المتحركة
بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف وانما تعين فيه
التسهيل اذ لامجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى
تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ماقبلها ولا للحذف
اذ لايبقى من آثارها وعوارضها مايدل عليها لان ماقبلها
متحرك لايقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين نحو سأل
ولؤم وسئل فاحوال الهمزة فى مع احوال ما قبلها تسعة
حاصلة من ضرب الثلثة فى الثلثة ففى هذه الاحوال كلها
تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت الهمزة مفتوحة
وماقبلها مكسورا او مضموما فانها لاتثبت ح بل يجعل واوا
ان كان ماقبلها مضموما نحو جون اصله جؤن بالهمزة
او ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير اصله مئر بكسر الميم
وفتح الهمزة لان الفتحة كالسكون فى الضعف فتقلب
كما فى حال السكون وعدم قلب الهمزة فى سأل الفا مع
كون فتحة الهمزة ضعيفة لينة لتقوى فتحتها بفتحة ماقبلها
لان الجنس مع الجنس يتقوى (اعلم ان الاصل فى تخفيف
الهمزة التسهيل لانه تخفيف مع بقاء الهمزة ثم الابدال
لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب الهمزة
من غير عوض واختلفوا فى همزة بين بين فعند الكوفيين

ساكن

ساكن وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة (ثم اعلم
ان بين بين على نوعين الاول مشهور والثانى غير مشهور
والمشهور بجعل الهمزة بين مخرجها و بين مخرج الحرف
الذى منه حركة الهمزة وغير المشهور بجعل الهمزة بين
نفسها و بين الحرف الذى منه حركة ما قبل الهمزة نحو
سأل هذه خلاصة ماذكروا فى هذا الباب والتوضيح فى هذا
المقام ان الهمزة يعرض عليها ما يعرض على حروف
العلة من نقل حركتها الى ماقبلها وحذفها وقلبها فلا يعد
الهمزة من الصحيح لذلك والا فالهمزة حرف صحيح فى
نفسها فهى ان وقعت فى اول الكلمة تثبت مطلقا وقولهم
هزت الثوب فى انرت الثوب بمعنى جعلته معلما شاذ مثل
هراق فى اراق وان وقعت فى غير الاول فان تحركت وتحرك
ماقبلها تثبت ايضا فى الاكثر المشهور نحو رءف ورؤف
وكئيب وقد تخفف فى سأل بقلبها الفا وان تحركت وسكن
ماقبلها فالاكثر الثبات نحو يسأل وقد يخفف ايضا بنقل
حركتها الى ماقبلها وحذفها اوقلبها بجنس حركتها
المنقولة مثل يسل و يسال وعليه مسله بالحذف ومن الاول
قوله تعالى (فاسئلوا اهل الذكر ومن الاخير (قوله تعالى
(سل بنى اسرأيل) وقول الشاعر عن المرأ لا تسئل وسل عن
قرينه والتزموا حذفها فى يرى وارى لكثرة استعمالهما
بخلاف امثالهما فان عدم الحذف فيها اكثر وقرئ اخرج
شطأه بالحذف وشطاه بالقلب الفا وشطوه بالقلب واوا والكل
على معنى واحد ويقال رجل الاحمر بالاستغناء عن همزة الوصل

بعد تحرك اللام بحركة همزة افعل الصفة والجمر بابقاء الهمزة
نظرا الى طرد حركة اللام وقرئ عادا الولى بحذف الهمزة
ونقل ضمها الى لام التعريف ويقال ابو يوب فى ابو ايوب
وابتغى مره فى ابتغى امره بنقل حركة الهمزة الى الواو والياء
وحذفها وقد تقلب بدون نقل حركتها ويقال سو فى سوء
وشى فى شئ وعلى هذا اذا كان ماقبلها واوا او ياء ساكنة
غير اصلية نحو عطية ومقرو بالقلب والادغام اصلهما
خطيئة ومقرؤ واذا كان ماقبلها الفا زائدة تجعل بين بين
اى بين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسبة حركتها٧ نحو
قائل وكائل وان سكنت الهمزة وتحرك ماقبلها فالقلب
بشئ يوافق حركة ماقبلها جائز والترك اكثر هذا اذا كان
ماقبلها غير مثلها تقول راس ولوم وبير وكذا يومن ومؤمن
وامثالهما وعلى القلب قرأة بعض القرأ ومنه الماتم بين الناس
اذ اصله المأتم بالهمزة وفى الصحاح المأتم عند العرب اجتماع
النسا فى الخير والشر والجمع المآتم وعند العامة المصيبة واما
اذا كان ماقبلها مثلها فالقلب المذكور واجب لزيادة الشدة
باجتماعهما نحو آمن واومن وايمانا وفى القرأن (فلما آسفونا
انتقمنا منهم) ومنه قوله تع (لايلاف قريش ايلافهم
وفى الحديث آمركم بالمعروف وعليه كل المهموز الفاء فى متكلم
المضارع اذ كان وحده نحو آخذ وآكل وآمر وفى امره
اودب من ادب بالضم وايلف من الف بالكسر واما فى خذ
وكل ومر من اخذ واكل وامر فانما حذفت الهمزتان لكثرة
استعمالها وان كان القياس اوخذ واوكل واومر ولكثرة

٧ وهى الياء هنا *

الاستعمال قالوا فى التحية عم صباحا فى انعم بكسر العين
من النعومة او من النعمة بمعنى الليئة والتنعم وهو جاء من
السادس كما جاء من الخامس والرابع فحذفوا الهمزة والنون
معا للخفة فهى من نوادر الشواذ وقد جاء فى القرأن (وامر
اهلك بالصلوة) وفى كلام السلف مروا بالخير وان لم تفعلوا
وتقلب فى الافعال والافتعال وامرهما واما ائمة اصلها اءممة
جمع امام على افعلة فقدم فيه الادغام على الاعلال فنقلت
كسرة الميم الاولى الى الهمزة الثانية فكانتا متحركتين فابقيتا
على ذلك عند الكوفيين وجعلت ياء للخفة عند البصريين
هذا ماذكره بعض المحققين فعليك بالتأمل الصادق لتكون
من الموقنين *واما التضعيف* انما اعتبر خلو الفعل الصحيح
عنه مع ان المتجانسين حرفان صحيحان لاعتلاله بالقلب
فى مثل تقضى البازى اى انقض والحذف فى نحو مست وظلت
بفتح الفاء وكسرها بنقل حركت العين اليها واحست
اصلها تقضض ومسست وظللت واحسست قال الله تع
(فظلتم تفكهون) وقرئ بكسر الظاء وظللتم على الاصل
وقرئ (وعزنى فى الخطاب) بحذف غريب وقوله (لم يتسنه
من القلب والحذف عند من جعله من التسنن وجعل الهاء
للسكت نحو نصر اذ ليس فى مقابلة فائه وعينه ولامه
حرف من حروف العلت والهمزة والتضعيف وقوله فى مقابلة
الفاءآه يدل على ان حرف العلت لو لم يكن فى مقابلتها
لاينافى الصحة وكذا الهمزة والتضعيف فيدخل فيه ينصر
وناصر ومنصور واكرم وفاعل وحوقل واقعنسس لان

صحة الفعل بالنسبة الى الاصول لا بالزوائد فان قلت قد قال
بعضهم ان موضوع هذا الفن الكلمة من حيث الاعلال
والادغام فموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
التى تلحق الشئ لذاته او لجزئه او لمساويه فعلى هذا ينبغى
للمص ان يترك الصحيح رأسا او يؤخر عن المعتل قلنا قولهم
موضوع هذا الفن الكلمة من حيث الاعلال والادغام
مرادهم من هذا الكلمة من حيث الصحة والاعتلال والادغام
لكنهم تركوا الصحة لكون البحث عنها قليلا بالنسبة الى غيرها
من الاعلال والادغام واما تقديمه على المعتل والمضاعف
والمهموز نظرا الى سلامته عن التغيرات الكثيرة وكونه مقيسا
عليه لسائره * واما مثال * و يقال له المعتل الفاء لكون فائه
حرف علة واما تسميته مثالا لمشابهة ماضيه الصحيح فى تحمل
الحركات وعدم الاعلال وقال بعض التصريفيين لمشابهة
امره بامر الاجوف وهو يجئ من الباب الثانى نحو وعد يعد
عدة والامر عد والنهى لا تعد و يسر ييسر يسرا والامر
ايسر والنهى لا تيسر ومن الباب الثالث وهب يهب هبة
والامر هب والنهى لا تهب ومن الباب الرابع وجل يوجل
وجلا والامر ايجل والنهى لا تيجل ومن الباب الخامس وجه
يوجه وجاهة والامر اوجه والنهى لا توجه ومن الباب
السادس ورث يرث وراثة والامر رث والنهى لا ترث
ثبت الواو والياء فى الماضى لانهما اذا وقعتا فى الاول لا تتغيران
غالبا لكن الواو قد تقلب تاء مثل التكلان والتراث والتهمة
يقال رجل وكلة تكلمة اى عاجز يكل امره الى غيره وقد

تقلب همزة فى مثل احدان فى وحدان واحد فى وحد
وفى الحديث انه عليه السلام قال لرجل اشار بسبابتيه
فى التشهد احد احد اى اجعل واحدة وترا ولا يبعد ان يكون
اصل احد وحد وفى القرأن (واذا الرسل اقتت) اصل وقتت
اى عين لها وقتها وقرئ وقتت قيل وعليه قل اوحى
من الوحى قال المازنى فى كل واو مضمومة فى اول الكلمة فانت
بالخيار ان شئت تركتها على حالها وان شئت قلبتها همزة
فقلت وعد واعد وغيره واما اذا وقعتا فى غير الاول اعتلتا
فى اكثر الاحوال فان قلت المناسب لتقديم الصحيح ان يقدم
المضاعف والمهموز على الاقسام الثلثة كما قدمها اكثر المحققين
لان المضاعف يشابه الصحيح فى قلة تغير وكون حروفه صحيحة
وكذا المهموز لان الهمزة لكونها حرف صحيح تتصرف
كتصرف الحرف الصحيح غالبا قلت انما اخرهما نظرا الى انهما
غير صحيح وغير سالم عنده كالاقسام الثلثة لكنهما دون
الاقسام الثلثة فى عدم السلامة ولذا اخرهما عنها وانما قدم
المثال لوجود حرف العلة فى مقابلة فائه * وهو * اى المثال
الفعل * الذى يكون ٧ فى مقابلة فائه حرف من حروف العلة
واوا كانت او ياء مثال الاول * نحو وعد * الوعد بفتح الواو
وسكون العين كلمة تستعمل فى الخير والشر قال الفرا وعدته
خيرا ووعدته شرا واذا اريد التفرقة بينهما يقال فى الخير
وعد عدة وفى الشر ايعادا ووعيدا واصل عدة وعد فاسقطت
الواو وعوضت عنها الهاء ويجمع عدة على عداة ولم يجمع
الوعد ومعنى الايعاد والوعيد اخبار نية الشر واذا استعمل

٧ قوله يكون اما بمعنى الفعل التام
بمعنى يوجد فى بطه(?) واما من
الافعال الناقصة فالمعنى يكون
حرف من حروف العلة واقعا
فى مقابلة فائه وح يكون الخبر
مقدما وقس عليه غيره *

موصولا بالباء استعمل بالالف يقال اوعدنى بالسجن وكذا التواعد يستعمل فى الخير يقال تواعد القوم اى وعد بعضهم بعضا والاتعاد يستعمل فى الشر يقال اتعد زيد اى اخبر بما ينوى الشر * و * مثال الثانى نحو * يسر * فى التاج اليسر بضم الياء وسكون السين آسا فى بمعنى السهولة ضد العسر كالميسور ضد المعسور فان قيل لم لم يمثل المص بما فى اوله الف قلنا الالف ساكن دائما والساكن لا يقع فى اول الكلمة قاله بعض الشارحين من انه لم يجئ ما فى اوله الف لانه لا يكون اصلا الا مقلوبا من واو او ياء وهما لا تقلبان فى الاول الفا لتعذر الابتداء بالساكن فلبس بوجه وجيه لايجابه انكار اصالة الالف الساكن راسا * واما الاجوف * سمى به لخلو ماهو كالجوف له من الصحة وبعبارة اخرى لوقوع حرف العلة فى وسط الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان وجوف الشئ وسطه فافهم ويقال له ذو الثلثة ايضا لصيرورته على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو قلت وبعت على ماقاله الامام الزنجانى وهو المشهور فيما بين القوم واعترض عليه من وجوه اما اولا فلانه يستلزم اختصاص هذا الاسم باجوف الثلاثى لان غيره ليس على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك مثل اقمت واستقمت مع انهم يسمونه ايضا بذى الثلثة واما ثانيا فلانا نمنع كون ماضيه على ثلثة حرف وقت الاخبار عن نفسك كيف وان الثالث ضمير الفاعل فيكون على حرفين واما ثالثا فلانه لا وجه لتخصيصه بالمتكلم وحده لانه فى المخاطب ايضا كذلك فالصواب ان يقال

لصيرورته على ثلثة حرف عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتحرك واجيب عن الاول انه على ثلثة احرف نظرا الى الاصل لان اصل اقمت واستقمت قمت وعن الثانى بان اطلاق الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحاة بل المراد انه على ثلثة احرف من حروف الهجاء فكانهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله وفرط امتزاجه وعن الثالث بان تخصيص الشئ فى الذكر لا يستلزم نفى ماعداه فى الحكم عند الحنفية وان استلزمه عند الشافعية على ماعرف فى موضعه وانما قدم هذا القسم على الناقص لتقدم العين على اللام اذ يقال لهذا القسم معتل العين ايضا وهذا القسم يجئ من الباب الاول نحو قال يقول ومثله كان يكون وقد يحذف نونه تخفيفا كقوله تعالى (ولم يك شاكرا لانعمه) وقوله (فلا تك فى مرية من لقائه) وقد تبقى كقوله تعالى (لم يكن الذين كفروا) ومن كثرة استعمال المكان منه عدميه فى حكم الاصلية فقيل تمكن من الكون مثل تمسكن من السكون وقيل الميم عوض عن واو المصدر وقدم الاشارة اليه وقولهم معاذ الله اى اعوذ بالله معاذا فهو مصدر ميمى ومن الباب الثانى نحو باع يبيع ومثله ساح يسيح سياحة ومجهوله بيع يباع بيعا كما فى قول على رضى الله عنه * بكيت على شباب قد تولى * فياليت الشباب لنا يعود * ولو كان الشباب يباع بيعا * لاعطيت المبايع مايريد * قال الله تعالى (فسيروا فى الارض) وعن السرى السقطى قدس سره من احب الله عاش ومن احب الدنيا طاش والطيش عدول السهم عن الهدف والمعنى من احب الله عاش عيشة طيبة

ومن احب الدنيا يسعى فى الليل والنهار فى غير ما خلق له من الانس بالله والتلذذ بعبادته كسهم معوج ومن الباب الرابع نحو خاف يخاف وهاب يهاب ويعل فى هذا القسم من الزوائد اربعة ابواب فقط باب الافعال نحو اقام يقيم اقامة مقيم مقام اقم لا تقم اصلها اقوم يقوم اعلالها بالنقل والقلب على مقتضى الحركة المنقولة واقواما اعل بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المحذوفة وقد يحذف هذا التاء عند الاضافة اقامة للاضافة مقام التاء لطول الكلام بالاضافة كقوله تعالى واقام الصلوة) وتحذف فى اقت ولم تستغن عن الهمزة لعدم كونها زائدة للوصل ومجهولها على خلاف معلومها نحو اقيم يقام لان ما يعل بالالف فى معلومه يعل بالياء فى مجهوله وبالعكس وكذا اباع واخاف واجاب وامثالها كثيرة وفى القرأن (لئن اقمتم الصلوة) واجيبوا داعى الله وباب الافتعال نحو اعتاد يعتاد بقلب العين فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اعتيادا بقلبها ياء لانكسار ما قبلها مع اعتلال فعله وفى القرأن اذا ارتبتم فاصطادوا ولا ترتابوا (وباب الانفعال نحو انقاد ينقاد انقيادا مثل اعتاد فى الاعلال ومجهولهما انقيد واعتيد (وباب الاستفعال نحو استفاد يستفيد استفادة مستفيد مستفاد استفد لا تستفد مجهولها استفيد يستفاد اعلالها كاعلال باب اقام من غير فرق قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول وفاستجيبوا لى وان يستغيثوا ٧ يغاثوا بماء كالمهل وامثالها كثيرة فيحذف منها ما يحذف من مجردها وقد لا يعل نحو قوله تعالى

استحوذ

٧ مضارع جمع مذكر غائب من الاستغاثة بمعنى طلب المدد ويغاثوا مجهول المضارع من الاغاثة وهى ايصال المدد فالمراد الاستهزاء بالكفر والاخبار عن شدة حالهم نعوذ بالله *

استحوذ عليهم الشيطان اى استولى (والم نستحوذ عليكم ويسلم العين فى باقى ابواب المزيد نحو حول وزين وعاون وعاين وتقون وتعين وتقاون وتباين وابيض واسود وغير ذلك (ثم انه لا يجئ من هذا القسم مهموز العين لما بين از باب هذا الفن ان الهمزة لا تقع موقعها حرف العلة ويجئ مهموز الفاء نحو آل يؤل بمعنى رجع ومنه المال والتأويل وآد يئيد ايدا بمعنى اشتد وقوى ومنه تأييد الله ويجئ مهموز اللام ايضا نحو ساء يسوء سواء بالفتح وساءة والاسم السوء بالضم ويقال السوء بالفتح والضم مصدران فى الاصل لكن يستعملان على معنى الصفة بالاضافة اليه فى المفتوح والاضافة اليه مطلقا وبدونها ٧ فى المضموم قال الله عليهم دائرة السوء) وقال الله تعالى يسومونكم سوء العذاب ومن المضموم السيئة فى مقابل الحسنة اصلها السيوئة تأنيث السيئ اصله سيوئ يقال فلان سيئ الخلق وقد يخفف مثل هين ولين ومنه الاساءة وهى ضد الاحسان والمساوى بفتح الميم المقابح والمعائب فى جمع مساءة بقلب الهمزة ياء تخفيفا وفى الامر سوء سوئى وهذا الوزن يجئ لتأنيث السوء كقوله تعالى (ثم كان عاقبة الذين اساؤا السوأى ان كذبوا بايات الله) فهو ضد الحسنى وجاء يجئ مجيئا وشاء يشاء شيئا ومشية ومشاءة ومشائية وشيئة وقد جعلوه من الرابع وتقول فى الفاعل جاء وشاء اصلهما جاءى وشاءى فاعل بقلب الياء مكان الهمزة ثم يحذف الياء كما فى غاز وتقول الجائى والشائى وفى القرأن وباؤ بغضب من الله ولقد بوءنا

٧ كقوله تعالى من يعمل سوء او يظلم نفسه وقوله تعالى من يعمل سوء يجز به *

بنى اسرائيل مبوء صدق (واذ بوّأنا لابراهيم مكان البيت (ونتبوّ
من الجنة حيث نشاء) فلما اضاءت ما حوله (يكاد زيتها يضئ
وما افاء الله على رسوله ٧ (وهيّئ لنا من امرنا رشدا ٩ اى سلوكا
الى طريق مستقيم والمضاعف منه يكون لفيفا مقرونا
كما سيجئ ان شاء الله تعالى * وهو * اى الاجوف * الذى
اى البناء الذى * يكون فى مقابلة عينه حرف من حروف العلة
سواء كانت واوا او ياء مثال الاول * نحو قال * اصله قول
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ومضارعه يقول
اصله يقوُل بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمة الواو
الى القاف وتركت على حالها بجعلها حرف مد ومصدره
قولا وقولة ومقالا يقال قال يقول قولا وقولة ومقالا
واما القيل والقال فهما اسمان بمعنى الكلمات يقال كثر القيل
والقال وفى الحديث نهى عن قيل وقال وقيل بمعنى المقال
صرح به البيضاوى فى تفسير قوله تعالى واقوم قيلا اى
اشد او اثبت مقالا واسم الفاعل منه قائل اصله قاول قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع الفان ساكنان
احدهما الف الفاعل والاخر الالف المقلوبة عن الواو
ولا يمكن حذف احدهما اذ لو حذف الاول لالتبس بالماضى
ولو حذف الثانى لزم الاجحاف فحركت الالف الثانية لدفع
اجتماع الساكنين فصار الالف الثانية همزة لان الالف
الساكنة اذا حركت تصير همزة فان قيل كيف تقول لتحركها
وانفتاح ماقبلها والحال انما قبل الواو الف وهو ساكن قلنا
لا اعتبار لالف الفاعل لانها ساكنة والحرف الساكن لبس

٧ بمعنى الفيء وهو الخراج وافاء الله
اعطى من مال الخراج واصل
افاء رجع والله يرجع ويعطى
اموال الكافرين الى رسوله واتباعه
عله

٩ ومن الهيئة بمعنى الاعداد
واصطلاح ما يجم
عله

بحاجز حصين فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا
ويمكن ان يقال انه مبنى على تنزيل الالف منزلة الفتحة (واعلم
ان نقط مركوب الهمزة فى نحو قائل كما نقطها بعضهم خطأ
اذ قد حكى ان اباعلى الفارسى دخل على واحد من المشتهرين
بمعرفة العلوم العربية فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ
قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو على هذا خط من
فقال خطى فالتفت الى صاحبه كالمغضب قال قد اضعنا
خطوتنا بزيارة مثله فقام وخرج من ساعته مع صاحبه
واسم المفعول منه مقول اصله مقوول نقلت ضمة الواو
الى القاف لاستثقال الضمة على الواو فاجتمع ساكنان
هما واو المفعول وعين الفعل فوقع الاختلاف بين ابى الحسن
الاخفش وسيبويه فقال سيبويه المحذوف واو المفعول التى
هى الثانية لانها زائدة وهى اولى بالحذف من الاصل وقال
ابو الحسن المحذوف الواو الاصلى الذى هو عين الفعل
لان واو المفعول وان كانت زائدة الا انها علامة والعلامة
لا تحذف واجاب عنه سيبويه بانا لا نسلم ان العلامة لا تحذف
مطلقا بل اذا لم توجد علامة اخرى واما اذا وجدت
فتحذف وان فيه علامة اخرى وهى الميم فوزنه
عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء لان الواو التى هى
عين الفعل باق عنده وعند الاخفش مفول بفتح الميم
وضم الفاء وسكون الواو لان العين محذوف عنده والاصح
مذهب سيبويه لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثانى
فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة فى مثل مكيل

ومبيع خلاف قياسهم ولاعلة لهم ولو قيل العلة دفع
الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس
ايضا فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصل المحذوف هو
الاصل كالياء من غاز مع وجود التنوين واذا التقى الساكنان
والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف قلنا
كل من ذلك انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا
صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة * و * مثال
الثانى نحو * كان * اصله كيل قلبت الياء الفا لما مر يكيل
اصله يكيل بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الياء الثانية
نقلت حركة الياء الثانية الى ما قبلها فصار يكيل كيلا
فى المصدر الغير الميمى ومكالا فى الميمى ومكيلا مثل محيص
على رواية الاخفش وقال بعضهم انه شاذ لان المصدر
الميمى من الباب الثانى يجئ بفتح العين واسم الفاعل كائل
قد مر اعلاله فى قائل الا ان هذا يائى واسم المفعول منه
مكيل اصله مكيول نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وحذفت
واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب
واوا فصار مكيل على وزن مفعل بفتح الميم وكسر الفاء
وسكون العين هذا عند سيبويه واما عند ابى الحسن
الاخفش فاصل مكيل مكيول نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت الضمة كسرة
لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى والاول اولى على ما
لايخفى وبنو تميم يثبتون الياء فى اليائى دون الواو فى الواوى
لان الياء اخف من الواو فيقولون مبيوع ومكيول كما تقول

مضروب

مضروب ولايقولون مقوول ومصوون * واما ناقص *
وهو عبارة عما كان فى آخره حرف علة ولذا يقال له
المعتل اللام ايضا اما تسميته بالناقص لنقصانه فى الاخر
وهو اما نقصان بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يغزو
ويرمى ويخشى او نقصان بعض الحروف كما فى حالة الجزم
نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ويقال له ذوا الاربعة ايضا
لكون ماضيه على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك
لكن هذا مبنى على جعل الضمير المرفوع المتحرك المتصل
بالفعل من نفس الكلمة لشدة اتصاله به فكانه يصير جزء
من الفعل فان قيل ما ذكرتم يقتضى ان يقال للصحيح ايضا
ذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف عند
الاخبار عن نفسك نحو ضربت قلنا لايلزم من تسميتهم
المعتل اللام بذى الاربعة لكون ماضيه على اربعة
احرف فى التكلم تسميتهم الفعل الصحيح بذى الاربعة
لوجود هذا الوجه فيه ايضا على ما حقق من انه لايجب
الاطراد فى التسمية * وهو * اى الناقص البناء * الذى يكون
فى مقابلة لامه حرف من حروف العلة * واوا كانت * نحو غزا
اذ اصله غزو قلبت الواو الفا لما مر * و * ياء نحو * رمى *
اصله رمى قلبت الياء الفا وهذا القسم يجئ من الباب الاول
نحو دعا يدعو دعاء ودعوة فهو داع وهم دعاة وذاك
مدعو ادع لاتدع يقال فلان دعاء الله له بالخير ومنه الادعية
فى الجمع ودعا عليه بالشر ودعى الرجل اهله اى صاح ودعاه
الى المدعاة اوالدعوة وهى الدعوة المشهورة من الناس ويجئ

من الباب الثانى نحو قضى يقضى قضاء والقضاء يكون اسما
ايضا كلفظ الحكم فانه يكون مصدرا ويكون اسما ويجمع
على الاقضيـة بمعنى الاحكام فهو قاض وهم قضاة وذاك
مقضى وهى القضية والقضايا والامر اقض كقوله تعـالى
(فاقض ماانت قاض) والنهى لاتقض يقال قضى له عليـه
وقضى الصلاة والدين وفى القرآن (فلما قضى زيد منها وطرا
اى اتم حاجتـه (وقضى ربك ان لاتعبدوا الا اياه) اى امر
(وقضينا الى بنى اسرائيل اى انهيناه وارسلناه (فقضيهن
سبع سموات) ى قدرهن ومنه القضاء والقدر (فمنهم من قضى
نحبه) اى مات و(ثم اقضوا الى) اى امضوا الى (فوكزه موسى
فقضى عليه) اى قتله ويجئ من الباب الثالث نحو سعى يسعى
سعيا ومن الباب الرابع خشى يخشى خشية ومن الباب الخامس
نحو سرو يسرو سراوة بفتح السـين وتخفيف الراء بمعنى
الجود يقال سرو سراوة ويقـال سروت الثوب عنى سروا
اذا القيته عنك والفـاعل منه سرى وجمع على سراة بفتح
السين وتخفيف الراء بمعنى الاسخيا وجمع جمعـه سروات
ويقال لظاهر الشئ ووسطه سراة ايضا ويجمع جمعـه
على سروات كما جاء فى الحـديث (ليس للنسـاء سروات
الطريق) اى ظهر الطريق ووسطه ولكنهن يمشـين
فى الجوانب ويقـال جئت سراة النهار اى وسطه ولايجئ
من الباب السادس ويعل فى هذا القسم من الزوائد تسعة
ابواب فقط باب الافعال نحو اعطى يعطى اعطاء بالهمزة
لان الواو واليـاء المتطرفتين تقلبان بعـد الفات المصادر

همزة

همزة لكون المصـدر معربا وكون المعرب متحركا بحركات
مختلفة وحرف العـلة ضعيفة ناقصة عن هذه الرتبة ومنه
قوله تعـالى (فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منهـا
اذاهم يسخطون) وقوله تعـالى (وجئنا ببضاعة مزجاة) اى
قليلة وباب التفعيل نحو حلى يحلى تحلية بقلب الياء الثانية تاء
لكونها معربة على ماسبق مع اجتماع اليائين ولوادغم لالتبس
بمصدر التفعـل وعليه مصدر كل ما يكون لامه حرف علة
مثل التولية والتثنية والتسوية وامثالها وفى القرآن (ان هى
الا اسماء سميتموها) (ولكن الله يزكى من يشاء (فلاتزكوا انفسكم
(ان الله وملائكته يصلون على النبى (وحلوا اساور من فضة
(يحلون فيها من اساور (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى
اهلها) (واتخذوا من مقام ابرهيم مصلى) وفى الحديث (حلوا
انفسكم بالطاعة) وامثالها كثيرة وباب المفاعلة نحو دارى
يدارى مداراة فهو مدار وذاك مدارا ومن التجنيس (ودارهم
مادمت فى دارهم (وارضهم مادمت فى ارضهم ومن هذا الباب
قوله تعالى (ياايها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين
يدى نجويكم صدقة) وعن على رضى الله عنه (ان فى كتاب الله
آية ماعمل بها احد غيرى كان لى دينارا فصرفته فكنت
اذا ناجيته تصدقت بدرهم) وهو على القول بالوجوب لايقدح
فى غيره ولعله لم يتفق للاغنياء مناجات فى مدة بقائه اذ روى
انه لم يبق الا عشرا وقيل الا ساعة كذا فى تفسير القاضى
وقوله تعالى (اذا نودى للصلوة) وقوله تعالى (يراؤن الناس)
(وان الذين يمارون) (وان الذين ينادونك) (ونادوا شركائى

م والمناجاة من النجوى وهى التكلم خفية *

الذين زعمتم) فلاتمار فيهم الامراءظاهرا) وامثالها كثيرة
ويقال لاابالى واذا قالوا لم ابل حذفوا الالف باسكان اللام
تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء فى لاادر وباب الافتعال
نحو اقتدى يقتدى اقتداء فهو مقتد وذاك مقتدا وفى القرأن
(والذين اهتدوا زادهم هدى) (وفقد ابتلى المؤمنون)
(وان الذين يفترون (فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)
وفلاتمترن بها (والله لايحب المعتدين) وفى الحديث (اصحابى
كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) وباب الانفعال نحو انجلى ينجلى
انجلاء فهو منجل وذاك منجلا وقول امرئ القيس الا ياايها
الليل الطويل الا انجلى وباب الافعلال نحو ارعوى يرعوى
ارعواء اصله ارعو ومن رعا يرعو بمعنى كف ففيه وجهان
الادغام والقلب واختير القلب على الادغام لما فيه من زيادة
الخفة ولم يوجد فى اللغة غير هذا من ناقص هذا الباب
وباب التفعل نحو تلقى يتلقى تلقيا بكسر العين البتة فى جميع
مصادر هذا الباب وباب التفاعل اذا كان اللام حرف علة
لاجل الياء سواء كان الياء اصليا اومنقلبا من الواو ولان الواو
فى ذينك البابين يكون فى آخر الاسم ويكون ماقبلها مضموما
وهو لايوجد الا فى لفظ هو الذى حرفه قليل وفى القرأن
(فلما تجلى ربه) (ومن تزكى فانما يتزكى لنفسه) فتمنوا الموت
ولايتمنونه) ويقال من تغدى فتمطى يتهدى اى من اكل
طعام الغداة فتمدد يجد الهداية الى رعاية المزاج ومن
تعشى فتمشى يتفشى اى من اكل طعام العشاء فيمشى بالتدريج
يتوسع بقدرته ويتقوى خصمه وباب التفاعل نحو تراضى

يتراضى

يتراضى تراضيا ونحو قوله تعالى (فتعال الله الملك الحق)
اى ارتفع فى ذاته وصفاته عن مماثلة المخلوقين ومنه تعال
امر بمعنى ائت فى قوله تعالى (تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم)
وقوله تعالى (فتعالين امتعكن) ونحو قوله تعالى (ياايها الذين
آمنوا اذا تناجيتم فلا تتناجو بالاثم والعدوان ومعصية
الرسول وتناجو بالبر والتقوى) وباب الاستفعال نحو استدعى
يستدعى استدعاء وقوله تعالى (واستغشو ثيابهم ولايستثنون
وغير ذلك وباب الافعيعال نحو اعرورى يعرورى اعريراء

اعروريت الفرس بمعنى ركبته عريانا *

وتصريف اسلنقى مثل هذه الكلمات وقد يسقط اللام اكتفاء
بالكسرة الدالة على الياء نحو قوله تعالى (والليل اذا يسر
ويوم يأت لاتكلم نفس الا باذنه ونحو قوله تعالى (يوم يدع
الداع) اكتفاء بالضمة الدالة على الواو ثم انه لايجئ من
هذا القسم مهموز اللام لما سبق من ان الهمزة لاتقع موقع
حرف العلة ويجئ منه مهموز الفاء نحو اسى يأسى اسا من
الباب الرابع اذا حزن ويقال اسيت لفلان اذا حزنت له
وفى القرأن (فكيف آسا على قوم كافرين) بصيغة التكلم
وحده اى احزن ومن مهموز العين نحو رأى يرئى رأيا ورؤية
وقد يحذف الهمزة فى مستقبله لكثرة استعماله وفى نأى
ينأى يجوز الحذف والترك اكثر وعليه قوله تعالى (وهم
ينهون عنه) اى عن القرأن والايمان به اوالرسول (وينئون
عنه * واما اللفيف * سمى به لاجتماع حرفى العلة فيه اذ يقال
للمجتمعين من قبائل شتى لفيفا اونقول انه فعيل بمعنى مفعول
والملفوف المضموم فكان حرفى العلة لانضمامهما بحرف

صحيح يقـال لفيفا بمعنى الملفوف ومنه اللفافة وقيـل انه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى به لاختلاط حرفى العلة بحرف صحيح * وهو * اى اللفيف * الذى * اى الفعـل الذى * يكون فيه حرفان من حروف العلة * سواء كانـا اصليتين عينـا مثل حيى اواصليتين بدلا مثـل قوى ووقى اعلم ان الاحتمـال العقلى فى هذا الباب تسعة اقسـام لانه اما ان يكون فاؤه وعينه حرفى علة اوفاؤه ولامه اوعينـه ولامه فهذه ثلثة اقسام وعلى كل تقدير اما ان تكونا واوين اويائين او احدهمـا واوا والاخر ياء فهذه ايضا ثلثـة فيضرب الثلثة فى الثلثة يصير الاقسام تسعـة وان اعتبر تقـدم الواو تارة والياء اخرى تزيد ثلثـة اخرى لكن كون الفـاء والعين حرفى علة لم توجد فى الافعال فسقط ثلثـة انواع اواربعة ان اعتبر التقـدم والتأخر فبقى ستة ان لم يعتبرا وثمانيـة ان اعتبرا ثلثة للمقرون اواربعة وثلثـة للمفروق اواربعـة ولم يوجد فى المفروق غيرما كان فاؤه واوا ولامه ياء الايدى يدى فسقط اثنين او ثلثة على اعتبار الاعتبـار وعدمه فبقى اربعة ثلثـة فى المقرون وواحد فى المفروق واليه اشار بهذا التقسيم فقال * وهو * اى اللفيف باعتبار وجود حرفى العـلة مقترنا اومفترقا مع الاحتمال الثـابت * على قسمين * لان حرفى العلة فيه اما ان تجتمعا بوقوعهما فى مقابلة العين واللام واما ان يفترقا بوقوعهما فى مقـابلة الفـاء واللام * والاول * اى القسم الاول * اللفيف المقروف * اما تسميتـه لفيفا فلما مر واما تسميتـه مقرونا

فلا

فلالتقـاء الحرفين العلتين من غير فاصل بينهما ولذا قدمه بخلاف ماسيجئ بعده * وهو * اى اللفيف المقرون * الذى * اى الفعل الذى * يكون فى مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف * اى من حروف العلة قد عرفت ان كون الفـاء والعين حرفى علة لم توجد فى الافعال لما فيه من الابتـداء بحرفين ثقيلين لايبنى منه فعل لان الفعـل اثقل من الاسم فلو بنى منه الفعـل لزم تحميل الثقل على الاثقـل وانما هو مختص بالاسم مثل يين فى اسم مكان ويوم لازمنة مخصوصة وويل هو واد فى جهنم اوكلمة عذاب ثم القسمة العقليـة فى هـذا القسم على ما عرفت تقتضى ان يكون اربعـة لان العـين واللام اما ان يكون واوين او يائين اوالاول واو والثـانى ياء او بالعكس والقسم الاخير منتف لعدم مجيئـه فى لغة العرب فبقى ثلثة ولايكون الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم مثال ما كان عينـه ولامه واوا فيه * نحو قوى يقوى قوة اصله قوو قلبت الواو الثانيـة ياء لانكسار ماقبلها مثـل رضى يرضى وانما لم يدغم وان اجتمع المثلان لكون الاعلال واجبا فى هذه الصورة اذ لايجوز ان يقـال قوو ولا رضو مثلا بل يجب ان يقـال قوى ورضى مع الاعلال بخـلاف ما يجرى فيه الادغام فانه يجوز ان يقـال حى بلا ادغام فقـدم ما هو الواجب فلم يبق سبب الادغام لانتفاء اجتماع المثلين ح فان قلت ان اصل قوة قووة بواوين ساكن ومتحرك فادغمت الاول فى الثانية فصار قوة فلم يدغم فى قوى يقوى بل قلبوا الواو الثـانية فى قوى ياء وفى يقوى

الفا ومقتضى الادغام موجود مع ان الادغام مفيد للتخفيف كما ان الاعلال مفيد له قلنا التخفيف الحاصل من الاعلال ازيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب اسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك مدرك بالبداهة فالمصير الى جانب الاعلال اولى من المصير الى جانب الادغام فقوى باعلال اخف من قو بالادغام فان قلت اذا كان الاصل قوو فلم اعل اللام دون العين مع ان السبب موجود فيهما ايضا قلت لان آخر الكلمة اولى بالتغيير والتصرف فيه لان حكم عين هذا القسم كحكم الصحيح وحكم لامه كحكم الناقص فاعلت اعلاله فسلمت العين بذلك ولانه لو اعل العين لزم اجتماع الاعلالين احدهما قلب الواو الاولى الفا اولا ثم تقلب الواو الثانية ايضا الفا لعدم كون الالف المقلوبة من الواو حاجزا حصينا او نقول لو اعل العين لزم ثلثة اعلال احدها قلب الواو الثانية ياء اولا وثانيها قلب الواو الاولى الفا ثانيا وثالثها قلب الياء المقلوبة من الواو الفا لعدم كون الالف المقلوبة من الواو حاجزا حصينا ايضا فيخل بالكلمة بحذف احدهما فى الصورتين (اعلم ان اجتماع الاعلالين ليس بمخل مطلقا وذلك لان الاعلال اما ابدال واما اسكان واما حذف والجمع بين الاسكان والابدال جائز مثل يقال لان اصله يقول نقلت فتحة الواو الى القاف ثم ابدلت الفا ونحو يباع اذ اصله يبيع نقلت فتحة الياء الى الباء ثم ابدلت الفا وكذا الجمع بين الاسكان والحذف جائز مثل مقول اصله مقوول

لاجتماع

نقلت حركة الواو الى القاف وحذفت احدى الواوين لاجتماع الساكنين وكذا الجمع بين الابدالين جائز نحو يدعى ٧ فان الالف مبدلة من الياء وهى من الواو وكذا الجمع بين الابدال والحذف جائز نحو ليقل وليبع والاصل ليقول وليبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم قلبتا الفا ثم حذفتا وكذا الجمع بين الحذفين جائز نحو ق حذفت الفاء واللام فعلم ان الجمع بين الاعلالين ليس بمخل مطلقا بل الجمع بقيد مخصوص غير جائز وهو الجمع بين الابدالين او الحذفين او ابدال او حذف بقيد ان يكون احدهما فى موضع والاخر فى موضع آخر على سبيل التعاقب كما فى ماء لان اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة ولهذا عدوا ان الاعلال فيه شاذ ولهذا قلبوا الواو ياء فى ديم اصله دوم ولم يعلوا فى حيوان لئلا يلزم توالى الاعلالين لان واوه مبدلة من الياء اذ اصله حييان فلو قلبت الياء الفا يلزم توالى الاعلالين وانما لم يجوزوا الجمع بين الاعلالين فى هذه الصور لان الاعلال تغيير فتوالى تغييرين فى موضعين من غير حاجز يستلزم الاجحاف بالكلمة والاضرار بها بخلاف ما اذا كان بينهما حاجز مثل ق فان مثل هذا التغيير لا يماثل ذلك الا يرى ان العليل يستريح اذا تخلل بين العلتين فاصل ويتضاعف ضعفه اذا توالى عليه علتان من غير فاصل وبخلاف ما اذا توالى ابدالان او ابدال وحذف فى موضع واحد كما توالى الابدالان على اللام فى يدعى والابدال والحذف فى ليقل لانه لم يحصل

٧ مضارع من باب الافعال *

منه تغيير الاحرف واحد فلا يلزم الاجحاف والاسكان وان كان تغييرا لكنه لم يعد من هذا لانه تغيير يستلزم تخفيفا على ما عرفته فكان وجود هذا التغيير كعدمه خذ هذا المقام فانه من مزالق الاقدام ومثال ما كان عينه ولامه يائين مثل حي يحيى حيوة من باب علم فحي كرضي بلا اعلال العين لما مر وجاز بلا ادغام نظرا الى ان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع وههنا لا يجوز الادغام في المضارع لانه لو ادغم لزم ان يقال يحي بضم الياء وهو مرفوض ويجوز حي بالادغام لاجتماع المثلين وهذه هي الكثيرة الشايعة وفي مضارعه يحيى بلا ادغام لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في قوله تعالى (ويحيى من حي عن بينة) وحيوة بقلب الياء الفا وكتب بصورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق ان امثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداء بالسلف وفي غيره بالالف كحياة لانها وان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عنها اذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الالف الا في يحيى كذا ذكره العلامة التفتازاني * و* مثال ما كان عينه واوا ولامه ياء نحو طوى * يطوي طيا فهو طاو وذاك مطوي من باب ضرب واصل طي طوي قلبت الواو ياء لسبقها على الياء بالسكون وادغمت ومثله غوى يغوي غيا فهو غوي ومنه الغوغاء وكذا هوى يهوي ولوى يلوي في قوله تعالى (والنجم

اذا

اذا هوى) وقوله تعالى (واجعل افئدة من الناس تهوى اليهم) من دعاء ابراهيم عليه السلام وفي قوله تعالى (وان منهم لفريقا يلوون السنتهم) اي يميلونها من المنزل الى غيره من لوى يلوي ليا كقوله تعالى (ليا بالسنتهم وطعنا في الدين) يقال لوى رأسه اذا مال واعرض لان الاية في حق الكافرين المحرفين المغيرين كلام الله تعالى ولقائل ان يقول لاولى للناص ان يقدم طوى على قوى في التمثيل على مقتضى الترتيب الطبيعي لان طوى من الباب الثاني وقوى من الباب الرابع (ويعل في هذا القسم من المزيدات عشرة ابواب (باب الافعال نحو احيى يحيى احياء وفي التنزيل (والله يحيي ويميت) (فلنحيينه حيوة طيبة) ومثله اغوى يغوي اغواء واقوى يقوي اقواء وفي التنزيل (اغويناهم كما غوينا) (ومتاعا للمقوين) (وباب التفعيل نحو قوى يقوي تقوية من الواوي وحيى يحيي تحية من اليائي اصله تحيية نقلت حركة الياء الاولى الى الحاء ثم ادغمت الياء في الياء قال الله تعالى (اذا حييتم بتحية فحيوا) وقوله تعالى فحيوا جمع مذكر امر الحاضر من التحية اي اذا قيل لكم السلام عليكم فسلموا بازيد بما قيل لكم مثل ان تقولوا وعليك السلام ورحمة الله واذا قيل السلام عليك ورحمة الله فقولوا وعليك السلام ورحمة الله وبركاته واذا قيل السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقولوا مثل ذلك اذ لا زيادة في الرواية ويجوز ان يقتصر على ما قال المسلم ذكره الطيبي وسوى يسوي تسوية كما قال الله تعالى (فاذا سويته ونفخت فيه

من دوحى) وفى الحديث (سووا صفوفكم) ولوى يلوى تلوية كما فى القرأن (واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤسهم) ومنه يوم التروية (وباب المفاعلة نحو داوى يداوى مداواة وساوى يساوى مساواة وفى القرأن (حتى اذا ساوى بين الصدفين) وفى الشعر (لعمرك لو ساويت قارون فى الغناء) وساويت نوحا ثم لقمان فى العمر (ونلت الذى كان ابن داود ناله) (البس قضاريك المصير الى القبر) (وان كنت لاتدرى متى الموت فاعلمن) (بانك لاتبقى الى آخر الدهر) وباب الافتعال نحو استوى يستوى استواء وفى التنزيل (لايستوى اصحاب النار واصحاب الجنة) ونحو التوى يلتوى التواء (وباب الافعلال نحو احوو يحوو احوواء اصله احوو وفغلب الاعلال على الادغام لغلبته عليه فى الخفة فان احووى اخف من احوو وذلك ظ على ماهر فى ارعوى والاحوواء من الحوة وهى حمرة تضرب الى السواد ولذا قالوا ان حوى مؤنث احوى بمعنى اسم الشفة (وباب الافعيلال نحو احواوى يحواوى احويواء على قياس ماهر (وباب التفعل نحو تقوى يتقوى تقويا وتسوى يتسوى تسويا (وباب التفاعل نحو التساوى والتداوى وفى الحديث (تداووا فان الذى انزل الداء انزل الدواء) وباب الاستفعال نحو استحيى يستحيى استحياء وفى التنزيل (ان الله لايستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة) ومنهم من يقول استحى يستحى استحاء بحذف العين وهذا القسم من مهموز الفاء فقط نحو اوى يأوى اوا وفى القرأن (او آوى الى ركن شديد

وسأوى

وسأوى الى جبل يعصمنى من الماء وآووا ونصروا وفى الحديث (الا اخبركم عن النفر الثلثة اما احدهم فآوى الى الله فآواه الله تعالى) واما الاخر فاستحيى فاستحيى الله منه واما الاخر فاعرض فاعرض الله عنه هذا حديث متفق عليه قيل بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد اذ دخل ثلثة نفر فرئ احدهم فرجة فى الحلقة فجلس فيها واما الاخر فجلس خلفهم واما الثالث فادبر فقال عليه السلام الحديث كذا قاله السيوطى * والثانى * اى القسم الثانى اللفيف المفروق ويقال له المعتل الفاء واللام * وهو * البناء * الذى يكون فى مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف * المذكورة اما تسميته لفيفا فلما مر واما تسميته مفروقا فلاجتماع حرفى العلة مع الفارق بينهما والاحتمال العقلى هنا يقتضى ان يكون اربعة اقسام لان الفاء واللام اما ان يكونا واوين او يائين او الفاء واوا واللام ياء او بالعكس والاول لم يوجد فى الفعل بل فى الاسم مثل واو لاسم حرف هوو وكذا الثانى لم يوجد فى الفعل غير يدى يبدى وهو نادر والنادر كالمعدوم بل يوجد فى الاسم مثل ياء لاسم حرف هوى على ما قالوا انها مركبة من ياآت ثلث بالاتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وكذا الواو مركبة من واوات ثلث عند الاخفش لان الالف عنده منقلبة من الواو وقيل من الياء والاول اقرب لان الواوى اكثر من الياء فالحمل عليه اولى وقلبت العين منهما الفا دون اللام لاستكراههم اجتماع حرفين علتين متحركتين فى الاول وكذا الرابع

وقوله فآوى الى الله اى التجاء اليه بان دخل مجلس رسول الله وقوله فآواه بالمد من الايواء اى قربه اليه وجعله مقبولا لديه وقوله فاستحيى الله منه اى غفر ذنوبه وقوله فاعرض الله عنه يعنى غضب عليه وبعده من لطفه لا انه اعرض لا لعذر بل لعدم اعتبار بمجلس العلم الذى هو من افضل المجالس *

وهو ما كان فاؤه ياء ولامه واوا لم يوجد فتعين الثالث
وهو ما كان فاؤه واوا ولامه ياء* نحو وقى يقى* وقاية وحكم
فاء اللفيف المفروق كحكم فاء المثال ولذا تثبت فى الماضى
وتسقط فى المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة والامر منه
ق حرفا واحدا لان الفاء كانت ساقطة فى المضارع
فسقطت اللام للوقف فبقى بعد حذف حرف المضارعة
على حرف واحدة ويلزمها الهاء عند الوقف فيقال قه
وتسقط تلك الهاء عند الاتصال كما فى القرآن (وقنا
عذاب النار وقهم السيئات) فتقول قه قيا قوا فى قيا قين
وقال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم) وفى المجهول
لتوق باعادة الواو ومنه وعى يعى وعيا ووهى يهى وهيا
كما فى قوله تعالى (وتعيها اذن واعية) وقوله تعالى (فهى
يومئذ واهية) و كى يكى يكيان يكون والامر منه ك كيا كو
كى كيا كين و بالتأكيد كين كيان كن آه فيلتبس كن بجمع
المؤنث الغائبة من كان فهذه الامثلة كلها من الباب الثانى
و يجئ من باب علم نحو ورى يورى والامر اير وجاء ورى
يرى بكسر الراء فيهما والامر ر ريا روا و يجئ من باب حسب
نحو ولى يلى من الولاية بمعنى الصداقة ضد العداوة ومنه
الولى للمرء المتشرع المتدرع القانت العارف بالله او بمعنى
التصرف يقال كل من ولى امر احد فهو وليه كقوله تعالى
(الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور) ولذا
فسروه بمعنى الناصر ومنه الولاة فى جمع والى الرعية ومنه
والى اليتيم وغيره او من الولى بمعنى القرب فيجوز اولياء الله

منه

منه لانهم عباد مقربون بالاطاعة وفى الحديث (واذكروا
اسم الله وليأكل احدكم مما يليه) ومنه قولهم هذا اولى
من ذلك بمعنى اقرب الى الواقع ومنه قولهم الاصل فى الفاعل
ان يلى فعله ومن الالغاز ما قاله بعض الفضلاء ان روحى
دائما فى نفس قلبى فى الانين ل الانين عقل اوكى السر
فا ظرف الحنين (ان) امر من ان يان اينا (روحى) منادى
بحرف مقدر اى يا روحى (فى) امر من وفى يفى وفاء (نفس)
يا نفس وهى مؤنث سماعى والروح يذكر و يؤنث ويجوز
كسر السين على حذف ياء المتكلم لكن الاولى البناء على
الضم لما فى اضافة الروح وعدم اضافة النفس لطافة
لا يخفى (قلبى) مفعول فى ل امر من ولى يلى بمعنى قرب (الانين)
مفعول ل (عقل) يا عقل (اوكى) ماض استيناف بمعنى
شد (السر) فاعله (فا) منصوب مفعول لاوكى بمعنى الفم
(ظرف الحنين) صفة فا والحنين الاشتياق ومن المزيدات
نحو اولى يولى ايلاء والله مولى النعم كلها اى معطيها وفى
القرآن (اوصانى بالصلوة وقل اوحى الى) من الايحاء
(والله اعلم بما يوعون) واوفوا بعهدى اوف بعهدكم) هذه
كلها من باب الافعال و يجئ من التفعيل نحو ولى يولى
تولية وفى القرآن (ولوا الادبار) يوم تولون مدبرين و يجئ
من المفاعلة نحو والى يوالى موالاة و فى القرآن (يوارى
سوآتكم) و يجئ من التفعل نحو تولى يتولى توليا وفى القرآن
(الله يتوفى الانفس (وتوفنى مسلما) و يجئ من التفاعل
نحو توالى يتوالى تواليا وفى القرآن (وتواصوا بالحق وتواصوا

بالصبر) ويجئ من الافتعال نحو اتقى يتقى اتقاء ويجئ من
الاستفعال نحو استولى يستولى استيلاء وفى القرآن (اذا اكتالوا
وهذا القسم يجئ من مهموز العين فقط نحو وءى يأى وأيا
* واما مضاعف * هو فى اللغة اسم مفعول من ضاعف
يضاعف وفى الاصطلاح له معنيان الاول اعم وهو ان يجتمع
الحرفان المتماثلان او المتقاربان فى كلمة او كلمتين وقال الخليل
التضعيف هو ان يزاد على الشئ فيجعل اثنين او اكثر
وكذلك الاضعاف والمضاعفة ويقال له الاصم لاحتياجه
الى تكرار الحرف كما يحتاج الاصم الى تكرار الصوت ليفهم
ما يقال او لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيستدعى
الجهر كما ان الاصم يستدعى الجهر لحصول الوقر فى اذنيه
والثانى اخص وهو ما ذكره المص بقوله * وهو * اى البناء
* الذى يكون عينه ولامه من جنس واحد * فاندفع
الاعتراض بعدم الجامعية وخص بالبحث مضاعف
الثلاثى اذ لا بحث ولا احكام لمضاف الرباعى لعدم تجاور
الحرفين المتجانسين فيه والمراد يكون عينه ولامه من جنس
واحد كونهما متماثلين فى الصورة لا المتجانسين اذ الحروف
كلها من جنس واحد فى كونها بسيطة ولان التجانس
بين الحرفين قد يكون فى مخرجهما وقد يكون فى صفتهما
فى الاطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها فالمتجانسان
اعم من المتماثلين فكل متماثلين فى الصورة متجانسان وليس
كل متجانسين متماثلين ثم هو اما اصلى ان وقع التضعيف
فى اصوله * نحو مد * او غير اصلى ان وقع فى غيرها كاحمر

واقشعر

٧ قدمه على المهموز لشدة مناسبته
للصحيح بسبب قلة التغيير اذ فيه
ابدال الباء من احد حرفى
التضعيف وهو فى مواضع
مخصوصة وفى المهموز تليين
الهمزة وهو فى مواضع كثيرة
على ما فصلناه سابقا *

واقشعر واما مضاعف الرباعى مجردا كان او مزيدا فهو
ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه
ولامه الثانية نحو وسوس وزلزل ويقال لهذا النوع من
المضاعف المطابق لكثرة المطابقة فيه لان فاؤه موافق
للامه الاولى وعينه موافق للامه الثانية ولا يتطرق
الادغام له لوجود الفاصل بين المتماثلين وهو مانع من
الادغام والتعريف الصادق على هذين النوعين ٩ هو
المعنى الاعم ٧ * اصله مدد * بالتحريك لانه ماض من الباب
الاول * حذفت حركة الدال الاولى * ليتحقق الادغام
اذ لا بد من سكون الاول حتى يتصل بالثانى فلو لم يحذف
حركة الاول بل ابقيت على حالها لحالت الحركة بينهما
فلم يتصل بالثانى ولا بد ان يكون الثانى متحركا ايضا لانه
مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف
يبين غيره * ثم ادغمت * اى الدال المحذوفة الحركة يعنى
الدال الساكنة الاولى * فى الدال الثانية * فصار الحرف
المدغم والحرف المدغم فيه حرفين فى اللفظ وحرفا واحدا
فى الكتابة وهذا احد قسمى الادغام والقسم الآخر
ما يكون المدغم والمدغم فيه حرفان فى الكتابة وحرفا
واحدا فى التلفظ كالرحمن والرحيم والرزاق وغيرها
فانهما حرفان فى الكتابة احدهما لام التعريف والثانى
الراء وحرف واحد فى التلفظ لان لام التعريف قلبت راء
لقرب مخرجهما لكونهما من وسط المخارج فادغمتا فى التلفظ
للجنسية دون الخط لكونهما فى حكم كلمتين * والادغام *

٩ اى مضاعف الثلاثى مجردا
او مزيدا ومضاعف الرباعى
مجردا او مزيدا *

٧ وهو ان يجتمع الحرفان المتماثلان
او المتقاربان فى كلمة واحدة او
كلمتين *

استيناف‍ـية معانية جواب سؤال مقدر تقـديره ما الادغام اجاب بان الادغام آه وهو فى اللغة الادخال والاخفاء يقـال ادغمت اللجام الفرس اى ادخلتـه فى فيه وادغمت الثوب فى الوعاء اى اخفيته فيه ثم الادغام بالتخفيف افعـال من عبارات الكوفيين وبالتشديد افتعال من عبارات البصريين وقد ظن بعضهم ان الادغام بالتشـديد افتعال غير متعـد وهو سهو مما ذكره الجوهرى فى الصحاح يقال ادغمت الحرف وادغمته على وزن افتعلته والغرض من الادغام طلب التخفيف لان التلفظ بمثلين ثقيل لما فيه من العود الى حرف بعـد النطق به فاذا ادغم احدهما فى الاخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفـة وشبهه الخليل بوطاء المقيد فان القيـد يمنعه عن توسيع الخطو فيصير كانه يعيد قدمه الى موضعها الذى نقلها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم بوضع القـدم ورفعها فى موضع واحد وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته فكيف ما فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن فى التأليف مما قربت مخارجه الاترى الى ثقل قول الشاعر (وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر) فلما ثقل عليهم تكرر المثلين المتقاربين حاولوا تخفيفه بان يدغموا احدهما فى الاخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعـة واحدة ليخف على اللفظ كذا ذكره الجاربردى وفى اصطلاح الصرفيين * ادخال

احد

احد المتجـانسين * اى المتماثلين فى الصورة * فى الاخر * اى فى الحرف الاخر والاولى ان يقول ادخال احد المتجانسين فى الصورة او المتقـاربين فى المخرج فى الاخر مطلقـا اى فى كلمة او كلمتين مثـال المتماثلين فى كلمة او كلمتين نحو مد وقوله الم اقل لك ومثـال المتقاربين فى كلمة واحدة او فى كلمتـين نحو ادثر وقوله تعالى اخرشطأه فى اخرج شطأه وقوله تعالى وقالت طائفة) وينبغى ان يعلم ان المراد بالتقـارب اعم من ان يكون التقارب فى المخرج او فى صفة يقوم مقامه كالجهر والهمس وغيرهما ومخرج الحرف هو المحـل الذى ينشأ منه ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليـه همزة الوصل فينظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمه مخرجه كذ ذكره الجاربردى هذا عند المص واما عنـد الزمخشرى الادغام الاصطلاحى هو الباث الحرف فى مخرجه مقـدار الباث الحرفين فى مخرجهما وعند الشيخ عبد الوهاب الزنجانى اسكان الاول وادراجه فى الثـانى واعترض عليـه بعض الشـارحين بان هذا التعريف غير شامل لنحو مد مصدرا فان الدال الاولى منه ساكن فلا يسكن لان اسكان السـاكن مح واجيب بانه لما ذكر ان المتحرك يجب اسكانه عند الادغام علم ان ابقـاء السـاكن على حاله اولى فافهم وقال الشيخ ابن الحاجب الادغام ان تأتى بحرفين سـاكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصـل واعترض عليه بانه مشتمل للقيـد الزائد لان قوله من غير فصل مما لا حاجة له اذ الفاء فى قوله فمتحرك يغنى عنـه واجيب بالمنع مستندا بان قوله من غير فصـل

٢ اى قريبا من مقدار الباثهما فى مخرجهما *

للاحتراز عن نحو قوول مجهول قاول لان مدة الواو الاولى
فاصل بخلاف ما اذا لم يفصل نحو قول مجول قوّل ولذلك
يفرق بين قوول وقوّل وكيف يخرج هذا بقوله فتحرك
لان الفاء انما تدل على التعقيب عادة فيجوز ان يكون بينهما
فصلا بنفس اوغيره وانما يخرج بقوله من غير فصل لان
المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير
الحرفان حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد
وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان
الحرفين ولذا يجب ان يكون الحرف الثانى مثل الاول
لانه لايمكن اخراج المتقار بين من مخرج واحد دفعة لان
لكل حرف منهما مخرجا على حدة كذا ذكره بعض المحققين
وقال صاحب المغرب الادغام هو دفعك اللسان بالحرفين
دفعة واحدة فقول الزمخشرى قريب من هذا وقول
المص قريب من قول الشيخ عبد الوهاب الزنجانى الا
ان فيهما مسامحة لان المراد بادراج الاول وادخاله فى الثانى
كونه بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة
التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو
الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد
واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة ضعف بعضهم
وعبر بقيل لكنه يناسب معناه اللغوى لان معناه فى اللغة
على ما عرفت ادخال الشئ فى الشئ واما الالباث والرفع
المذكوران فيهما لازمان له وانما لم يذكر المص الاسكان كما
ذكره الزنجانى ٧ لئلا يحتاج فى الشمول على نحو مد مصدرا

الى

٧ بل اكتفى بالادخال *

الى التوجيه فتفطن * وهو * اى الادغام باعتبار اختلاف
العارض * على ثلثة انواع * النوع * الاول * من الانواع
الثلثة ادغام * واجب * قدمه على الجائز لقوة الوجوب
وعلى الممتنع لشرفه * وهو * اى الادغام الواجب يتحقق
فى صورتين * ان يكون الحرفان المتجانسان * اى المتماثلان
فى الذات والصفة او الحرفان المتقاربان فى المخرج
* متحركتين * فى كلمة واحدة وهى الصورة الاولى
فالادغام فى هذه الصورة واجب اذا لم يوجد مانع مثل
الالحاق والالتباس اما الالحاق ففى نحو قردد فان الادغام
فيه ليس بواجب بل ليس بجائز لئلا يبطل الالحاق فانه
لوادغم يخرج عن كونه على وزن جعفر لعدم مراعات
المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا واما الالتباس
ففى مثل صكك بفتحتين وهو عيب فى رجل الفرس فانه
لوادغم لالتبس بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضى ومثل
سرر بضمتين جمع سرير فانه لوادغم لالتبس بسر بالضم
وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبى ومثل جدد بضم
الجيم وفتح الدال جمع جدة بالضم وهى الخطه التى فى ظهر
الحمار فانه لوادغم لالتبس بجد بالضم وهو البئر فى الطريق
ومثل طلل بفتحتين وهو ما بقى من آثار الديار فانه لوادغم
لالتبس بطل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو المطر الضعيف
واما عدم الادغام حى فى بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان
المتحركان لئلا يقع الضمة على الياء فى مضارعه لان قياس
ما يدغم فى الماضى ان يدغم فى المضارع فلو ادغم المضارع

٢ قوله وهو مبتدأ خبره محذوف
وعلى ما قلنا يتحقق وقوله
ان يكون خبر مبتدأ محذوف
تقديره الصورة الاولى فيما وقع
فيه ان يكون ولا يجوز قوله
ان يكون خبر الهو لان الادغام
عبارة عن الادخال المعلوم
والسكون المذكور شرط له
والشرط لا يحمل على المشروط
الا ان يأتى على الادعاء فتأمل *

لزم وقوع الضمة على الياء الضعيف وهو مرفوض واما ادغامه فى بعض لغة اخرى فبالنظر الى ان ذلك القياس انما يكون اذا تحقق موجب الادغام ولما سبق الاعلال فى مضارعه لم يبق موجب الادغام فيه فيقال فى كلتا اللغتين يحيى بلا ادغام واستدل بعضهم على عدم ادغام حيي ان الياء الاخير فيه غير لازمة لانها تسقط تارة مثل حيوا اصله حييو او تارة اخرى بقلب الياء الفا مثل يحيى اصله يحيى بضم الياء الثانية فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فلا يصح الادغام هذا وانما قيدنا بقولنا فى كلمة واحدة احترازا عن ان تكونا فى كلمتين نحو ضرب بكر فان الحرفين المجتمعين فيه متحركان مع ان الادغام لبس بواجب فيه لانه لايلزم تلاقى اول الكلمة الثانية آخر الكلمة الاولى فعلى هذا لو قال المص فى كلمة واحدة لكان اصوب لئلا ينتقض بهذه الصورة اللهم الا ان يقال ان المص لم يقل فى كلمة اكتفاء بالمثال * او يكون * الحرف * الاول * منهما * ساكنا * وكلمة او هنا لتقسيم المحدود * و * الحرف * الثانى متحركا * وهى الصورة الثانية ٧ فالادغام فى هذه الصورة ضرورى اى لامجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب واو فى كلمتين مثل الم اقل لك بخلاف الصورة الاولى فانه قد يجوز فى بعض الصور لوقوعه فى كلمتين نحو ضرب بكر وقد يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس واورد بان كلامه يدل على ان الادغام واجب فيما يكون فيه الحرفان المجتمعان لفين نحو صحراء فان اصله القصر زيدت

٧ وانما قلنا فالادغام فى هذه الصوره ضرورى لان الادغام فى الصوره الاولى غالب قريب من اللزوم ولذا جعله الاكثرون لازما *

الالف فيه للمد توسعا فالتقى متماثلان اولهما ساكن والثانى متحرك مع انه لايجوز الادغام فلو قال الا ان يكونا الفين لكان اولى ٩ واجيب بانه مبنى على الاكتفاء بالمثال ٩ وفيه نظر فتدبر * نحو مد يمد * مثال للصورة الاولى ماضيا ومضارعا اصله مدد يمدد من مد الثوب وقد مر وجه ادغامهما * مدا * مثال للصورة الثانية اصله مدد بسكون الدال الاولى ويرد عليه انه ينبغى ان يقول على وزن فعل بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى زيادة فلا يكون من الصورة الثانية بل من الصورة الاولى التى وجد فيها مانع الادغام وهو الالتباس والضابط فى هذا المقام انه يجب فى كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثانى متحركا واما قولهم قطط شعره اذا اشتد جعودته وضبب البلد اذا كثر ضبابها بفك الادغام فشاذ جئ به لبيان الاصل كذا ذكره العلامة التفتازانى واقول هذا الكلام يقتضى ان يكون قطط وضبب مخالفا للقياس وليس كذلك بل القياس على ما ذكروا مقيد بعدم المانع والحال ان هذين الفعلين من الاوزانى التى وقع فيها الالتباس وهو المانع من الادغام فالحكم بشذوذهما لبس على ما ينبغى تفطن * و * النوع * الثانى * من الانواع الثلثة ادغام * جائز * الجواز يجئ بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب فقط وبمعنى سلب الامتناع فقط والمراد هنا الاول وهو الامكان الخاص ٣ يعنى ان الادغام لبس بواجب ولاممتنع

٩ وجه النظر ان المثال لايفيد وجه التدبر ان عدم الادغام لمانع وهو فوات الغرض الاصلى ويمكن ان يجاب بان الالفين ليست بمتماثلين فى الذات بل كل منهما حرف مستقل فى حروف الهجاء ولذا لم يدغم *

٣ كقولنا زيد كاتب بالامكان الخاص يعنى ان وجود الكتابة لبس بضرورى ولاممتنع *

عنـدهم * وهو * اى الادغام الجائز عبارة عما ثبت فى كلمة
وقع فيهـا * ان يكون الحرف الاول من المتجـانسين *
اى المتماثلين او المتقاربين * متحركا * وان يكون الحرف
* الثانى * منهما * ساكنا * لكن لامطلقا بل * بسكون
عارض * وعروض السـكون اما بالجزم باى جازم كان
او بالوقف كما فى امر الحاضر اما عروض السكون بالجزم
فكما اذا دخل على فعل الواحـد غائبا او غائبة ومخاطبا
كان اومتكلما وحده او مع الغير واما اذا دخل على فعـل
الاثنين وفعـل جماعة الذكور وفعل جماعة المخاطبـة
فالادغام واجب واذا دخل على فعـل جماعة النسـاء
فالادغام ممتنع فاذا كان السكون عارضا بالجزم او بالوقف
يكون الادغام جائزا بتحريك الثـانى بناء على تحركه فى
الاصل والاولى للمص ان يقيد قوله بسكون عارض بان لم يجئ
من ضمير الفـاعل * نحو لم يمد * وكذا مد بالضم او الفتح
والـكسر اما الضم فلاتباع حركة العين المنقولة الى الفـاء
ولهذا لم يجز الضم فى غير يفعل بالضم لعدم امكان الاتباع
فى الضم نحو لم يفر ولم يعض وفر وعض بالفتح اوالـكسر
فى اللام دون الضم والفـاء مكسورة فى الاول لكونهـا من
مكسور العين ومفتوحة فى الثانى لكونها من مفتوح العـين
واما الـكسر فى الكل اى فى مضموم العـين ومفتوحها
ومكسورها فلانه لاصل فى تحريك السـاكن لان الجزم
عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عنـد الحاجة كذا
فى لامعان ولمـا بهته بالسكون فى الوجود فى بعض الكلمات

دون

دون بعض واما الفتحـة فى الكل فلخفتها قال الله تعـالى
(لاتضـار والدة بولدها) والادغام لبس بجائز فى جمع
المؤنث من الامر الحـاضر من المضاعف لان سـكون
الثانى لازم والحـال ان شرط الادغام تحرك الثـانى فان
قيـل لم حكموا بجواز الادغام فى الامر ولم يحكموا فى
مددن ويمددن وامددن ولاتمـددن ومددت مددتما الى
مددت مد دنا بل حكموا بالامتنـاع فى هذه الامثـلة مع
ان سكون الحرف الثـانى فى البابين عارض لان السـكون
فى الامر بسبب آخر الامر وفى هذه الصورة بسبب اتصال
الضمير المرفوع البارز المتصل اجيب بانه لابد لجواز الادغام
من تحريك المثل الثـانى ولايمكن ذلك عند اتصال الضمـير
المذكور لئلايتوالى الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف الامر فان تحريك المثل الثانى لايمتنع فيه فان قيـل
لايمكن التحريك فى الامر ايضـا اذلوحرك يلزم ان لايكون
الامر مجزوما عنـد الكوفيين وموقوفا عنـد البصريين
وهو بط قلنـا ان الحركة فيه عارضة لانها بسبب الادغام
والحركة العـارضة ليست بمعتدة بها كالسكون العـارض
فيمكن بتحريك المثل الثانى فى الامر فيجوز الادغام ولايمكن
التحريك فى الصورة المذكورة فيمتنع الادغام فيهـا
* اصله لم يمدد نقلت حركة الدال الاولى الى الميم * ليمكن
الادغام ولان الحرف الثـانى السـاكن لايبين نفسه فكيف
يبين غيره على ما عرفت ولئلا يلتقى السـاكنان اذ هو مح ثم
ان بعـد نقل حركة الدال الاولى الى الميم * حركت الدال

الثانيــة اما بالضم * فى يفعل بضم العين فقط لاتباع
حركتها حركة العــين وهو الضمة ولابد من هذا القيد٧
* او بالفتح * فى الكل * او بالكسر * فى الكل ايضــا
لما عرفت آنفــا * لكون سكونهــا عارضا * بسبب الجزم
والوقف والعارض لايعتــد به * ثم ادغمت الدال الاولى
فيها * اى فى الدال الثــانيــة الظ ان الادغام المستفــاد
من قوله ادغمت اصطلاحى فذكر الدال الاولى فيهما
لاحاجة اليه اذ الادغام ادخال احد المتجــانسين فى الاخر
فاجاب بعض الفضلا فى امثاله بالحمل على التجريد وهو
ليس بحق بل الحق انه تصريح بما علم التزاما لان الادغام
عبــارة عن الادخال المخصوص بقيد احد المتجانســين
فى الاخر والتقييــد بالاضافة داخل والقيــد خارج كما
فى مفهوم العمى وهو عدم البصر ان الموضوع له عــدم
مخصوص بقيد البصر والقيد خارج على ما حققــه الامام
البركوى فى امتحــان الازكياء فتبصر * فصــار لم يمد *
بالادغام نظرا الى ان الســكون عارض غير معتــد به فيحرك
الثانيــة فيدغم فيه الاول هذا لغــة بنى تميم قال بعض
الشارحين هنا ومثله مد امر حاضر لعروض سكونه ايضــا
لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصله لتمــدد انتهى
قول هذا مبنى على مذهب الكوفيين وهو مرجوح لكونه
خلاف الاصل اذ الراجح فيــه انه ليس مجزوما معربا بل
هو مبنى اجرى مجرى المضــارع المجزوم اما البنــاء فلانه
لاصل فى الفعــل ولانه لم يشبه الاسم فلم يعرب بل الحق

ما

وهو قولنا فى يفعل بضم العين فقط *

ما قلنــا من ان سبب عروض سكونه هو الوقف * ويجوز
لم يمدد بالفك * اى بفــك الادغام وعدمه نظرا الى ان
شرط الادغام تحرك الثــانى وهو ساكن ههنــا مع وجود
الخفــة فلا يدغم وهو لغة الحجــازيين وهو الاقرب الى
القيــاس وفى التنزيل (ولا تمنن تستكثر) (ولا تشطط واهدنا)
وفليملل الذى عليــه الحق) وهذا عطاؤنا فامنن * و *
النوع * الثــالث * ادغام * ممتنع وهو * عبارة عما ثبت
فى كلمة وقع فيها * ان يكون الحرف الاول من المتجانسين *
اى المتماثلين او المتقاربين * متحركا و * الحرف * الثــانى
ساكنا * لكن لا مطلقا بل بسكون اصلى وانما يكون الادغام
فى هذه الصورة ممتنعا لعدم شرط الادغام وهو تحرك المثل
الثانى من المتماثلين لما مر من ان تحرك الثانى شرط فى الادغام
وقال بعض الصرفيين فى وجه الامتناع انما لا يجوز الادغام
لانه لو ادغم لابد من تسكين الاول فيجتمع الســاكنان فتفر
من ورطة هى ثقل المكرر وتقع فى ورطة اخرى هى اجتمــاع
الســاكنين وقال بعضهم فى وجه الامتنــاع ان الادغام
انمــا هو لاجل التخفيف وهو يحصل بســكون الحرف
الثــانى مع عدم شرط الادغام واعترض عليــه بان هذا
الكلام يدل على عدم جواز الادغام فيما يكون ثانى الحرفين
ساكنا للوقف مع ان الادغام فيه جائز لان السكون للوقف
كالحركة فلو قال والثــانى ساكنا لغير الوقف لكان احسن
واجيب بان سكون الثــانى لما كان عارضا كان كلا سكون
فلا يحصل به الخفة فيدغم للخفــة ولهذا اشار الى اخراج

السكون للوقف بقوله بسكون اصلى فلا يحتاج هنا الى
التقييد بقوله لغير الوقف * نحو مددن * وكذلك يمددن
وتمددن وامددن ولاتمددن لان نون جماعة النساء مطلقا
اى سواء كانت فى الماضى اوغيره مجردا اومزيدا فيه معلوما
او مجهولا لكونها ضميرا بارزا مرفوعا متصلا متحركا
تقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا وهو الثانى من المتماثلين
فلا يمكن الادغام وكذلك مددت مددتما مددتن مددت
مددنا فان تاء الخطاب وتاء المتكلم ونونه فى الماضى مجردا
اومزيدا فيه معلوما اومجهولا لكون كل منها ضميرا بارزا
مرفوعا متصلا متحركا تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا
فلايمكن الادغام فيها ايضا ثم (اعلم ان المضاعف يجئ
من الباب الاول نحو من يمن منا فهو مان وممنون بلا ادغام
فى المفعول لفصل الواو بين المتماثلين والمنان من اسماء
الله تعالى من من عليه بمعنى انعم الله عليه ويجئ من الباب
الثانى نحو فر يفر فرارا قال الله تعالى (ففروا الى الله)
وقال عامة الصرفيين انه لايجئ من الباب الثالث لمجيئه
من دعائم الابواب سماعا ويجئ من الباب الرابع نحو عض
يعض ٩ ولايجئ من الباب الخامس الاقليلا نحو حب يحب
حبا حبيب واحباء ولب يلب لبا فهو لبيب والباء ويجئ
من المزيدات من باب الافعال نحو احب يحب احبابا
وفى التنزيل (يحبونهم كحب الله) وفى الحديث (عش ماشئت
فانك ميت واحبب من شئت فانك مفارقه واعمل ماشئت
فانك مجزى به ويجئ من باب التفعيل نحو خفف يخفف

٩ وفى التنزيل (يوم يعض الظالم على يديه *

تخفيفا

تخفيفا ومن المفاعلة نحو حاج يحاج محاجة وفى التنزيل
(الم تر الى الذى حاج ابراهيم فى ربه) وكذلك واد وحاد قال
الله تعالى (يوادون من حاد الله) ويجئ من باب الانفعال
نحو انقد ومن الافتعال اعتد ومن التفعل تعزز ومن التفاعل
تماد ومن الاستفعال نحو استعد وحكم احمر واحمار واقشعر
مثل حكم المضاعف ولذا عد من المضاعف الغير الاصلى
فعليك بالتأمل الصادق فى هذا المقام * واما مهموز *
وهو القسم السابع من الاقسام السبعة وهو فى اللغة
اسم مفعول من همز همزا فهو هامز ومهموز والهمز له معان
الاول عصر الشئ بيده يقال همزت الشئ فى كفى والثانى
بمعنى التعييب كالهمز والهماز العياب والثالث بمعنى ايراد
الهمزة فى الكلام يقال همزت الكلام فانهمز وقيل لاعرابى
اتهمز الفأر فقال الاعرابى السنور يهمزها ومراد السائل
اتلفظت لفظ الفار بالهمزة والمجيب لم يفهم مراده بل حمل
على معنى العصر باليد فقال ما قال والمعنى الثالث يناسب
المعنى المصطلح * وهو * اى المهموز فى الاصطلاح * الذى *
الفعل الذى * يكون احد حروفه الاصلية همزة * وهى
الالف المتحركة وجعل هذا التعريف وجها لتسمية الفعل
بالمهموز كما جعله بعض الشارحين مع انه بعيد لايناسب
الغرض الاصلى اذ المقصود بيان المعنى الاصطلاحى لكل من
الاقسام (ثم ان الهمزة لاتقع فى الفعل اكثر من واحدة لشدتها
وثقلتها ومن ثمه يعرض عليها مايعرض على حروف العلة
من نقل حركتها الى ما قبلها وحذفها وقلبها فلا يعد

الهمزة من الصحيح لذلك والا فالهمزة حرف صحيح فى نفسه
على ماعرفت سابقـا وتلك الهمزة اما من شانهـا ان يكون
فى الابتداء اوفى الوسط اوفى الاخر فيكون ثلثـة انواع واليه
اشار بقوله* فان كان الهمزة فى مقابلة الفاء * اى فاء فعل
المهموز* يسمى * هذا النوع* مهموز الفـاء نحو اخذ *
فالهمزة فيه تثبت مطلقـا سواء كانت مفتوحة اومضمومة
اومكسورة وقولهم همزت الثوب فى امرته بمعنى جعلته معلما شاذ
مثل هراق واراق وهذا النوع يجئ من البـاب الاول نحو
اثر يأثر اثرا والاثر بمعنى الرواية ومنه الادعيـة المأثورة ومن
الباب الثـانى نحو ادب يأدب من الادب بمعنى القرى بكسر
القاف اى الدعوة الى الطعـام اعنى الضيافة لامن الاديب
فانه من باب حسن ومن الباب الثـالث نحو اهب ياهب
ومن البـاب الرابع امن يامن وفى التنزيل (هل آمنكم عليـه
الا كما امنتكم على اخيـه من قبل) ومنه اخذ الايمـان وكذا
ارج يارج تقول ارج الطيب اى فاح ومن الباب الخامس
نحو اصل ياصل اصالة واسل ياسل يقـال رجل اسيل الخد
اذا كان لين الخد طويلة وكل مسترسل اسيل كذا فى الصحاح
ولا يجئ من البـاب السادس* وان كان الهمزة فى مقـابلة
العـين يسمى * هذا النوع * مهموز العـين نحو سأل*
فالهمزة اذا كانت فى الوسط تثبت فى الاكثر اما فى المـاضى
فلانه متحركة مع تحرك ما قبلهـا فهى تثبت فى الا كثر
المشهور كهذا المثال وقد تخفف بقلبها الفا نحو سال واما
فى المضارع فلانها متحركة مع سكون ماقبلهـا فهى تثبت

فى الاكثر ايضا نحو يسئل وقد تخفف ايضا بنقل حركتهـا
الى ما قبلهـا وحذفها اوقلبها بجنس حركتهـا المنقولة
مثل يسل ويسال ومن الاول (فاسئلوا اهل الذكر) ومن
الاخيرين (سل بنى اسرائيل) على ما بين سابقـا ويجئ هذا
النوع من الباب الثـالث كثيرا نحو راى يرى ومن البـاب
الرابع نحو بئس يبئس بؤسا بمعنى شدة الفقر والحـاجة
ومنه قوله تعـالى (واطعموا البائس الفقـير) والبأساء بمعنى
شدة الحال وبئس للذم وقول الفقهاء لابأس فيه من البأس
بمعنى العـذاب اى لامؤاخذة فيه فهو اخبـار عن الجواز
والبأس بمعنى الشدة ومنه قوله تعـالى (بعذاب بئيس) اى
شديد ومنه رجل بئيس للشجـاع القوى ونحو بؤس يبؤس
بأسا ويجئ من الباب الخـامس نحو لؤم يلؤم لؤما بمعنى
الرزالة والخسة واللئيم مقـابل الكريم ويجئ من البـاب
الثانى قليلا نادرا نحو نئم ينئم نئيما بمعنى صوت فيـه ضعف
كالانين ومنه النامة بمعنى النغمة ولذا حصر اكثر الصرفيين
هذا النوع على الابواب الثلثـة المتقدمة بالاستقراء لغاية
ندرة مجيئه من الثـانى* وان كان الهمزة فى آخره يسمى *
هذا النوع * مهموز اللام نحو قرأ* وهذه الهمزة كالهمزة
الواقعـة فى الوسط ثبوتا وتخفيفـا ويجئ هذا النوع من
الباب الثانى نحو هنأ يهنئ هناء هكذا قالوا٧ والصحيح ان هنؤ
يهنؤ من الباب الخـامس ومصدره هناءة على وزن ظرافة
بمعنى هضم الطعام والهنئ بفتح الهـاء وكسر النون والمد
الهضم بسهولة يقـال كلوه هنيئا مريئـا كما فى التنزيل

٧ رد على صاحب المراح *

وفى الكشاف الهنئ والمرئ صفتان من هنؤ الطعام ومروء اذا كان سائغا لاتنغيص فيه وقيل الهنئ مايلذه الاكل والمرئ مايحمد عاقبته يقال اقلل طعامك يحمد منامك وقيل هو ماينساغ فى مجراه وقيل لمدخل الطعام من الحلقوم الى فم المعدة والمرئ لمرؤ الطعام فيه وهو انسياغه وهما وصف للمصدر اى اكلا هنيئا مريئا او حال من الضمير اى كلوه وهو هنئ مرئ وقد يوقف على فكلوه و يبتدأ هنيئا مريئا على الدعاء وعلى انهما صفتان اقيمتا مقام المصدرين كانه قيل هناء مراء وهذه عبارة عن التحليل والمبالغة فى الاباحة وازالة التبعة والتبعة ماتبعه من الذنب انتهى ويجئ هذا النوع من الباب الثالث كمال المتن ونحو سبأ يسبأ على مافى المراح ومن الباب الرابع نحو صدئ يصدأ صداء بمعنى التدنس قال عليه الصلاة والسلام (ان هذه القلوب ٧ يصدأ ٦ كما يصدأ الحديد قالوا فما جلاؤه يارسول الله قال قرأة القرأن وذكر الموت) ومن الباب الخامس نحو جرء يجرؤ جرءة ولايجئ من الاول والسادس* وهذه *اى الاقسام المذكورة يقال لها* اقسام سبعة * الظ ان هذا التقسيم اعتبارى ٨ وهو ضم قيد ومتغايرة فى الجملة الى المفهوم الكلى *يجمعها اى الاقسام السبعة* هذا البيت* وهو الكلام المنظوم المشتمل على مصراعين *صحيحست مثالست مضاعف لفيف ناقص مهموز اجوف* قوله صحيحست مع ماعطف عليه بدل من البيت بدل الكل من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو او هى ٩ ولفظ است رابطة دالة على النسبة

٧ اى قلوب بنى آدم *

٦ يعرضه الدرن كما يعرض الحديد الدرن *

٨ فلا يرد الاعتراضات الواردة هنا *

٩ والاول راجع الى البيت والثانى الى الاقسام *

الحكمية

الحكمية بين المبتدأ والخبر لكنه يجوز حذف الالف لفظا وخطا لكون اخر ماقبله ساكنا فعلى هذا الانسب تقديره بالفارسية يكن صحيحست دوم مثالست سيوم اجوف جهارم ناقص پنجم لفيف ششم مضاعف هفتم مهموز لكن غير فى البيت ماهو المتفق عليه غالبا لضرورة الوزن والقافية فان قيل لم ترك الرابطة فى غير الاولين مع ان العجم لم يستعمل القضية خالية عنها قلنا الرابطة عندهم انواع زمانية نحو بود وباد وباشد وهست وغير زمانية نحو است ونيست وقد يكون حركة الكسر نحو زيد وبير بكسر الراء على مانقله الشيخ الرئيس فى الاشارات والرابطة فى غير الاولين الكسر لكن امر العطف مشكل فتفطن فتح الله عليك وليكن هذا آخر ماافرغته فى قالب الترصيف مما احاط به ذهنى الكليل فى فن التصريف والمرجو ممن اطلع على العثرة ان يدرأ السيئة بالحسنة وان يعفو عما وقع فيه من الخطأ والخلل اذ الانسان لايخ عن النسيان والذلل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمأب تم الكتاب

بحمد الله مبدينا ومن بلاشك بعد الموت يحيينا

يارب اغفر لعبد انت ملجأه ياراثى

الخلق بالله آمينا

قد كمل طبع هذا الشرح الجديد المسمى باساس البناء وانه مؤسس على فوائد الابناء بمعرفة افقر الورى ومحب العلماء شيخزاده السيد محمد اسعد القاضى يومئذ بدار الخلافة العلية والناظر لتقويم الوقايع السنيه اواخر ذى الحجة الحرام سنة خمسين ومأتين والف

